الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

الإجابة

عن أسئلة وإستيضاحات مجلس النواب حول ميزانية وزارة الفلاحة

لسنة 1998

نوفمبر 1997

الفهـــرس

السؤال	الموضـــوع	الإجابة صفحة
1	الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية	1
2	تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب	13
3	إستعمال وسائل الإقتصاد في مياه الري	15
4	نشاط الجمعيات ذات المصلحة المشتركة	18
5	الخارطة الوطنية للموارد المائية السطحية	20
6	معالجة ظاهرة الأتربة التي تحملها مياه السيلان	23
7	واقع وآفاق المياه الجوفية الحارة	24
8	مقاومة الإنجراف والمحافظة على المياه والتربة	26
9	الخطة الوطنية لمقاومة التصحر	29
10	معالجة تملّح الأراضي	30
11	قانون المحافظة على المياه والتربة	31
12	المشروع الخاص بالإرشاد الفلاحي	32
13	نتائج البحث العلمي في مجال الصحة الحيوانية والنباتية	35
14	التكامل بين البحث والإرشاد والبحث والتكوين	38
15	نتائج البحث في مجال البذور الممتازة	40
16	برنامج تطوير مراكز التكوين المهني الفلاحي	43
17	تطوير الإرشاد وتوزيع الأدوار بين المتدخلين	45
18	خطة تنمية وتحسين المراعي	47
19	خطة تنظيم قطاع تربية النحل	50
20	خطة إستغلال ولادات الأبقار المؤصلة	52
21	خطة لإنتاج سلالة محلية محسنة من الأبقار	53
22	واقع وآفاق قطاع تربية الأرانب	55
23	إسناد القروض وتشجيع تربية الإبل	58
24	مراكز الرضاعة الإصطناعية لصغار الإبل	59
25	إحصائيات حول قطاع تربية النحل	61
26	إنخفاض المساحات المخصصة لزراعة الكروم	62
27	خطة معالجة إنخفاض مردود اللفت السكري	64
28	التشجيع على زراعة الكروم والقوارص بالجهات الداخلية	65
29	الزراعات البيولوجية	67
30	تقييم برنامج المقاومة البيولوجية لحافرة القوارص	68
31	نتائج البحوث لمقاومة آفات وأمراض النخيل	70

32	خطة التكثيف الزراعي داخل الواحات	72
33	دور ديوان الكروم في النهوض بالقطاع	73
34	غراسة الكروم خلال الخماسية الأخيرة	74
35	تشجيع القطاع التعاضدي في قطاع الكروم	75
36	خطة حماية النخيل من الأمراض الخطيرة	77
37	إجراءات النهوض بسكان الفجوات الغابية	79
38	خطة تجاوز صعوبات التشجير الغابي	80
39	خطة المصالحة بين المواطن والغابة	82
40	تقييم الإجراءات المتخذة لفائدة قطاع الصيد البحري بالشمال	86
41	نتائج خطة حماية الثروة السمكية عبر تنظيم المواسم والمراقبة	87
42	المخطط المديري لتربية الأسماك	88
43	برنامج تأهيل قطاع الصيد البحري	90
44	الشركة التونسية الليبية للصيد البحري	92
45	الإستثمار في القطاع الفلاحي	93
46	خطة مجابهة المديونية	98
47	إستنتاجات دراسة تشتت الملكية	99
48	لجنة متابعة خطة إعادة هيكلة الأراضي الدولية	101
49	تقييم واقع الغرف الفلاحية	102
50	خطة النهوض بالهياكل الفلاحية	103
51	الوضع التشريعي لتعاضديات الخدمات الفلاحية	107
52	تدخلات صندوق تنمية القدرة التنافسية	108
53	تأطير منتجي الحليب	111
54	هيكلة الديوان الوطني للزيت	114
55	خطة إسناد الضيعات الصغرى الدولية إلى الفلاحين الشبان	116
56	هيكلة مصالح الوزارة على المستوى الجهوي	117
57	إعادة هيكلة مراكز التكوين المهني الفلاحي	119
58	أنشطة أقطاب البحث العلمي الفلاحي	121
59	تقييم نشاط المراكز الفنية الفلاحية	124
60	القانون العام للتعاضد	126
61	خطة إكساب القطاع القدرة التنافسية	128
62	تنشيط إنتداب المتكونين من طرف القطاع الخاص	129
63	إرساء نظام تأمين شامل ضد الجوائح الطبيعية	131
64	الزراعات الصناعية	132
65	خوصصة المؤسسات الإنتاجية والخدماتية	133
66	تنفيذ الإستراتيجيات الخاصة بقطاع الإنتاج	134
67	توريد بعض المشاتل من الخارج	141

68	توجهات تسعيرة مياه الري بالمناطق السقوية العمومية	142
69	منحة المشاريع ومنحة الهندسة (الفصل 30)	144
70	منحة التصرف والتنفيذ (الفصل 32)	145
71	الإعتمادات المخصصة للإتفاقيات مع المؤسسات المختلفة (الفصل 71)	146
72	تدخل بعض المؤسسات الجديدة (الفصل 80)	147

السؤال (1) :

تطلب اللجنة مدّها بكشف عن مدى تنفيذ الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية .

الجواب :

أقرت الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية 1990 – 2000 إنجاز جملة من المنشآت المائية قصد مجابهة تطور الحاجيات من المياه في حدود سنة 2000 و ما بعد . و ستمكن هذه المنشآت من تعبئة موارد مائية إضافية تقدر بـ 1،4 مليار متر مكعب وبذلك ترتفع نسبة التعبئة إلى 90٪ في نهاية الخطة .

و تبلغ تكاليف هذه الخطة 2 مليار دينار بالاسعار القارة لسنة 1990 و تشتمل على العناصر التالية :

- إحداث 21 سدا تمكن من تعبئة 739 مليون متر مكعب .
- إحداث 203 سدا تليا تمكن من تعبئة 110 مليون متر مكعب .
- بناء 1000 بحيرة جبلية ضمن برنامج المحافظة على المياه و التربة تمكن من إستغلال 50 مليون متر مكعب .
- بناء 2000 هيكل لفرش مياه الأودية تمكن من تعبئة 47 مليون متر مكعب سنويا و بناء 2000 وحدة لتغذية الموارد الجوفية .
- إحداث 610 بئرا عميقة لتعبئة 288 مليون متر مكعب سنويا و تعويض 500 بئرا عميقة قديمة .
- إحداث 1150 بئرا عميقة لإستكشاف موارد جوفية ثانوية تمكن من إستعاب 170 مليون متر مكعب سنويا .
- إنجاز 2300 حفرية لمراقبة المائدة الجوفية

1 - السّدود الكبرى :

تتمثل المرحلة الأولى من الخطة التي تمتدّ من سنة 1990 إلى نهاية المخطط الثامن في إنهاء أشغال سدّ سجنان (بنزرت) و إنجاز سدّ سيدي البرّاق (باجة) و سدّ بربرة (جندوبة) وسد الحجر (نابل) وسد سيدي يعيش (قفصة) وسدّ الرّمل (بوفيشة) ، وفي إنطلاق أشغال ستة سدود أخرى : وادالحمى(بن عروس) واد البرك (القصرين) واد الزرقة (جندوبة) واد العبيد (نابل) واد الرّميل (سليانة) و واد سفيسيفة (القصرين) .

وتتمثل المرحلة الثانية من الخطة التي تمتد على فترة المخطط التاسع في الشروع في إنجاز 9 سدود ذات الحجم المتوسط والصغير بطاقة 163 مليون متر مكعب : انزياتين و القمقوم والحركة والمالح والطين والدويميس (ولاية بنزرت) والمولى والكبير ومليلة (ولاية جندوبة) .

وقد تم الى تاريخ نوفمبر 1997 الإنتهاء من أشغال سد سجنان (100 مليون مترمكعب) وسد الحجر (5 ملايين مترمكعب) في حين أن الاشغال جارية بالنسبة لأربعة سدود اخرى ضمن الخطة منها سدين كبيرين وهامين : سيدي البراق (250 مليون متر مكعب) و بربرة (80 مليون متر مكعب) .

وتبلغ الطاقة الجملية لسدود سجنان وسيدي البراق وبربرة 430 مليون متر مكعب أي 60% من طاقة استيعاب 21 سدا المبرمجة ضمن الخطة العشرية .

وتجدر الملاحظة الى أهمية مشاركة المقاولات التونسية في إنجاز اشغال هذه السدود الكبرى حيث فاقت نسبة 60 % في سدود بربرة وسيدي البراق وبلغت 100% في سد الرمل كما تقوم الخبرات التونسية بمتابعة الأشغال ومراقبتها ويدعّمها في ذلك بعض الخبرات الاجنبية في ميدان السدود من ذوي التجربة العالمية الكبيرة .

أما بالنسبة للسدود المتبقية والمبرمج انطلاق اشغالها ضمن المرحلة الاولى ، فقد تم توفير التمويلات الخارجية لهذه السدود في سنة 1997 وتشمل 5 سدود : الزرقة والحمى والعبيد والرميل والبرك . وتم الاعلان عن العروض بالنسبة لسدي الزرقة والحمى في حين أن ملفات طلب العروض في طور الاعداد بالنسبة لسدود العبيد والرميل والبرك أما بالنسبة لسد سفيسيفة فان الدراسات التفصيلية بصدد الاستكمال قصد اقتراح تمويله على صناديق التمويل العالمية .

وبخصوص المرحلة الثانية من الخطة فقد شرع في الدراسات التفصيلية الخاصة لسدود الزياتين والمولى والكبير في حين ستنطلق الدراسات التفصيلية في غضون 1998 للسدود المتبقية : الحركة وقمقوم والطين والدويميس والمالح .

مدى تقدم الإنجاز إلى نوفمبر 1997

أ - سدود انتهت أشغالها :

- سد سجنان (ولاية بنزرت) :

إنتهت أشغال السد في جوان 1994 وهو يمكّن من تعبئة 100 مليون متر مكعب سنويا . و بلغت تكاليف الأشغال 70 مليون دينارا .

هذا و قد إنتهت أشغال إنجاز قناة سجنان جومين في جويلية 1993 بتكاليف قدرها 32 مليون دينار وستمكن من تحويل مياه سدّ سجنان إلى قناة مجردة الوطن القبلي . و يبلغ طول هذه القناة 38 كلم . وإنطلق تشغيلها في جانفي 1995. وتم إستغلالها في مزج مياه سجنان ذات النوعية الجيدة (0.44 غرام/ لتر) بمياه الشمال قصد تحسين نوعية مياه الشراب بالعاصمة والوطن القبلي وسوسة وصفاقس . كما تساهم في تحسين نوعية المياه لري القوارص بالوطن القبلي وبدهل مرناق .

- سد الحجر (ولاية نابل) :

انتهت كل الاشغال بهذا السد في آخر سنة 1995 وقد عهد إنجازها الى مقاولة تونسية وبلغت تكاليفها الجملية 4 مليون دينار ، ويمكن من استيعاب 5 ملايين متر مكعب سنويا .

وقد تم استغلاله في الصائفة الفارطة لأول مرة بمنطقة الخطف لانتاج الخضروات الصيفية على مساحة 150 هك .

ب - سدود في طور الاشغال :

- مشروع تهيئة واد بربرة (ولاية جندوبة) :

يحتوي المشروع في مرحلته الأولى على إنجاز سدّ زويتينة و محطة ضخ و منشآت تحويل مياه السدّ إلى وادي مجردة و التهيئات المصاحبة لحوض السدّ . و يمكن هذا السدّ من تعبئة 80 مليون متر مكعب من المياه ذات النوعية الجيدة (0.3 غرام/لتر) .

وتبلغ التكاليف الجملية للمشروع 221 مليون دينار منها 158 مليون دينار قروض أجنبية موزعة بين القرض الايطالي (20 مليون دينار) وقرض البنك الاوروبي للإستثمار (71 مليون دينار) وقرض البنك الافريقي للتنمية (61 مليون دينار) والحكومة الكندية (6 مليون دينار) ، وستستغل مياه هذا السد في :

- ري مساحة 2500 هكتار من الاراضي الفلاحية
- تحسين نوعية المياه المعدة للشراب بمناطق العاصمة والساحل وصفاقس و كذلك تحسين نوعية المياه الموظفة لري القوارص بالوطن القبلي .

تقدم الاشغال :

إنطلقت الاشغال في جويلية 1994 بالنسبة للسد و نوفمبر 1996 بالنسبة لنفق تحويل المياه على ان تنتهي في أوت 1998 ، وفي ما يلي نسبة تقدم الأشغال .

- سد زويتينة 90٪
- محطة الضخ 98 ٪
- نفق تحويل المياه 34٪ (1650 مترا من مجموع 6800 مترا)

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مشاركة المقاولة التونسية في إنجاز هذا المشروع فاقت 60٪ .

- مشروع تهيئة سيدي البراق : (ولاية باجة)

يحتوي المشروع على إنجاز سدّ سيدي الدراق الذي تبلغ طاقة استيعابه 250 مليون متر مكعب و تهيئة حوضه و كذلك تحويل مياهه إلى سدّ سجنان ، و منها إلى بجاوة .

و تبلغ تكاليف المشروع 287 مليون دينار منها 191 مليون دينار قروض خارجية . وقد تم الحصول على جميع التمويلات الخارجية و منها قرض المقاولة التي عهد اليها بناء السد (49م د) وقرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (60 م د) وقرض البنك الافريقي للتنمية (74م د) وقرض الحكومة الروسية (8 م د للدراسات) .

والملاحظ هنا كذلك النسبة العالية لمساهمة المقاولات التونسية في أشغال هذا المشروع والتي تفوق 60 ٪ .

كما تجدر الاشارة انه تم إمضاء قرض مع الحكومة اليابانية في فيفري 1996 للمساهمة في تمويل الخط الثاني من قناة سجنان جومين مجردة وتمويل المناطق السقوية الجديدة على سد سيدي البراق والتى تبلغ مساحتها 5200 هك منها 2200 هك بنفزة و3000 هك بسجنان وذلكبتكاليف جملية تقدر ب220 م د .

تقدم الاشغال :

إنطلقت الاشغال في جوان 1994 بالنسبة للسد وأوت 1996 بالنسبة لمحطة الضخ على ان تنتهي كلها في جوان 1999 ، وفي ما يلي نسبة تقدم الأشغال :

- سد سيدي البراق : 58 ٪
- تهيئة الحوض
  - *إنجاز المسالك : 50٪
  - *الدراسات : 95٪
- تحويل الطريق رقم 7 : 25٪
- تحويل مياه سد سيدي البراق الى سجنان :
  - * تصنيع القنوات والقطع الخاصة : 95٪
  - * أشغال محطة الضخ : 20٪
  - * أشغال مد القنوات : 20٪

كما شرع في إنجاز مد القناة الثانية لجلب مياه سدى سيدي البراق وسجنان الى مجردة و من المتوقع ان تنتهي الاشغال في جوان 1999 .

- مشروع سيدي عيش : (ولاية قفصة)

يهدف بناء هذا السد إلى تغذية المائدة المائية بقفصة و يمكن من فرش منتظم للمياه على مساحات فلاحية تبلغ 5000 هكتارا ، و سيسمح بتعبئة 20 مليون متر مكعب سنويا . وتبلغ تكاليف الجملية 29 مليون دينار.

وقد بدأت الاشغال في ديسمبر 1994 ، وبلغت نسبة تقدمها 99 ٪ ومن المتوقع ان تنتهي في ديسمبر 1997 .

- مشروع سدّ الرمل : (ولاية سوسة)

عهدت الاشغال إلى شركة تونسية بتمويل كامل من الميزانية كلفته 30 مليون دينار .

وسيمكن هذا السدّ من فرش منتظم للمياه على مساحات فلاحية تغطي 6000 هكتارا كما سيساهم في حماية المناطق السفلى من الفيضانات . و سيسمح بتعبئة 22 مليون متر مكعب سنويا .

وقد انطلقت الاشغال في اواخر 1995 وتتقدم بصفة عادية ومن المتوقع أن تنتهي الاشغال في غضون سنة 1998 حيث بلغت نسبة الإنجاز 75 ٪ حاليا .

ج - سدود في طور تحليل العروض لانجاز أشغالها :

- مشروع زرقة (ولاية جندوبة) :

يمكن سد زرقة من تعبئة 22 مليون مترا مكعب لري مساحة 3000 هك بسهول طبرقة و ماكنة . وتبلغ تكاليف السد 32 مليون دينارا والمنطقة السقوية 30 مليون دينارا .

وقد حظي المشروع بتمويل من طرف الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . وتم الاعلان عن طلب العروض بتاريخ 25 مارس 1997 إثر المصادقة على التمويل الخارجي وقدمت العروض بتاريخ 26 جوان 1997 وهي بصدد الفرز لاختيار أنسبها.

-- سد الحمى (ولاية بن عروس) :

يسمح سد الحمى بتعبئة 12 مليون متر مكعب لتغذية المائدة المائية وري 670 هك من الاراضي الفلاحية وتبلغ تكاليفه 26 م د .

حظي المشروع بالموافقة الأولية لتمويله بما في ذلك المنطقة السقوية من طرف الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وتم الإعلان عن طلب العروض بتاريخ 7 مارس 1997 . وتقوم الإدارة حاليا بفرز العروض لإختيار أنسبها .

هـ - سدود في طور إعداد الدراسات :

- سدود حوض إشكل : (المالح الطين ، الدويميس بولاية بنزرت) :

تمّ الشروع في اعداد الدراسات الخاصة بهذه السدود التي تراعي التوازن البيئي لبحيرة إشكل تبعا لتوجهات وتوصيات الدراسة البيئية لحوض اشكل التي انتهت في غضون 1996.

والمباحثات جارية مع مصالح وزارة البيئة والتهيئة الترابية لتحديد الحجم الانسب لهذه السدود الذي يوفق بين حماية بحيرة اشكل وتثمين مياه السدود لاستغلالها للشرب والري ، وقد تم برمجة انطلاق اشغالها في أواخر المخطط التاسع .

2 - السّدود الجبلية :

تحتوي الخطة على إنجاز 203 سدا جبليا في 13 ولاية تسمح بتعبئة 110 مليون متر مكعب سنويا بتكاليف جملية قدرها 400 مليون دينارا .

وتلعب هذه السدود الجبلية دورا هاما في الحماية من الإنجراف وتغذية الموائد المائية الجوفية وإحداث نقاط مياه للحيوانات في المناطق الصعبة وكذلك لريّ مساحات سقوية صغيرة حولها .

مدى تقدم الإنجاز :

تمّت برمجة 110 سدا من 1990 إلى 1997 تسمح بتعبئة 150 مليون متر مكعب بتكاليف جملية بلغت 186 مليون دينارا .

و قد تمّ إلى تاريخ أكتوبر 1997 الانتهاء من 58 سدّا تمكن من استيعاب حوالي 68 مليون متر مكعب في حين أن الأشغال جارية بالنسبة لـ 36 سدّا بنسب متفاوتة و الاشغال في طور الانطلاق بالنسبة لـ 10 سدّود أخرى. كما أن 6 سدود هي في طور تحليل العروض .

وقد شمل برنامج السدود الجبلية في مرحلته الاولى إنجاز السّدود الصعبة و الكبيرة الحجم مثل بوحية بولاية القصرين (طاقته 5,5 مليون متر مكعب و تكلفته 8 مليون دينارا) و زنفور بولاية الكاف (طاقته 2,6 مليون متر مكعب و كلفته 4 مليون دينارا) والفج بولاية القيروان (طاقته 3,5 مليون مكعب و كلفته 2,8 مليون دينارا) وعين البياضة بولاية القصرين (طاقته 4,5 مليون متر مكعب و تكلفته 4 مليون دينارا) والخيرات بولاية سوسة (طاقته 8 مليون متر مكعب و تكلفته 6.2 مليون دينارا).

كما شهد إنجاز الخطة تفاعلا إيجابيا للمقاولات التونسية إذ يساهم في إن
الأشغال قرابة 35 مقاولة بعد أن كانت لا تتعدى الأربع أو خمس مقاولات في أو
الخطة .

هذا و نظرا للتأثيرات الإيجابية التي تتيحها هذه السّدود الجبلية و ن
للتجربة التونسية الحاصلة لتصميمها و لمتابعة تنفيذها ، فقد وافقت بعض الجه
المالية العالمية في تمويلها بعد ما رفضت تمويلها في أول الخطة .

ويساهم البنك العالمي في تمويل 15 سدّا جبليا . والحكومة الصينية
تمويل سدين . اما الحكومة اليابانية فتساهم في تمويل 14 سدا جبليا ليكون مجم
السدود التي تساهم في تمويلها الصناديق العالمية 31 سدا .

كما أن السدود الجبلية التي تمّ إنجازها تساهم مساهمة فعلية في تدع
تغذية المائدة المائية الجوفية وبالخصوص مائدات الناظور والفحص من ولاية زغو
ومائدة سيدي محمود من ولاية القيروان ومائدات فريانة وتيلبت وسبيبة من ولا
القصرين ، كما مكنت من انتصاب 22 منطقة سقوية حولها تمسح في مجملها 1700 ه
موزعة على ولايات سليانة ، زغوان ، الكاف ، بن عروس ، بنزرت ، باجة ونابل .

وسترتفع هذه المساحة في نهاية الخطة الى 5000 هك موزعة على المناط
الريفية الصعبة بالشمال والوسط .

وقد اعترضت الخطة منذ البداية بعض المشاكل تنحصر ضمن 3 محاور كان
من اهم الاسباب في حصول تأخير نسبي في آجال إنجازها و هي :

- تراتيب الإنتزاعات وجبر الأضرار وما تتطلبه من وقت.

- العدد المحدود للمقاولات المختصة عند إنطلاق الخطة .

- توفير التمويلات اللازمة خاصة وأن إنطلاق الخطة شهد عزوف بعض
مؤسسات التمويل عن المساهمة في إنجاز هذه المشاريع .

3 - البحيرات الجبليّة وهياكل فرش مياه الأودية :

تندرج هذه الأشغال ضمن الخطّة العشريّة للمياه وكذلك ضمن إستراتيجيّة
المحافظة على المياه والتربة حيث تساهم البحيرات الجبليّة وهياكل فرش مياه الأودية
في الحدّ من إنجراف التربة وكذلك في تغذية المائدة المائيّة الجوفيّة.

محتويات الخطّة :

- إنجاز 1000 بحيرة جبليّة تمكنّ من إستيعاب 50 مليون متر مكعبّ من المياه سنويّا بتكاليف جمليّة تبلغ 100 مليون دينارا.

- إنجاز غرابة 4300 منشأة لفرش مياه السيلان ولتغذية المائدة بجهات الوسط والجنوب بالخصوص وبتكاليف جمليّة تبلغ 54.7 مليون دينارا.

مدى تقدّم الإنجاز إلى نوفمبر 1997 :

تمّ إلى آخر نوفمبر 1997 إنجاز382 بحيرة جبليّة طاقة إستيعابها حوالي 36 مليون م3 . وتمثل هاته الطاقة 80٪ من طاقة الخزن المبرمجة .

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	المجموع
عدد البحيرات المنجزة	44	47	70	66	77	60	17	1	382
طاقة الخزن (ألف م3)	2464	4342	7478	6495	8017	5670	1439	124	36028

وقد كان لهذه البحيرات الجبليّة التّي إنتشرت بصفة مكثفة في جميع أنحاء البلاد وخاصّة بمناطق الظلّ بولايات القيروان، القصرين، زغوان، سليانة، وبنزرت أثرا إيجابيّا على التنمية الفلاحيّة المحليّة بصفة عامّة حيث تمّ تجهيز وإستغلال 189 بحيرة جبليّة ، مكّنت 1079 فلاّحا من الإنتفاع بها ضمن 93 جمعيّة مائيّة أحدثت للغرض وسمحت بريّ 1386 هك من المساحات الفلاحيّة.

وتبعا لتعليمات سيادة رئيس الجمهوريّة فقد تدخّلت المصالح الفلاحيّة والسّلط الجهويّة لتأطير المنتفعين حول هذه النّقط المائيّة ممّا كان له الأثر الطيّب على تحسين دخل المنتفعين وممّا دفع بالإتّحاد الأروبي إلى المساهمة في هذا البرنامج بتخصيص مبلغ 1,6 مليون دينارا سنة 1996 للإحاطة وتكثيف إستغلال هذه المنشآت التي توجد في المناطق الصّعبة وذات الموارد المائيّة المحدودة.

أمّا في ما يخصّ منشآت تغذية المائدة وفرش مياه السيلاّن فقد تمّ إنجاز 2094 وحدة في مختلف الأودية لولايات الوسط والجنوب وقد مكّنت هذه المنشآت من تدعيم تغذية المائدات المائية خصوصا تلك التي شهد إستغلالها تطوّرا ملحوظا كالمناطق الساحليّة : أمّ الأقصاب ، سيسب والعلم، بوحفنة، الفرش، زوس كوتين، العمايم وواد أوزافة. وهذا ما مكّن من إحداث مخزون إضافي يقع إستغلاله أساسا عن طريق الآبار السطحيّة.

كما ساهمت هذه المنشآت في حماية البنية الأساسيّة والتجمّعات السكنيّة على غرار سيدي زيد بولاية المهديّة، حيّ النّور بمدينة القصرين، أولاد حفّوز بولاية سيدي بوزيد وأولاد محمّد بولاية القيروان.

4- الموارد المائية الجوفية :

محتويات الخطة :

قدرت طاقة موارد المياه العميقة خلال سنة 1990 بـ 1170 مليون متر مكعب سنويا. أمّا الإستغلال فقد كان في مستوى 850 مليون متر مكعب عن طريق 1831 بئرا عميقة .

وتحتوي الخطّة العشرية على إستيعاب ما تبقى من هذه الطاقة أي 320 مليون متر مكعب إضافية عن طريق :

- إحداث 620 بئرا عميقة جديدة (عمقها الجملي 185 كلم وتكاليفها 60 مليون دينارا).
- تعويض 500 بئرا عميقة قديمة بأخرى جديدة (عمقها الجملي 150 كلم وتكاليفها 45 مليون دينارا).

هذا ولتعميق الدراسات الخاصة بالموارد الجوفية فقد تضمنت الخطّة كذلك إنجاز 1150 بئرا إستكشافية عمقها الجملي 425 كلم وتكاليفها 170 مليون دينارا وإنجاز 2300 بئرا لمراقبة الطبقات الجوفية عمقها الجملي 345 كلم وتكاليفها 70 مليون دينارا .

وتبلغ بذلك تكاليف الخطّة بالنسبة للآبار العميقة 345 مليون دينارا .

مدى تقدم الإنجاز إلى نوفمبر 1997 :

تمّ إلى غاية نوفمبر 1997 إنجاز 1170 بئرا للإستغلال العمومي بعمق جملي بلغ 296 كلم ودفق قدّر بـ 20 متر مكعب في الثانية وبتكلفة جملية تناهز 104 مليون دينارا وتتوزع هذه الآبار كما يلي :

- 594 بئرا إستكشافية عميقة بلغت نسبة الإيجابي منها مايقارب 73٪ ومكنت من معرفة عدّة تركيبات جيولوجية ثانوية كلسية وأخرى حثية رملية .
- 576 بئرا قصد الإستغلال العمومي تتوزع بين 422 بئراجديدة و154 بئرا تعويضية.

بالإضافة إلى ذلك فقد تمّ إنجاز 352 بئر مراقبة بعمق قدّر بـ 35 كلم وبتكلفة 5 مليون دينار قصد متابعة المناسيب وذوعية المياه والمحافظة عليها من التلوث بعد تجهيزها بآلات عصرية أوتوماتيكية .

ويساهم في تمويل هذا العنصر من الخطّة البنك العالمي والحكومة اليابانية.

ولقد شهدت الموارد القابلة للإستغلال تطورا ملحوظا نتيجة هذه الحفريات برز خاصة في الطبقات العميقة التي إرتفعت مواردها من 1170 مليون متر مكعب سنة 1990 إلى ما يقارب 1240 مليون متر مكعب سنة 1995 أي بزيادة قدرها 70 مليون $م^3$ في السنة .

وقد مكّنت الآبار المنجزة من تدعيم حاجيات المناطق السقوية الموجودة وإضافة مناطق سقوية جديدة تمسح في مجملها 6000 هك منتشرة على كامل تراب الجمهورية . كما سمحت الآبار الإستكشافية من تشخيص موائد جوفية إضافية مكنت المناطق الريفية من تغطية حاجيات متساكنيها من مياه الشرب .

وهكذا فقد تطوّرت الموارد المائية الجوفية خلال السنوات الأخيرة من 1840 مليون متر مكعب سنة 1990 إلى 1960 مليون متر مكعب في سنة 1995 كما عرف الإستغلال تطوّرا ملحوظا خلال نفس الفترة إذ إرتفع من 1530 مليون متر مكعب سنة 1991 إلى 1680مليون متر مكعب سنة 1995 .

وتجدر الإشارة إلى أنّ إستغلال الطبقات السطحية تجاوز الموارد المتاحة (750 مليون متر مكعب مقابل 720 مليون متر مكعب) وقد نتج عن هذه الوضعية إرتفاع في الملوحة وتراجعا في مناسيب المياه ببعض الجهات . أما الطبقات الجوفية العميقة فإنّ إستغلالها يتم بصفة عادية (في حدود 81٪) وخاصة بعد التحكم في عمليات التنقيب عن طريق شركات الحفر غير المرخص لها.

أما فيما يخص إنجاز الحفريات فقد بلغت نسبة الإنجاز 52٪ على مستوى آبار الإستغلال العمومي والآبار الإستكشافية مكنت من تعبئة ما يزيد عن 460 مليون $م^3$ إلى غاية أكتوبر 1997 في حين لم تتجاوز نسبة الإنجاز 15٪ لآبار المراقبة ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل من أهمّها نقص في الإعتمادات وعزوف شركات الحفر عن إنجاز هذا النوع من الحفريات وإعطاء الأولوية إلى الآبار الإستكشافية والإستغلال بإعتبار مساهمتها الفعلية في برامج التنمية .

كما وقع من جانب آخر تعزيز مراقبة تطور الطبقات الجوفية عن طريق تركيز العديد من وحدات القيس الأوتوماتيكية وكذلك مراقبة الطبقات الصحراوية المشتركة بالتنسيق مع كل من ليبيا والجزائر .

السؤال (2) :

ما هي خطة الحكومة للإسراع بتحسين نسبة تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب ؟

الجواب :

يحتل قطاع تزويد الوسط الريفي بالماء الصالح للشراب مكانة مميزة ضمن اختيارات المخططات التنموية ، حيث اصبح هذا العنصر من المكونات الهامة لمختلف البرامج الوطنية و الجهوية للخطة الوطنية للنهوض بمناطق الظل ، و ذلك لما يكتسيه القطاع من أهمية في تحسين ظروف العيش و ضمان الاستقرار لسكان المناطق الريفية و في تدعيم قاعدة التنمية داخل هذه المناطق.

هذا و قد مكنت جهود كافة الاطراف المتدخلة في القطاع من بلوغ نسبة تغطية عامّة بالماء الصالح للشراب في المناطق الريفية تقدر بـ 68,8 بالمائة حتى موفى 1996 ، موزعة بين 27,7 بالمائة عن طريق التوصيلة و 41,1 عن طريق الحنفيات العمومية من خلال أنظمة مياه تديرها الشركة القومية للاستغلال و توزيع المياه أو الجمعيات ذات المصلحة المشتركة. ومن المنتظر أن تبلغ النسبة الجملية لتزويد الريف بالماء الصالح للشراب 71٪ في أواخر 1997 .

أمّا البرامج المعتمدة ضمن المخطط التاسع فهي تعتبر طموحة و تتوزع كما يلي :

• مشاريع متواصلة ضمن برامج الشركة القومية للإستغلال وتوزيع المياه وبرامج الهندسة الريفية : و هي تهمّ تزويد حوالي 554 قرية أو منطقة ريفية لفائدة 142 ألف ساكن و قدرت تكاليف الأشغال المتبقية بحوالي 30 مليون دينار .

• مشاريع متواصلة ضمن تدخلات الصندوق الوطني للتضامن 26-26 للنهوض بمناطق الظل ، و ستبلغ الاستثمارات الجملية حوالي مليون دينار لتزويد 83 ألف ساكن.

• مشاريع جديدة يمكن توزيعها على البرامج الوطنية و الجهوية ، و ذلك حسب المقاييس المعتمدة. و ستشمل هذه المشاريع كل ولايات البلاد بتدخل الهندسة الريفية و الشركة القومية للاستغلال و توزيع المياه و سينتفع منها 486 ألف ساكن موزعين على 1437 قرية و تجمع سكني. و قد قدرت التكاليف الجملية لانجاز هذه المشاريع بحوالي 155 مليون دينار.

و ستمكن هذه المشاريع من بلوغ نسبة تزويد في الوسط الريفي تقدر بـ 78 بالمائة عند نهاية المخطط التاسع.

و رغم كل الجهود المبذولة عبر مختلف البرامج فقد واكب تطور نسبة التزويد بالمناطق الريفية بروز بعض الاشكاليات و العراقيل التي تحدّ من الاسراع في تحسين نسبة التزوّد داخل بعض المناطق و خصوصا بجهتي الشمال الغربي و الجنوب الشرقي من البلاد، و ذلك لندرة المياه كمّا و نوعا على النطاق المحلي ممّا يستوجب جلب المياه على مسافات طويلة أو معالجتها بتكاليف باهضة مع صعوبة إدارة الانظمة المائية المعقدة من طرف الجمعيات ذات المصلحة المشتركة ، أو لصعوبة التضاريس في المناطق الجبلية ، و كذلك لعوامل التشتت السكني الذي يحول دون اعتماد شبكات توزيع عمومية ملائمة للظروف الاجتماعية للمتساكنين.

و اعتبارا لأهمية قطاع الماء الصالح للشراب في الوسط الريفي و لمزيد إحكام تدخلات كافة الأطراف في هذا المجال ، شرعت وزارة الفلاحة في القيام بدراسة استراتيجية للقطاع تهدف إلى تحديد التوجهات المستقبلية و الوسائل اللازمة لبلوغ نسب تزويد مرضية في المناطق الريفية الى حدود سنة 2020 . و تتضمن هذه الدراسة عدّة محاور تتعلق بالتقييم الاقتصادي و التقني للقطاع ، و تحديد نسب التزويد المحتملة على المدى المتوسط و البعيد لكل جهات البلاد ، و تحسين الأنظمة المائية من الناحية الفنية ، و اختيار أنسب النظم في التصرف و التسيير ، و تطوير الاطار التشريعي و المؤسساتي القائم ، و تطوير العناصر الصحية و البيئية و الاجتماعية للقطاع و دراسة التأثير الاقتصادي و المالي للمشاريع.

السؤال (3) :

تطلب اللجنة إيضاحات محينة في مجال إستعمال وسائل الإقتصاد في مياه الري .

الجواب :

تبرز النتائج الأولية لخطّة الإقتصاد في مياه الري من خلال المؤشرات التالية:

• تزايد الإحساس العام لدى الفلاحين والجمعيات المائية والمنظمات المهنية بأهمية الإقتصاد في مياه الري والإقرار بمزاياه المتعلقة بالتخفيض في كميات المياه المستهلكة من جهة ، وبالإقتصاد في تكاليف الري وتحسين الإنتاج نوعا وكمّا من جهة أخرى .

• إقبال الفلاحين بالمناطق السقوية على التجهيزات الحقلية للإقتصاد في مياه الري ، سواء بتحسين طرق الري السطحي باستبدال السواقي الترابية في الحقل بأغلفة وقنوات بلاستيكية أو تبطينها بالإسمنت أو باعتماد طرق الري العصرية مثل الريّ الموضعي أو بالرش .

وقد شمل هذا الإقبال منذ صدور الإجراء الرئاسي المتعلق بالترفيع في المنحة التشجيعية سنة 1995 كل شرائح المستغلاّت الفلاحية ، الاّ أنه لوحظ وجود عائق المديونية لدى صغار الفلاحين ، وتمّ تجاوزه في سبتمبر 1997 بإصدار منشور وزاري حول عدم اعتبار هذه المديونية عند اسناد المنح. كما برز هذا الإقبال والقناعة بضرورة الإقتصاد في مياه الري من خلال قيام بعض الجمعيات المائية باقتناء جماعي للتجهيزات وبتمويل ذاتي .

• تطوير وتعصير العمليات الزراعية من خلال تطوير طرق الريّ ، من ذلك التوسع في زراعة الخضر والغلال وإدخال عدّة عناصر انتاج ذات كفاءة عالية مثل البذور المهجنة والتسميد بمياه الريّ .

• الحضور المتزايد للقطاع الخاص على عدّة مستويات سواء في ميدان التزويد بمعدّات الري أو في مجال الإرشاد والمتابعة الفنية . وتسعى وزارة الفلاحة بالتعاون مع الأطراف المعنية إلى مزيد تنظيم القطاع ، وذلك بالعمل على اقرار مواصفات فنية موحدّة للمعدّات على غرار المواصفات العالمية ووضع كرّاس شروط يضبط العلاقة بين المزوّدين والفلاحين .

أما فيما يتعلق بتجهيز المساحات السقوية بوسائل الإقتصاد في مياه الريّ فقد تمّ تجهيز 15 ألف هكتار في سنة 1995 و 16 ألف هكتار في سنة 1996 ومن المؤمّل التوصل الى 18 ألف هكتار في سنة 1997 . هذا ، ويحتل الري الموضعي ربع المساحات المجهزة .

أمّا بالنسبة للاستثمارات فقد بلغت 41.7 مليون دينار منذ جوان 1995 الى موفّى 1996 ، منها 20.6 مليون دينار رصدتها الدولة للمنح التشجيعية .

هذا وبلغت المساحات الجملية المجهزة بتقنيات الإقتصاد في مياه الري 163 ألف هكتار حتى جوان 1997 أي ما يمثل قرابة 50٪ من مجموع المساحات السقوية . وتتوزع هذه المساحات بين :

- 78400 هك مجهزة بطريقة الري السطحي المحسن
- 67800 هك مجهزة للري بالرش
- 16800 هك مجهزة للري الموضعي

ويبرز الجدول التالي إنجازات سنة 1996 والسداسي الأول لسنة 1997 حسب الولايات وحسب طريقة الري .

الإقتصاد في مياه الري

إنجازات سنة 1996 و السداسي الأول لسنة 1997

الوحدة : هكتار

الولاية	إنجازات سنة 1996				إنجازات السداسي الأول لسنة 1997			
	الري السطحي	الري بالرش	الري الموضعي	المساحة الجملية	الري السطحي	الري بالرش	الري الموضعي	المساحة الجملية
تونس		1		1		2	1	3
أريانة	200	800	364	1364	160	606	560	1326
بن عروس	50	20	225	295	5	449	318	772
نابل	130	50	1275	1455	58	20	261	339
بنزرت	296	652	90	1038	250	780	43	1073
باجة		778	171	949		653	82	735
جندوبة		708	155.5	863.5		489	79	568
الكاف		184	48	232	17	53		70
سليانة		139	176	315		84	9	93
زغوان	350	370	88	808	131	378	194	703
سوسة	80		13	93	20		23.5	43.5
المنستير	916	3	521	1440	220		355.5	575.5
المهدية	780		9.5	789.5	461		12	473
القيروان	30	300	150	480	91	43	35	169
القصرين	20.5	28	29	77.5	152	80	30	262
سيدي بوزيد	800	213	535	1548	350	100	700	1150
صفاقس	611	55.5	45.5	712	415	41	56	512
قفصة	585	35	58	678	394	31.5	40.5	466
توزر	284		0.5	284.5	218		0.1	218
قبلي	373			373	142			142
قابس	1928		17.5	1945.5	385		8	393
مدنين	70		22	92	240		5	245
تطاوين	110	3.5	1.5	115	47	1	1	49
المجموع	7613	4340	3995	15948	3756	3810	2813	10380

السؤال (4) :

تطلب اللجنة تقييما لنشاط الجمعيات ذات المصلحة المشتركة والإشكاليات التي تعترضها .

الجواب :

لقد بلغ العدد الجملي للجمعيات ذات المصلحة المشتركة والتي وقع تركيزها في قطاعي الماء الصالح للشراب بالمناطق الريفية و الري 2035 جمعية تعمل في ظروف قانونية ، منها 1400 جمعية في مجال الماء الصالح للشراب و 565 جمعية في مجال الري و 70 جمعية في نطاق مشترك . كما توجد حاليا 130 جمعية حيز التركيز في نطاق المشاريع المائية الجديدة.

وأظهر التقييم الدوري لعمل الجمعيات تطورا مستمرا في مساهمة هذه الجمعيات في تحمل تكاليف الطاقة واليد العاملة والبعض من تكاليف الصيانة حسب القدرة المالية للجمعيات . كما أظهر إهتماما متزايدا للمنتفعين بحسن سير جمعياتهم .

وإتضح من خلال التقييم الذي قامت به وزارة الفلاحة في أوائل سنة 1997 ما يلي :

أ - على مستوى التسيير والتصرف المالي :

- 86 ٪ من حراس الأنظمة المائية يقع خلاص أجرتهم من قبل الجمعيات المائية و 14 ٪ منهم ما زالت تتحمل أجرتهم مجالس الولايات . وقدر المبلغ الجملي لمشاركة الجمعيات في هذا المجال بـ 1965 ألف دينار .
- 92 ٪ من الجمعيات تتحمل حاليا تكاليف الصيانة العادية و 96 ٪ منها تتحمل تكاليف الطاقة .

ب - على المستوى التنظيمي للجمعيات :

- 86 ٪ من الجمعيات ضبطت موازينها بموافقة السلط الجهوية .
- 87 ٪ من الجمعيات لها حساب بنكي أو بريدي .
- 71 ٪ من الجمعيات تسجل حساباتها المالية على دفاتر المتابعة المعتمدة للغرض .
- 84 ٪ من محطّات الضخ تقع متابعتها الدورية على دفاتر التسجيل من طرف أعوان الجمعيات .

ج - على المستوى الإجتماعي والإقتصادي :

أما على المستوى الإجتماعي والإقتصادي فقد تم تسجيل العديد من المبادرات من طرف الجمعيات المائية ، وذلك حسب قدراتها التنظيمية والمالية، وفي هذا النطاق شاركت العديد من الجمعيات ماديّا في المناسبات الإجتماعية المحلية ، كما زاد اهتمام جمعيات الري بإحاطة أعضائها في مجال الإقتصاد في مياه الري أو بالإقتناء الجماعي لتجهيزات الري بهدف خفض تكلفتها .

وتتلخص حاليا أهم اشكاليات العمل الجمعياتي في حداثة أكبر عدد من الجمعيات المائية وافتقارها أحيانا الى الطاقات البشرية المدربة في ميادين التصرف الإداري والمالي رغم الحماس الذي يتصف به أعضاء مجالس الإدارات وعملهم التطوعي ، كما أن المساهمة المالية للمنتفعين لا تزال منخفضة في بعض المناطق ممّا يحدّ من امكانيات التدخل للجمعيات واعتمادها في أكثر الأحيان على اعانة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية أو المجالس الجهوية في عمليات التعهد والصيانة .

ولمزيد الاحاطة بالجمعيات المائية تسعى وزارة الفلاحة بالتعاون مع بقية الأطراف المتدخلة إلى تدعيم الجوانب التالية :

p مواصلة مختلف برامج التكوين والتأطير لفائدة أعضاء الجمعيات قصد الرفع من فعالية عملهم في تسيير الجمعيات .

p تجديد أو تأهيل بعض الأنظمة المائية المتقادمة حتى تتلاءم ورغبات المنتفعين ، ممّا يساعد الجمعيات على حسن استغلالها .

p مساعدة الجمعيات على تنمية روح المشاركة لدى المنتفعين خصوصا من الناحية المالية حتى تتمكن هذه الجمعيات من تغطية المصاريف المنجرّة عن القيام بدورها .

p إعتماد النظام التعاقدي بين الجمعيات والمندوبيات الجهوية قصد توضيح دور الأطراف المتدخلة خصوصا في ما يتعلق بمسؤولية تعهّد وصيانة المنشآت والتجهيزات المائية .

ولتحقيق هذه الأهداف بلغت الإستثمارات المقترحة خلال المخطط التاسع للمساهمة في النهوض بالجمعيات المائية 5 م.د .

السؤال (5) :

تسأل اللجنة عن خطة الوزارة لتحيين الدراسات والخارطة الوطنية حول الموارد المائية السطحية ؟

الجواب :

تشتمل الخطّة الوطنية في مجال تقييم المياه السطحية وتحيينه على العناصر التالية :

1) المتابعة المنتظمة لشبكات قيس كمّيات الأمطار وتدفّق الأودية
2) تحليل مختلف المعطيات المجمعة وإستغلالها للقيام بدراسات هيدرولوجية مدققة لمعرفة خاصيّات المناخ والهطول وضبط الخصائص الهيدرولوجية لكل حوض قصد تحيين موازنات الموارد المائية السطحية لمختلف الأحواض والوحدات الهيدرولوجية.

1 - شبكات القياسات الهيدرولوجية :

تشتمل هذه الشبكات على :

- شبكة محطّات قيس الأمطار ويبلغ عددها قرابة 800 محطّة تغطي كل مناطق البلاد.

- شبكة محطّات قيس إرتفاع مياه الأودية وتدفّقاتها وتحتوي على 112 محطّة أساسية مركزّة على أهمّ الأودية وما يناهز الـ 170 نقطة لقيس التدفقات العادية لمياه الأودية.

- شبكة الإعلان عن الفيضانات ومن أهدافها تتبع تطوّر إرتفاع مياه الأودية وتدفقات السيول الكبرى وهذه الشبكة مرتبطة إرتباطا وثيقا بشبكة القياسات الهيدرولوجية وتحتوي على 33 محطّة آلية تعتمد على الإتصالات عبر أجهزة الراديو وعن طريق القمر الإصطناعي وقد جهزت لهذا الغرض بأجهزة حديثة غطّت أهمّ الأودية التونسية وعدّة فروع جهوية.

وقد عرفت هذه الشبكات تطوّرا ملحوظا في السنوات الأخيرة إذ تمّ تركيز عدّة محطّات بالجهات التي تفتقر لمثل هذه التجهيزات. وفي هذا المجال تمّ خلال السنتين الماضيتين إقتناء تجهيزات الكترونية حديثة لتعصير شبكات القيس المستغلة حاليا وتكثيفها وقد تمّ تركيز الدفعة الأولى منها بالأحواض المائية التالية :

- ثمانية محطّات آلية على حوض مجردة وروافده وذلك بكل من الأماكن التالية : غارالدماء وملاف (على مستوى قنطرة طريق ساقية سيدي يوسف الكاف ، وهما محطتان لمراقبة المياه المتأتية من القطر الجزائري كمّا ونوعية) وبوسالم و السلوقية ومجاز الباب والهرّي (وادي مجردة) وسيدي مدين (وادي تاسة) وجبل الأعوج (وادي سليانة).
- محطّة طبربو ماجوس على وادي مليان
- محطّة سيدي عبدالله (بوفيشة) على وادي الرمل
- محطّات الصخيرة كاف الأبيض ووادي الجبس وحفوز بحوض وادي مرق الليل .
- محطات كل من عين صابون بوادي الحطب وخنقة الجازية بوادي الحطب ونقاضة بحوض الزرود.

ومن أهداف هذه المحطّات متابعة ومراقبة السيول ومدى تدفقاتها وخاصّة على مستوى مداخل السدود الكبرى وكذلك المتابعة المنتظمة لجريان الأودية.

وتجدر الإشارة أنه وقع إختيار محطتي غارالدماء على وادي مجردة وخنقة الجازية بحوض الزرود لإدماجها ضمن شبكة إقليمية متوسطية وذلك في نطاق مشروع تركيز نظام متابعة الدورة المائية ببلدان البحر الأبيض المتوسط الذي تشرف عليه المنظمة العالمية للرصد الجوّي.

كما تمّ إقتناء معدّات عصرية متطورة لقياسات الأمطار وتسجيلها قصد معرفة مدى قوتها وقد شرع في تركيزها في مرحلة أولى في بعض المندوبيات الجهوية.

وقد استوجب هذا التطّور للشبكات وضع خطّة عمل على النطاقين المركزي والجهوي لإدارتها وإستغلالها بصفة محكمة حتى تؤدي خدماتها بالجدوى المطلوبة.

ولقد مكنت هذه الشبكات من جمع معلومات عديدة ومعطيات هامّة تمّت معالجتها بإعتماد الإعلامية وتخزينها ببنك المعلومات الهيدرولوجية يتم تحيينها بإستمرار وكذلك تبويبها بتكثيف إستعمال الإعلامية على المستويين المركزي والجهوي. ويتّم إستغلال هذه المعطيات للقيام بالدراسات المتعلّقة بالأنظمة الهيدرولوجية وإصدار نشريات منتظمة لتمكين مختلف المصالح المهتمّة بالموارد المائية من إستغلال نتائج القياسات ومختلف الدراسات.

2 - الحوليات والدراسات الهيدرولوجية :

تشتمل الدراسات في مجال المياه السطحية على :
- النشريات الشهرية والسنوية
- الدراسات التقييمية لنتائج القياسات الهيدرولوجية والمطرية
- الدراسات المعمّقة للخصائص الهيدرولوجية لأهمّ الأحواض المائية ولنظم جريان الأودية .

وتقوم الإدارة ببرمجة هذه الدراسات سنويًا حتّى تعطي فكرة شاملة على الوضعية المائية بالبلاد. وعن أهم الإصدارات : الحولية المطرية والحولية الهيدرولوجية. وقد تمّ إلى حدّ الآن إصدار الحوليات الهيدرولوجية إلى غاية السنة المائية 1995 - 1996 والحوليات المطرية إلى غاية 1992 - 1993 وسيقع تلافي التأخير في هذا المجال خلال الأشهر القادمة. ويتمّ إصدار النشريات الشهرية لتقييم الوضعيات المائية عبر المناطق الطبيعية للبلاد بصفة منتظمة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أغلب الأحواض المائية بالبلاد شملتها الدراسات المعمّقة التي مكّنت من معرفة وإبراز خصائصها الهيدرولوجية. ويقع تحيين هذه الدراسات بصفة دورية ومنتظمة على ضوء المعطيات الجديدة المجمّعة. وتساهم هذه الدراسات في معرفة دقيقة لمواردنا المائية السطحية ويقع إعتمادها كمراجع هامّة في جميع المشاريع المائية التي تشهدها بلادنا كتهيئة الأحواض المائية وإنشاء السدود والسدود التلية والبحيرات الجبلية ومنشآت فرش المياه والتغذية الإصطناعية... كما ستمكّن هذه الدراسات من وضع خارطة وطنية للمياه السطحية بالإعتماد على الخرائط الجهوية الموزعة حسب الأحواض المائية والتي هي بصدد الإنجاز.

على النطاق الدولي تساهم بنوك المعلومات الهيدرولوجية ومختلف الدراسات التقييمية لمواردنا المائية السطحية في وضع التقييمات المائية الإقليمية والقيام بأبحاث معمقة لعدّة جوانب علمية وبيئية للموارد المائية على النطاقين الإقليمي والدولي والتي تشرف عليها بالخصوص منظمة اليونسكو منذ عقدين من خلال البرنامج الهيدرولوجي الدولي والذي وصل إلى مرحلته الخامسة (1996 - 2001) وقد انخرطت البلاد التونسية في هذا البرنامج منذ بعثه وتساهم بإنتظام في مختلف أنشطته.

السؤال (6) :

أمام عدم إنتظام تزويد المناطق السقوية العمومية بمياه الري خاصة في موسم الأمطار من جراء الأتربة التي تحملها مياه السيلان ، ما هي خطة الحكومة لمعالجة هذه الظاهرة ؟

الجواب :

تعتبر المواد العالقة بالمياه السطحية والمستعملة خصوصا في ريّ بعض المناطق السقوية الكبرى بالشمال من الظواهر التي قد تضيق أحيانا عمل شبكات الريّ. ومن مخاطرها ترسب هذه المواد في القنوات والحدّ من قدراتها في توزيع المياه أو الإضرار بتجهيزات الري الحقلية (الرشّ والريّ الموضعي) ، علما وأن هذه الظاهرة منتشرة خاصة بالمناطق الشبه الجافة نظرا لعوامل انجراف التربة.

لمعالجة هذه الظاهرة تسعى وزارة الفلاحة الى تدعيم برامج حماية المياه والتربة على نطاق الأحواض المائية ، كما تمّ الإحتياط من ترسب المواد العالقة والأتربة داخل شبكات الريّ بتجهيز جلّ المناطق السقوية المعنية بخزانات ترسيب وصفايات تمكن من تفادي الإنعكاسات الضارة لهذه الظاهرة ، ويقع جهر هذه الخزانات دوريا في نطاق برامج صيانة المناطق السقوية .

إلاّ أنه مع تزايد حمولة المياه من الأتربة ، خصوصا في فصل الأمطار ، يقع ايقاف تشغيل شبكة الريّ لمدّة قصيرة ليس لها أي ضرر على المزروعات ، حتى يقع تفادي ترسيب كميات هائلة من الأتربة داخل الخزّانات ممّا يتطلب زمنا أطول لإفراغها ، ويجعلها غير قادرة على تلبية حاجيات الزراعات الصيفية في فترات الذروة .

هذا ، و لإيجاد حلّ جذري لهذه الظاهرة خصوصا في المناطق السقوية التي تروى على سدّ سيدي سالم و بواسطة وادي مجردة ، انطلقت دراسة لبحث امكانية نقل المياه مباشرة من السدّ الى المناطق السقوية المعنية عبر قنوات اصطناعية ، ممّا يمكن من تفادي انعكاسات عملية إفراغ السدّ من الأتربة الرّاسبة على استمرارية الاستغلال بالمناطق السقوية.

السؤال (7) :

تسأل اللجنة عن واقع وآفاق المياه الجوفية الحارة من حيث المساحة المستغلة وحجم المنتوج وتنوعه ؟

الجواب :

إنطلق إستعمال المياه الجوفية الحارة لإنتاج الباكورات منذ سنة 1986 في نطاق مشروع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD/85004) على مساحة 1,5 هك بجهة قبلي .

وقد تم إعداد إستراتيجية وطنية لإنتاج الباكورات تحت البيوت المحمية والمسخنة بإستعمال المياه الجوفية سنة 1993 . تهدف هذه الإستراتيجية إلى تركيز 100 هك من البيوت المكيفة خلال فترة المخطط الثامن وإنتاج 16 ألف طن من الباكورات منها 10 آلاف طن قابلة للتصدير (60٪ من الإنتاج) وخلق 700 موطن شغل قار و 30 ألف يوم عمل موسمي . وتتوزع المساحات المبرمجة على قابس 30 هك ، قبلي 40 هك وتوزر 30 هك . غير أن إنجاز مكونات الإستراتيجيات يبقى دون الأهداف المرسومة وذلك خاصة بسبب إمتداد فترة إعداد الدراسات التنفيذية المتعلقة بالجدوى الإقتصادية للمشاريع وتهيئة المناطق المبرمجة والتهيئة العقارية .

وفيما يخص المساحات المغطاة فقد تطورت من 64 هك سنة 92 إلى حوالي 78 هك سنة 97 وتتوزع حسب الجهات على النحو الآتي :

- قابس : 36,5 هك
- قبلي : 28 هك
- توزر . 10 هك
- نابل : 3 هك

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت تهيئة مناطق جديدة تشمل 6 هك بشانشو II بولاية قابس (وهي بطور إختيار الباعث) و 5 هك بحامة الجريد بولاية توزر وهي بطور فرز العروض . وسيتم إنجاز هذين المشروعين عن طريق بعث شركتي إحياء مصدرة كليا.

وتبلغ المساحة المزروعة 113 هك مما يرفع نسبة التكثيف داخل البيوت إلى مستوى 146٪ وتغطي الزراعات الآخر فصلية 33 هك والزراعات المسترسلة 37 هك و 43 هك زراعات بدرية .

وتغطي زراعات البطيخ والطماطم والفقوس 87٪ من المساحات المزروعة ، في حين تغطي الخضروات المختلفة 13٪ من المساحات المزروعة وتتمثل في الفلفل (6٪) والدلاع والفراولو والقناوية .

وتتميز ولاية قابس بزراعتين أساسيتين وهما الطماطم والبطيخ بينما تتميز الولايات الأخرى بتنوع الزراعات .

أما على مستوى الإنتاج فقد تطور من 5300 طن سنة 1992 إلى 6500 طن سنة 1997 . ويحتل إنتاج الطماطم المرتبة الأولى بنسبة 52٪ ثم البطيخ بـ 21٪ والزراعات المختلفة بـ 27٪ .

وفيما يخص التصدير ، تفوق الكميات المصدرة من الباكورات 1400 طن أي بنسبة 21٪ من الإنتاج ، ومن الممكن تحسين هذه النسبة بالعمل على مزيد تلائم المنتوج مع متطلبات الأسواق الخارجية (الكلفة ومواصفات المنتوج وتنويعه ورزنامة الإنتاج) .

ويهدف المخطط التاسع إلى تهيئة مناطق سقوية على 63 هك من البيوت المحمية منها :

- 10 هك بتوزر
- 30 هك بقبلي
- 23 هك بقابس

وتقدر الإستثمارات المرصودة لتهيئة هذه المناطق بـ 3،0 م.د خلال المخطط التاسع . كما تم رصد 0،55 م.د لتحسين ظروف الإستغلال بالمناطق السقوية المجهزة خلال المخطط التاسع .

وتتمثل توجهات المخطط التاسع على مستوى إنتاج الباكورات بإستعمال المياه الجوفية السخنة في المواصلة والتعجيل بالقيام بالدراسات التنفيذية لإنجاز تهيئة المناطق السقوية وتجهيزها وبعث المشاريع . أما على صعيد الإنتاج ، فإن العمل يتجه إلى تعزيز إرشاد المنتجين والإحاطة بهم وتنظيمهم لتيسير عمليات التصدير .

السؤال (8) :

تسأل اللجنة عن الإنجازات الخاصة بمقاومة الإنجراف والمحافظة على المياه والتربة ؟

الجواب :

أثبتت الدراسات في ميدان المحافظة على المياه والتربة أن الأراضي التونسية لها حساسية كبيرة للإنجراف . ويوجد 1،5 مليون هكتار مهددة بدرجة أولى . ويبرز هذا الوضع مدى الخطر الذي يهدد بلادنا على المستوى القريب والبعيد من جراء تفاقم آفة الإنجراف ، وكذلك مدى الإرتباط العضوي لعمليات تنمية الفلاحة التونسية بأساليب مقاومة الإنجراف والمحافظة على مواردنا الأساسية من ماء وتربة اللذان يكونان أسس التنمية الفلاحية.

أ- <u>برنامج الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على المياه والتربة</u> :

أمام هذا الوضع أولت الدولة مقاومة الإنجراف عناية خاصة توجت سنة 1990 بإقرار الخطة الوطنية العشرية للمحافظة على المياه والتربة التي تهدف خاصة إلى :

- مقاومة الإنجراف بجميع أشكاله .
- الإستغلال المباشر لمياه السيلان .
- المحافظة على المواد العضوية والكيمياوية في الأراضي المنحدرة وذلك لتحسين خصوبة التربة.
- حماية السدود من الترسبات وبالتالي الزيادة في مدى صلوحيتها.
- حماية المدن والمنشآت من مخاطر الفيضانات .
- التحكم في مياه السيلان ببناء السدود والبحيرات .
- تغذية الموائد المائية التى تشكو نقصا من جراء الإستغلال المكثف
- تحسين الجدوى الإقتصادية للأراضي الفلاحية بإدخال زراعات جديدة ومتكاملة تتماشى مع الإمكانيات الإنتاجية لهذه الأراضي .
- تحسين ظروف عيش متساكني الجهات التي تقع تهيئتها .

ولبلوغ هذه الأهداف أقرت وزارة الفلاحة برنامجا عشريا يغطي كامل مناطق البلاد ويتمثل في :

1- تهيئة مصبات المياه بأشغال ومنشآت المحافظة على أديم الأرض كالمصاطب والأشرطة الحجرية والمسقات والجسور على مساحة تقدر بـ 672.500 هكتار .

السؤال (8) :

تسأل اللجنة عن الإنجازات الخاصة بمقاومة الإنجراف والمحافظة على المياه والتربة ؟

الجواب :

أثبتت الدراسات في ميدان المحافظة على المياه والتربة أن الأراضي التونسية لها حساسية كبيرة للإنجراف . ويوجد 1,5 مليون هكتار مهددة بدرجة أولى . ويبرز هذا الوضع مدى الخطر الذي يهدد بلادنا على المستوى القريب والبعيد من جراء تفاقم آفة الإنجراف ، وكذلك مدى الإرتباط العضوي لعمليات تنمية الفلاحة التونسية بأساليب مقاومة الإنجراف والمحافظة على مواردنا الأساسية من ماء وتربة اللذان يكونان أسس التنمية الفلاحية.

أ- <u>برنامج الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على المياه والتربة</u> :

أمام هذا الوضع أولت الدولة مقاومة الإنجراف عناية خاصة توجت سنة 1990 بإقرار الخطة الوطنية العشرية للمحافظة على المياه والتربة التي تهدف خاصة إلى :

- مقاومة الإنجراف بجميع أشكاله .
- الإستغلال المباشر لمياه السيلان .
- المحافظة على المواد العضوية والكيمياوية في الأراضي المنحدرة وذلك لتحسين خصوبة التربة.
- حماية السدود من الترسبات وبالتالي الزيادة في مدى صلوحيتها.
- حماية المدن والمنشآت من مخاطر الفيضانات .
- التحكم في مياه السيلان ببناء السدود والبحيرات .
- تغذية الموائد المائية التى تشكو نقصا من جراء الإستغلال المكثف
- تحسين الجدوى الإقتصادية للأراضي الفلاحية بإدخال زراعات جديدة ومتكاملة تتماشى مع الإمكانيات الإنتاجية لهذه الأراضي .
- تحسين ظروف عيش متساكني الجهات التي تقع تهيئتها .

ولبلوغ هذه الأهداف أقرت وزارة الفلاحة برنامجا عشريا يغطي كامل مناطق البلاد ويتمثل في :

1- تهيئة مصبات المياه بأشغال ومنشآت المحافظة على أديم الأرض كالمصاطب والأشرطة الحجرية والمسقات والجسور على مساحة تقدر بـ 672.500 هكتار .

2- حماية أراضي الحبوب المنحدرة بإستعمال التقنيات اللينة والأشرطة المعشبة والحراثة حسب خطوط التسوية على مساحة تمسح 305 آلاف هك وتهم هذه الأشغال ولايات الشمال .

3- صيانة وتعهد 805 ألف هكتار من الأشغال المنجزة منذ الإستقلال .

4- إحداث 1000 وحدة من البحيرات الجبلية .

5- إحداث 2120 وحدة لفرش المياه قصد زي الزراعات المتواجدة بجانب أودية السيول .

6- إحداث 2170 وحدة لتغذية المائدة .

ب- <u>مدى تقدم إنجاز الخطة</u> :

وقع الشروع في إنجاز الخطة منذ 1990 بكل مكوناتها . ونظرا لأهمية المساحات المبرمجة سنويا إعتمدت وزارة الفلاحة على إنجاز الأشغال عن طريق المقاولات الخاصة . ونظرا لعدم تواجد هذا النوع من المقاولات قامت وزارة الفلاحة بالتشجيع على تكوين عدة مقاولات صغرى وتأطيرها على إنجاز برنامج المحافظة على المياه والتربة وذلك بتنظيم أيام إعلامية للمقاولين وتحسيسهم بأهمية البرنامج . وقد ساعد برنامج التكوين على إحداث أكثر من 170 مقاولة مختصة في أشغال المحافظة على المياه والتربة وخاصة البحيرات والمصاطب الميكانيكية . وبهذا المجهود بلغت الإنجازات إلى حدود سنة 1997 :

- تهيئة وحماية 543 ألف هكتار من مصبات المياه.
- حماية أراضي الحبوب بالتقنيات اللينة على مساحة 58 ألف هكتار.
- إنجاز 243 ألف هكتار من أشغال الصيانة والتعهد.
- إنجاز 440 بحيرة جبلية بكل من ولايات الشمال والوسط .
- إنجاز 895 وحدة لفرش المياه .
- إنجاز 1.468 وحدة لتغذية المائدة .

وقد بلغت التكلفة إلى حدود سنة 1997 حوالي 250 مليون دينار .

وأمام تطور نسق الإنجاز المسجل منذ دخول هذا البرنامج حيز التنفيذ وقع برمجة عدد كبير من أشغال التهيئة وتعبئة المياه الشيء الذي أدى إلى التفكير في تدعيم هذا البرنامج بالبحث العلمي والإرشاد وتحسيس الفلاحين ومستعملي الأراضي الفلاحية بالإضافة إلى إعداد التشريعات والقوانين اللازمة لإنجاح هذا البرنامج لضمان ديمومة الأشغال . وتمثلت أهم الإجراءات في :

1- على المستوى التشريعي :

إصدار القانون الخاص بالمحافظة على المياه والتربة تحت عدد 95/90 بتاريخ 17 جويلية 1995 .

2- برنامج الدراسات التخطيطية :

تهدف هذه الدراسات إلى ضبط التوجهات العامة للتهيئة المندمجة للولاية المدروسة وإلى وضع برمجة فنية دقيقة للمشاريع الخاصة بمقاومة الإنجراف بكل المساحات المهددة . وتهدف إستراتيجية إدارة المحافظة على المياه والتربة إلى تمكين كل ولاية من دراسة تخطيطية خاصة بها . وستكون هذه الدراسات جاهزة مع نهاية السداسية الأولى لسنة 1998 .

3- برنامج البحث العلمي :

يهدف برنامج البحث العلمي إلى تحسين الدراسات والإنجازات ومردودية أشغال المحافظة على المياه والتربة من الناحية العلمية والإجتماعية وضمان نجاح البرنامج وبلوغ الأهداف المرسومة .

4- الإرشاد والتحسيس :

قامت إدارة المحافظة على المياه والتربة بتنظيم عدة أيام تكوينية وتحسيسية في جميع ولايات الجمهورية بمشاركة كل المتدخلين في ميدان الإرشاد وكذلك الفلاحين والمنتفعين بمشاريع المحافظة على المياه والتربة . وقد رسمت الإدارة برنامجا طموحا في مجال الإرشاد والتكوين يهدف أساسا إلى تشريك الفلاحين في إنجاز المشاريع.

السؤال (9) :

تسأل اللجنة عن مدى تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة التصحر ؟

الجواب :

في إطار عناية الدولة الخاصة بمكافحة ظاهرة التصحر ، قامت وزارة الفلاحة سنة 1989 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع إستراتيجية وطنية لمقاومة التصحر تتمثل في إقرار مقاربة مندمجة وشاملة لمكافحة التصحر تشتمل على إستصلاح الأراضي بالغراسات العلفية وتثبيت الكثبان الرملية وإقامة مصدات الرياح والشرائط الغابية بأهم الممرات الهوائية لحماية المنشآت والأراضي والواحات والتجمعات السكنية . وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إنجاز الأشغال التالية :

- إحداث طوابي : 4000 كم
- تعلية طوابي : 8000 كم
- تثبيت كثبان رملية : 24000 هك
- مصدات الرياح : 20000 هك

وبلغت الإنجازات خلال الفترة المتراوحة بين سنة 1990 وأوت 1997 المستويات التالية :

- إحداث 3041 كم من الطوابي بنسبة إنجاز 76٪
- تعلية 4655 كم من الطوابي بنسبة إنجاز 58٪
- تثبيت 11359 هك من الكثبان الرملية بالغراسات بنسبة إنجاز 47٪
- إحداث 4649 هك من مصدات الرياح بنسبة إنجاز 23٪ .

السؤال (10) :

أصبحت العديد من الأراضي مهددة بالتملح نتيجة إستعمال المياه ذات درجة ملوحة مرتفعة . فهل من خطة للوزارة لمعالجة هذا الوضع ؟

الجواب :

تتميز الموارد المائية بالبلاد التونسية بدرجة ملوحة تفوق 1,5 غرام /لتر وذلك بالنسبة لنصف الموارد المائية المتاحة ، ممّا يفرض كثيرا من الحذر في استخداماتها الزراعية ، لما في ذلك من انعكاسات على انتاجية المزروعات من جهة ومن مخاطر على التربة من جهة أخرى . وقد أثبتت التجارب الميدانية امكانية استغلال هذه المياه اذا ما توفرت الشروط المناسبة لذلك مثل اختيار الزراعات والتربة الملائمة ، وترشيد استخدام مياه الريّ وتفادي النشع والنز الناتجين عن ارتفاع مستوى المائدة المائية الجوفية . هذا وتعتبر المناطق السقوية بجهة الشمال والواحات بالجنوب أكثر المناطق تعرضا لظاهرة التملح .

أما بخصوص الخطّة المعتمدة لمعالجة الوضع فتتمثل في :

1- القيام بدراسة أولية قبل إنجاز أشغال تهيئة المناطق السقوية تشمل بالخصوص نوعية التربة ومياه الري . وتبين هذه الدراسة مدى ملاءمة مياه الري لنوعية التربة وتبرز مختلف العمليات الواجب إنجازها قبل بداية الري كإنجاز شبكات الصرف وتجفيف الأراضي وتجنب الأراضي الطفلية في حالة إستعمال نوعية متدنية لمياه الري والتسميد العضوي والمعدني .

2- المراقبة الدورية لمستوى تملح التربة وارتفاع المائدة المائية الجوفية في المناطق السقوية المعنية ، وعند بروز ظاهرة النزّ تتخذ الإجراءات اللاّزمة لتكثيف شبكات الصرف خصوصا باستخدام القنوات المغطّاة . ويقع تجهيز قرابة 500 هك من المناطق السقوية سنويا بوسائل الصرف المغطّى في هذا النطاق .

3- الصيانة الدّورية لشبكات الصرف كإجراء وقائي ضدّ تملح التربة ، وذلك في نطاق البرامج السنوية لصيانة المنشآت والتجهيزات المائية في المناطق السقوية .

4- ترشيد استخدام مياه الريّ لتفادي الفواقد الهامّة من المياه والتي تعتبر السبب الرّئيسي لظهور بوادر النزّ والتملح ، واستعمال القدر المناسب من مياه الغسيل لمعالجة ظاهرة تملح التربة .

السؤال (11) :

تسأل اللجنة عن الخطوات التي قطعتها الوزارة في تطبيق قانون المحافظة على المياه والتربة ؟

الجواب :

عملا بالنصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون عدد 90 لسنة 1995 المتعلق بالمحافظة على المياه والتربة ، عملت وزارة الفلاحة على تعيين أعضاء المجلس الوطني للمحافظة على المياه والتربة والتجمعات الجهوية للمحافظة على المياه والتربة . كما عقد المجلس الوطني للمحافظة على المياه والتربة إجتماعه الأول وتم النظر في عناصر الإستراتيجية العشرية للمحافظة على المياه والتربة ومدى تقدم إنجازها .

هذا وقد عقدت التجمعات الجهوية جلساتها إثر تعيين أعضائها وتم إستعراض مراحل تطبيق القانون . كما تم إختيار بعض المناطق قصد دراستها وإنجازها طبقا لما جاء به التشريع .

وتعتبر الدراسات التخطيطية الجهوية عنصرا أساسيا في إختيار المناطق . لذلك تسعى الإدارة جاهدة إلى تمكين كل ولاية من مخطط مديري يضبط أولويات التدخل . وستشهد السداسية الأولى من سنة 1998 إنتهاء جل هاته الدراسات .

وسعيا للتطبيق التدريجي للقانون وقع الشروع على مستوى كل ولاية في إعداد دراسة تنفيذية لمنطقة تدخل أو أكثر حتى يتسنى تعميم تطبيق القانون فيما بعد.

وفي هذا الإطار ، بادرت الوزارة بإعداد الملفات الإدارية الخاصة بتطبيق القانون (ملفات الإعتراضات ، القرارات المختلفة ، مطالب بعث جمعيات المحافظة على المياه والتربة ، عقود تهم إستغلال منشآت المحافظة على المياه والتربة ...) ، كما تم تركيز بعض الجمعيات خاصة حول نقاط المياه المتوفرة (البحيرات الجبلية) قصد إحكام التصرف فيها إعتبارا للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات في التنمية الجهوية .

وفي مجال التكوين والتأطير ، قامت الإدارة بتنظيم أيام إعلامية وتكوينية لفائدة فنييها بمختلف الجهات حيث تم النظر في الطرق الكفيلة بتطبيق القانون وتبسيطه .

السؤال (12) :

تسأل اللجنة عن مدى تنفيذ المشروع الخاص بالإرشاد الفلاحي ؟

الجواب :

قامت وزارة الفلاحة في إطار تنفيذ المخطط المديري للإرشاد الفلاحي بتنفيذ مشروع خاص بالإرشاد الفلاحي ساهم في تمويله البنك العالمي لمدة خمس سنوات إبتداءا من شهر جوان 1991 .

ويهدف هذا المشروع خاصة إلى دعم وتعزيز الإمكانيات البشرية والمادية بنظام الإرشاد وذلك على المستوى المركزي والجهوي ولفائدة 15 مندوبية جهوية للتنمية الفلاحية تتميز بطاقة إنتاج مرتفعة للمواد الإستراتيجية أو للمواد المعدة للتصدير .

وتتمثل أهم إنجازات هذا المشروع في ما يلي :

- توحيد نظام الإرشاد ودعم وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية لتمكينها من القيام بدورها على مستوى التخطيط والبرمجة والتأطير والتنسيق بين كل الأطراف المعنية بالإرشاد .

- إحداث خلايا ترابية للإرشاد تغطي كل منها معتمدية أو أكثر يشرف على تسييرها مهندسون لهم صلوحيات رئيس مصلحة إدارة مركزية . وقد أفضى هذا التقسيم إلى برمجة إحداث 175 خلية ترابية للإرشاد و 829 مركز إشعاع فلاحي تم على التوالي تركيز 162 و617 منها .

- إقرار مبدأ المرشد كطرف وحيد لمخاطبة الفلاح وتكليفه بأنشطة الإرشاد دون سواها بصفة تدريجية مما جعله يخصص الآن ما بين 50 و 80٪ من وقته إلى الأنشطة الإرشادية بعدما كانت هذه النسبة تنحصر بين 20 و 30٪ سنة 1991 .

- تمكين المرشدين من التكوين البيداغوجي المتعلق بتقنيات الإرشاد والتبليغ والرسكلة إنطلاقا من خاصيات الجهة وحاجيات الفلاحين . وقد إرتفع عدد المؤطرين في نهاية المشروع إلى 587 رئيس مركز إشعاع و 151 رئيس خلية .

ولإنجاز هذا البرنامج التكويني في الآجال المحددة تم إعتماد المعهد القومي البيداغوجي للتكوين المستمر بسيدي ثابت كمركز رئيسي لتكوين رؤساء الخلايا الترابية للإرشاد وبعث خمسة مراكز جهوية بكل من شط مريم ، سليانة ، الرمال ببنزرت ، بوغرارة بصفاقس ومدنين لتكوين رؤساء مراكز الإشعاع الفلاحي .

- إعتماد برمجة مدققة لأنشطة الإرشاد بصفة تصاعدية يتم تنفيذها مع مجموعات مستهدفة من الفلاحين وتأخذ بعين الإعتبار حاجياتهم .

- ملائمة محتوى الإرشاد مع متطلبات مختلف أصناف الفلاحين ومع نظم الإنتاج الخاصة بكل جهة .

- توفير البنية الأساسية والتجهيزات الضرورية :
* بناء 33 مركز إشعاع فلاحي جديد
* ترميم وتحسين 56 مركز إشعاع فلاحي قديم
* إقتناء 185 سيارة وحافلة وشاحنة خفيفة و 146 دراجة نارية .
* 30 وحدة إعلامية .

هذا وتجدر الإشارة إلي أن الولايات الثمانية التي لم يشملها المشروع وقع دعم جهاز الإرشاد بها بتوفير التمويلات عن طريق ميزانية الدولة في إنتظار دخول مشروع الإستثمار في القطاع الفلاحي حيز التنفيذ خلال سنة 1998 .

وقد ساعد هذا الدعم المادي والبيداغوجي والمنهجي والفني جهاز الإرشاد على تحقيق إنجازات هامة تمثلت في :

1- على مستوى الإرشاد الميداني :

أ- لفائدة الفلاحين :
- 3350 يوم إعلامي
- 2630 حصة تطبيقية
- 1400 قطعة مثالية
- 130 000 إتصال فردي مباشر على الضيعة

ب- لفائدة المرشدين :
- 28 ورشة عمل
- 25 يوم إعلامي نموذجي
- 50 زيارة تأطير ومتابعة

2- على مستوى الإرشاد الجماهيري :
- 36 حصة تلفزية أسبوعية
- 40 ومضة تلفزية جديدة
- 330 حصة إذاعية يومية
- 33 ملف إذاعي أسبوعي
- 19 نشرية

وتجدر الإشارة إلى أنه قصد تدعيم النجاحات التي حققها هذا المشروع ، سيقع العمل مستقبلا على إيجاد الحلول الملائمة للنقائص التي برزت والتي نذكر من بينها خاصة :

- النقص في الربط بين البحث والإرشاد وإخضاعه إلى آليات قارة وناجعة .
- تدعيم المشاركة الفعلية للهياكل المهنية في إنجاز البرامج الإرشادية .

السؤال (13) :

تسأل اللجنة عن النتائج الحاصلة في مجال البحث العلمي في مختلف القطاعات الفلاحية وخاصة فيما يتعلق بالصحة الحيوانية والنباتية ؟

الجواب :

توصّل البحث الفلاحي في الفترة الأخيرة إلى نتائج متعدّدة تهمّ ميادين مختلفة من القطاع الفلاحي من أبرزها :

1 - في ميدان الزراعات الكبرى :

- إستنباط صنف جديد من القمح الصلب (أم الربيع) وهو صنف صالح للزراعة في المناطق شبه الجافّة .
- إستنباط نوعين جديدين من القمح الليّن UTIQUE و TEBICA المقاومين للأمراض.
- تسجيل صنف جديد من الشعير «منال » يمتاز بمقاومته للبفاف مع إرتفاع الإنتاجيّة التي تجاوزت عند بعض المزراعين 100 ق/هك .
- إستنباط أربعة أصناف جديدة من القصّيبة (فريطيسة ، العالية ، مليان ومجردة) وهي الآن بصدد الإكثار من قبل المؤسّسات المختصّة حيث وضع على ذمّتهم 80 طنّ من البذور الأمّ (Semences mères) . ومن المؤمّل أن يقع الإستغناء عن توريد هذه البذور في السّنوات القريبة القادمة.

2 - في ميدان الأشجار المثمرة :

سيقع قريبا التصريح بستّة أصناف من المشمش يمتدّ إنتاجها على فترة شهرين إضافة إلى تميّزها بالجودة العالية التي تؤهّلها للتّصدير .

3 - في ميدان الخضروات :

وقع وضع تقنيات جديدة تمكّن من التحكّم في الريّ التسميدي بالنسبة للبطاطا والزراعات المحميّة .

4- في ميدان مقاومة الآفات :

وقع التوصّل إلى النتائج التالية :

أ- إعتماد طريقة التشميس لمقاومة آفات وأمراض الأرض وخاصّة آفة النيماتود NEMATODE .

ب- في ميدان المقاومة البيولوجية لفراشة الرمّان وقع توسيع هذه العمليّة إلى مناطق قصر غريس وتستور بعد أن كانت مقتصرة على واحات الجنوب .

ج- إنتاج مشاتل قوارص خالية من الأمراض الفيروسيّة ووقع تمكين المجمع المهني المشترك للقوارص والغلال من 7300 شتلة لإكثارها بالمنابت.

د- التوصّل إلى طريقة مكافحة مندمجة ضدّ عثّة الزيتون ، حيث أنّ الإصابات قد إنخفضت من 3،5 مليون أصل زيتون سنويّا حتّى سنة 1994 إلى1،8 مليون أصل زيتون منذ 1995 .

5- في مجال الصحّة الحيوانيّة :

- إيجاد لقاح ضدّ مرض «الكلب» يخلط في الأكلات.

-إعداد خريطة إنتشار الأمراض المعدية وبالأخصّ الحمّى القلاعيّة والحمّى المالطيّة والسنّ في البلاد ووضع آليات المتابعة الدقيقة التي تمكّن من التدخّل في الوقت المناسب.

- وضع برنامج لمتابعة نوعيّة الحليب بمعهد البحوث البيطريّة قصد مواكبة التطوّر الذي يشهده القطاع.

6- في مجال تغذية الحيوانات :

- تمّ التوصّل إلى تركيبة غذائيّة تدمج 35٪ من فيتورة الزيتون. وقد تمّ سنة 1996 إنتاج 100 طنّ من قوالب الفيتورة وُزّعت على بعض المربّين بولايات الوسط. ومن المنتظر أن يقع التوسّع في إنتاج هذا النّوع من الأعلاف عن طريق مؤسّسات مختصّة ممّا سيساهم في التّقليص من توريد قوالب الفصّة.

7- في الميدان الغابي والرعوي :

- وقع إدخال وأقلمة عدّة أنواع من الأشجار والشجيرات التي يقع إستعمالها حاليّا في مجال التشجير وإقامة 36 مشجرا موزّعة على مختلف مناطق البلاد .
- التحسين الوراثي لأهم الأنواع الغابيّة وبعث حديقة تطعيم .
- المحافظة على التنوّع البيولوجي (المحميّات الطبيعيّة).
- مقاومة الحشرات والأمراض الغابيّة .
- إنتاج الشتلات في المنابت الغابيّة وإدخال تقنية رحي الأغصان الخضراء ومزجها بالمواد العضويّة لإستعمالها في المنابت .
- مراجعة رزنامة جني البذور الغابيّة والرعوية .
- التحكّم في تجدّد غابات الفلّين عبر الغراسة .
- تحسين تقنيات تثبيت النتروجين بواسطة الأشجار الغابيّة
- إنتاج 400 ألف شتلة من شجرة الخفّاف في المنابت ممّا سيساعد على تجديد غابة الفلّين.

8- في ميدان إستعمال المياه في الميدان الفلاحي :

- وضع التقنيات اللازمة للريّ بالمياه شبه المالحة .
- ضبط حاجيات الزراعات الحوليّة والأشجار المثمرة للمياه وذلك لترشيد إستعمال مياه الريّ .
- وضع مقاييس إستعمال المياه المعالجة في الفلاحة والتعرّف على الطرق السليمة لإستعمال هذه النوعيّة من المياه .
- الرفع من إنتاجيّة الحبوب بطريقة الريّ التكميلي مع تدقيق فترات الريّ والتّسميد .
- إيجاد ميكنة تتماشى ومتطلّبات الضيعات الصغرى والمتوسّطة بالمناطق الجبليّة التّابعة للشمال الغربي وذلك بإدماج مجموعة من الآلات اليدويّة والمجرورة بالحيوانات جرّبت بنجاح .

السؤال رقم 1) :

تسأل اللجنة عن مدى ما توصلت إليه الوزارة من ربط وتكامل بين البحث العلمي والإرشاد الفلاحي من جهة وبين البحث العلمي والتكوين الفلاحي من جهة أخرى؟

الجواب :

<u>الربط بين البحث والارشاد</u> :

يتجسّم هذا الرّبط على مستويين إثنين :

1) على المستوى المركزي :
في إطار المؤسّسات والهياكل وذلك :

- بوجود إدارة مكلّفة بالرّبط بين البحث والإرشاد الفلاحي صلب مؤسّسة البحث والتّعليم العالي الفلاحي. وترتبط هذه الإدارة بعلاقات وظائفيّة مع الهياكل المعنيّة بوكالة الإرشاد الفلاحي.

- في تمثيل وكالة الإرشاد والمهنة صلب مجلس البحث الفلاحي التّابع للمؤسّسة المتواجد على نطاق الجهة والذي يرأسه والي الجهة مركز القطب.

- تمثيل هياكل الإرشاد والمهنة بلجان برمجة البحوث المحدثة بالمؤسّسة.

2) على المستوى الجهوي :
تتجسّم هذه العلاقة هيكليّا في تمثيل هياكل الإرشاد والمهنة لدى المجالس الجهويّة للبحث التّنموي الفلاحي المحدثة لدى الأقطاب الجهويّة.

3) على مستوى الأنشطة الميدانيّة :
- إعداد الوثائق الفنيّة للإرشاد في نطاق الحملات المكثّفة التي تقوم بها وكالة الإرشاد والتّكوين الفلاحي. وفي هذا الإطار تعد الوكالة حاليا 7 وثائق فنية بصفة تعاقدية مع أربع مؤسسات بحث .

- إعداد البرامج الخاصّة لتكوين المرشدين والمساهمة في إنجازها.

- القيام بالأيّام الإعلاميّة المبرمجة في الحملات المكثّفة.

الربط بين البحث والتّعليم العالي :

أمّا بخصوص الرّبط والتّكامل بين البحث والتّعليم العالي الفلاحي فيتمثّل في :

- تشريك الباحثين في التّدريس وتأطير الطلبة في أشغال رسائل ختم الدروس.

- تشريك المدرّسين الباحثين في برامج البحث ضمن فرق متعدّدة الإختصاصات.

- تمكين الباحثين الشبّان من إجادة تكوينهم في صلب حلقة الدكتوراه بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحيّة قصد تأهيلهم للقيام بالنشاط البحثي في مستوى عالي.

- مساهمة طلبة المرحلة الثالثة في البحوث الجارية ضمن برامج البحوث ذات الأولويّة يقومون بأشغال بحوثهم ضمن المخابر المختصّة بمعاهد البحوث المتواجدة . وفي هذا المجال يبلغ عدد الأطروحات التي تتضمّن مواضيع بحث تنموي 30 سنويّا.

- إمكانيّة تنقّل الباحثين والمدرّسين بين معاهد التّعليم ومعاهد البحث وذلك قصد تكوين فرق متعدّدة الإختصاصات من جهة ومتعدّدة المؤسّسات من جهة أخرى وهذا ما ستنص عليه النصوص التشريعيّة الجديدة التي ستصدر في الأشهر القادمة .

الربط والتكامل بين البحث العلمي والتكوين المهني الفلاحي :

تعد شبكة مؤسسات التكوين المهني الفلاحي 20 مركزا للتكوين المهني و 5 مراكز للرسكلة وإجادة التكوين ومعهدا وطنيا للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي و 4 معاهد فلاحية .

تقوم جل المراكز وخاصة تلك المخصصة للرسكلة وإجادة التكوين برسكلة اليد العاملة والفلاحين والفنيين في نطاق برامج جهوية يتم إعدادها لمشاركة الباحثين وأساتذة التعليم العالي الفلاحي وذلك مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية أو بطلب من المؤسسات المهنية لفائدة مستهدفيهم . كما أن هذه المراكز هي عادة ما تستظيف الأنشطة المتعلقة بالأيام الإعلامية والورشات الفنية بمساهمة البحاثين .

السؤال (15) :

ما هي نتائج تطور البحث العلمي في مجال البذور الممتازة (حبوب - خضروات - علف) ومدى ملاءمتها مع مناخ مختلف الجهات ؟

الجواب :

<u>في مجال المحاصيل الحبوب والأعلاف</u> :

تعتبر النتائج المتحصّل عليها في استنباط الأصناف الجديدة من الحبوب من أهمّ نتائج البحث العلمي الفلاحي حيث توصّل المعهد الوطني للبحوث الزراعيّة سنة 1996 إلى تسجيل عشرة أصناف جديدة من القمح والشعير والقصيبة والتريتكال كما يبينه الجدول التالي :

النـّوع	الصنف الجديدة		الميزاة الجديدة
قمح صلب	أمّ الرّبيع	96	تتحمل الجفاف وتتلائم في المناخ الشبه جاف
قمح لين	أتيك	96	لها إنتاجية أحسن من صلامبو
	تبيكة	96	وتتحمل أمراض السبتوريوز والصدأ والجيارة
شعير	منال	96	إنتاجية أحسن من صنف ريحان مع تحمّل الأمراض
القصيبة	فريطيسة		منتجة أكثر من أڤون (avon) وصالحة للسيلاج
	العالية		إنتاجية عالية - صالحة للڤرط - تتحمل الصدأ
	مليان		إنتاجية عالية - صالحة للڤرط والسيلاج
	مجردة		إنتاجية عالية مزّوزية و صالحة للڤرط
تريتكال	تريتكال	82	صالحة للمناطق الرطبة والشبه رطبة ذات
	تريتكال	83	إنتاجية عالية وصالحة للسيلاج و الڤرط

و بالرّغم من هذه النتائج الهامّة فإنّ حاجيّات مختلف الجهات لازالت تتطلب إستنباط أصناف متخصّصة لكل منطقة حتّى يمكن تثمين الظروف المناخية لكل جهة وتحقيق الأهداف الطّموحة لإستراتيجية الإكتفاء الذاتي في الحبوب.

و على هذا الأساس فقد عملت مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي على التنسيق بين كل الباحثين في ميدان التحسين الوراثي للحبوب ومن خلال أعمال لجنة برمجة البحوث في الزراعات الكبرى وبتمويل من كتابة الدولة للبحث العلمي وبرامج التعاون الفني بهدف الوصول إلى الأهداف والبرامج التالية :

1 - المحافظة على الأصول الوراثية للقمح الصلب والشعير وتقييمها حيث تمّ جمع هذه الأصول وجلبها من بنوك الجينات بأمريكيا وإيطاليا وتقييمها للتعرف على خاصياتها. وقد توصل باحثون من المعهد الوطني للعلوم الفلاحية إلى تقييم الأصناف القديمة لتحمّلها للجفاف والأمراض ولجودة نوعيتها و ذلك بغية إستعمالها في التهجينات اللازمة مع الأصناف الوافرة الإنتاج المتداولة.

2 - استعمال البيوتكنولوجيا والطرق الحديثة لزراعة الأنسجة للإسراع بالتقييم الوراثي (Marquage Génétique) ولتقصير مدّة عملية أستنباط الأصناف الجديدة (من 12 سنة إلى 5 أو ستة سنوات) ممّا سيمكّن من تواجد كثير من الأصناف المتنوّعة والمتخصصة لكامل الجهات. هذا وقد توصل مخبر الوراثة بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية من زراعة الأنسجة من حبوب اللقاح من أصناف قديمة كجناح الخرطيفة وعزيري.

3 - التركيز على جودة المنتوج من القمح الصلب بالعمل على مقاومة التفرقع (Mitadinage)وذلك لتحسين نوعيّة السميد والكسكسي والعجين .

4 - مواصلة البرامج التقليدية لتحسين الحبوب واستنباط الأصناف الجديدة بالعمل اللصيق والتنسيق المتواصل مع نتائج البحوث في البرامج الثلاثة المذكورة أعلاه.

<u>في مجال الخضروات</u> :

ترمي البحوث في مجال الخضروات إلى تحسين الإنتاجية ومقاومة الأمراض بما يقلّص من توريد البذور . وتوصّلت الأبحاث الجارية إلى النتائج التالية :

- <u>الفلفل</u> :

علاوة على صنفي B26 و J27 الذين وقع انتخابهما و توزيعهما على المنتجين تمّ انتخاب صنف JC3 يتميّز بمقاومته لفيروسين وسيقع توزيعه عندما تنتهي تجارب مقاومته لفيروس ثالث.

- <u>الطماطم</u> :

انتخاب صنف"مرجانة" الذي يتميّز بإنتاجه العالي ودخول طور الإنتاج مبكّرا زيادة على مقاومته لآفة النيماتود . ووقع تكليف التعاضدية المركزية للبذور والمشاتل الممتازة بإكثاره وتوزيعه على المنتجين.

- البطاطا :

تمكّنت البحوث الجارية عن طريق زراعة الأنسجة من إنتاج بذور قاعديّة Semences de base سليمة من الفيروسات وإعتمدت هذه الطريقة من طرف المجمع المهني للخضر لإكثار بذور البطاطا.

وتتّجه البحوث الآن إلى إنتاج الدرينات النسيجيّة Micro-tubercules وذلك في المخبر عوضا عن البيوت المحميّة من الحشرات وذلك قصد إختزال الزمن والضغط على التّكلفة من جهة ثمّ بعث بنك لأصناف البطاطا Banque de Souches من جهة أخرى ممّا سيكرّس إستقلاليّة البلاد في مجال الأصناف وعدم اللّجوء إلى التوريد .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن سيادة الرئيس أذن بإعداد ملف حول موضوع البذور ، وقد تم تكوين لجنة للغرض عهد إليها بدراسة الموضوع من مختلف جوانبه وهي الآن بصدد إعداد المطلوب .

السؤال (16) :

تسأل اللجنة عن برنامج الوزارة لتطوير مراكز التكوين المهني الفلاحي حتى تكون أكثر ملاءمة لمتطلبات المرحلة القادمة ؟

الجواب :

يرتكز برنامج تطويرمراكز التكوين المهني الفلاحي على العناصر التالية :

1- تشريك المهنة في تحديد حاجياتها بما يضمن تشغيل المتكونين .

2- صياغة البرامج مع الأخذ بعين الإعتبارحاجيات المهنة والقانون التوجيهي للتكوين المهني الصادر سنة 1993.

وقد وقع خلال شهري جانفي وفيفري 1997 تكوين فرق من المدرسين في صياغة البرامج وذلك بالمركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين برادس وشرعت هذه الفرق في القيام بعملها ابتداء من أفريل 1997 والعمل متواصل إلى موفى نوفمبر 1997 . وسيقع خلال شهر ديسمبر 1997 مناقشة هذه البرامج مع الأطراف المعنية وخصوصا المهنة والمدرسين والمسؤولين عن مراكز التكوين المهني الفلاحي ومؤسسة البحث العلمي والتعليم العالي .

3- تأهيل المؤسسات والفضاءات البيداغوجية :
شرعت الإدارة في تأهيل هذه المؤسسات على مراحل .

4- الرفع من مستوى التلاميذ عند الإنتداب وذلك :
* بالنسبة لشهادة الكفاءة المهنية : يخوّل الترسيم بأحد المسالك التى تختم بشهادة الكفاءة المهنية للمترشحين اللذين أنهوا مرحلة التعليم الأساسي على الأقل .

* بالنسبة للمؤهل التقني المهني : يخوّل الترسيم بأحد المسالك التي تختم بمؤهّل التقني المهني للمترشحين :

- الذين أنهوا المرحلة الأولى من التعليم الثانوي ،

- أو الذين أحرزوا على شهادة الكفاءة المهنية في إختصاص مماثل بمعدل لا يقل عن 12 من 20، وذلك في حدّ أقصاه 30 % من مواطن التكوين المزمع تسديدها.

* بالنسبة للمؤهل التقني السامي :
يخول الترسيم بأحد المسالك التي تختم بمؤهل التقني السامي للمترشحين :

- المحرزين على البكالوريا أو على شهادة معادلة ،

- أو المحرزين على مؤهل التقني المهني في اختصاص مماثل بمعدل لا يقل عن 12 من 20 ، وذلك في حدّ أقصاه 30 % من مواطن التكوين المزمع تسديدها.

5- مواصلة دعم إعادة تكوين ورسكلة ودعم تأطير المتدخلين في القطاع الفلاحي من مرشدين وعملة ومستغلين وفنيين فلاحيين .

السؤال (17) :

تسأل اللجنة عن خطة الوزارة لتطوير الإرشاد الفلاحي وعن إعادة توزيع الأدوار بين المتدخلين ؟

الجواب :

شهدت فترة المخطط الثامن الشروع في تنفيذ المخطط المديري للنهوض بالإرشاد الذي حدد التوجهات الكبرى للإصلاحات اللازمة لتطوير تدخل أجهزة الإرشاد حيث وقع إقرار مبدأ توحيد مصالح الإرشاد المركزية والجهوية مع إعادة هيكلتها وإعتبار المرشد الفلاحي كطرف وحيد لمخاطبة الفلاح بالإضافة إلي تطوير نظام برمجة ومتابعة وتقييم أنشطة الإرشاد ودعم الصلة بين البحث والإرشاد .

وتدعّم هذا التوجه بتنفيذ مشروعا للنهوض بالإرشاد ساهم في تمويله البنك العالمي وتشرف عليه وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي ويغطي 15 ولاية . وقد مكن هذا المشروع من تطوير وسائل وأساليب تدخل الوكالة سواء على مستوى برمجة أنشطتها أو على مستوى متابعة تنفيذها وتقييمها .

ولمزيد إحكام وتطوير قطاع الإرشاد ودعم مساهمة المهنة بصفة تدريجية عبر مختلف هياكلها وتنظيماتها في الإحاطة بالقطاع وتأطير المنتجين ، قامت المصالح المختصة بوزارة الفلاحة بإعداد إستراتيجية جديدة للنهوض بالإرشاد والتكوين تهدف إلى إعادة هيكلة المصالح المعنية بهذين القطاعين وتشريك المهنة عبر مختلف هياكلها في المساهمة في إنجاز برامج الإرشاد . وسيقع تعميق محتوى هذه الإستراتيجية خلال السنوات الأولى للمخطط التاسع بما يتماشى والتوجهات الجديدة للقطاع الذي سيواجه في السنوات القادمة عدة تحديات نتيجة تحرير إقتصادنا وإنفتاحه على الخارج وتوسيع منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبى إلى المنتوجات الفلاحية فى أفق سنة 2000 وما سينجر عن ذلك من مزاحمة لمنتوجاتنا في الداخل والخارج .

وفي هذا الإطار سترتكز الإستراتيجية الجديدة لتطوير الإرشاد على المحاور التالية :

أولا : العمل على تشريك المهنة في المساهمة في إنجاز عمليات الإرشاد . وفي هذا الصدد وطبقا لقرارات سيادة رئيس الجمهورية بمناسبة العيد الوطني للفلاحة يوم 12 ماي 1997 ، تمّ تكوين لجنة يشرف عليها الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري للنظر في تشريك المهنة في الإسهام في تأطير الفلاحين إعلاما وإرشادا وذلك في إطار تجربة نموذجية .

كما أعدت الوزارة مشروع قانون الإحتراف في الإستشارة الفلاحية الذي أذن به سيادة رئيس الجمهورية وهو ما سيدعم مساهمة القطاع الخاص في عملية الإرشاد وتأطير القطاع الفلاحي .

ثانيا : توجيه أنشطة الإرشاد نحو المنتوجات الإستراتيجية كالحبوب والألبان واللحوم والزياتين والتمور والقوارص والمنتوجات ذات القيمة المضافة العالية المعدة للتصدير وكذلك التركيز أكثر على المناطق السقوية قصد تكثيف إنتاجها .

ثالثا : الرفع في المستوى التقني لجهاز الإرشاد وذلك بتدعيم التكوين المستمر التقني والبيداغوجي للإطارات والأعوان العاملة في ميدان الإرشاد .

السؤال (18) :

إن من أهداف تربية الماشية بلوغ الإكتفاء الذاتي من اللحوم وهذا الهدف يقتضي التوازن بين عدد القطيع والمساحات الرعوية المتوفرة خاصة المراعي العمومية التي تتعرض إلي الإستغلال العشوائي . ما هي الخطة المعتمدة لتنمية وتحسين المراعي لتوفير حاجيات القطيع من الوحدات العلفية ؟

الجواب :

تغطي المراعي جزءا هاما من مساحة البلاد إذ تبلغ مساحتها 5،477 مليون هكتار وتمثل 33٪ من المساحة الجملية للبلاد وذلك حسب نتائج الجرد الوطني للموارد الغابية و هي موزعة كالآتي :

- المراعي الغابية والغابات الدولية : 841،3 ألف هكتار
- المراعي الدولية : 142 ألف هك
- المراعي بمناطق الحلفاء : 743،3 ألف هكتار
- المراعي الإشتراكية والخاصة : 3750،4 ألف هكتار

تؤدي المراعي عدة وظائف إجتماعية وإقتصادية وبيئية هامة إذ تساهم في :

- تغطية نسبة هامة من حاجيات قطيع الماشية خاصة بالوسط والجنوب إذ تتراوح بين 15٪ و 40٪ حسب المواسم .
- مقاومة الإنجراف والتصحّر.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الأصول الوراثية.

I - الخطة الوطنية لتحسين المراعي :

وضعت وزارة الفلاحة خطة وطنية لتحسين المراعي منذ سنة 1989 يقع إنجازها على إمتداد عشر سنوات إبتداء من سنة 1990 . وقد كانت محلّ إهتمام بالغ من قبل الدولة إذ أدرجت ضمن الأولويات في مخططات التنمية. ويقوم ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى بتحسين المراعي في الأراضي الخاصة وتبقى الأراضي الإشتراكية والأراضي الغابية والدولية من مشمولات الإدارة العامة للغابات .

1- أهداف الخطة :

- إحداث مدخرات علفية على مساحة 600 ألف هكتار تتوزع كالآتي :

. 400 ألف هك في الأراضي الإشتراكية.
. 200 ألف هك في الأراضي الخاصة.

- تهيئة و تحسين 2،2 مليون هكتار تتوزع كما يلي :

. 1,2 مليون هكتار أراضي إشتراكية
. مليون هكتار أراضي خاصة .

2- الإنجازات :
بلغت الإنجازات منذ بداية الخطة إلى موفى سنة 1996 ما يلي :

- شجيرات علفية وهندي أملس : 198 ألف هك أي مايمثل 33٪ من التوقعات.

- تهيئة المراعي : 137 ألف هك أي مايمثل 6٪ من توقعات الخطة.

ويعدّ نسق الإنجازات ضعيفا مقارنة بالتوقعات ويرجع ذلك أساسا إلى :

- محدودية الإعتمادات المرصودة سنويا لبرامج أشغال تحسين المراعي ،

- الصعوبات التي تعترض تطبيق أمثلة التهيئة الرعوية بالأراضي الإشتراكية والناتجة عن عدم الإقتناع بجدوى تحسين المراعي .

- عدم توفر المساحة الكافية لتطبيق إخضاع المراعي الإشتراكية لنظام الغابات .

- صعوبة التدخل وإستحالة إستعمال تقنيات الحماية والإستزراع بسبب صغر مساحات الضيعات الفلاحية وتشتت قطعها .

- ضعف إمكانيات المنتفعين الخواص اللذين هم مطالبون بالقيام بكل أعمال التهيئة وخاصة ري الشجيرات الرعوية .

- طريقة التدخل التي تتطلب معاينة المساحات المهيئة لمدة ثلاثة سنوات على التوالي قصد تمتيع المنتفعين الخواص بالمنح .

- عراقيل فنية مرتبطة بصعوبة المناخ وبتدهور نوعية الأرض وقلة الموارد المائية التي تعتبر عنصرا هاما لإنجاح عمليات تحسين المراعي .

وتتمثل التوجهات المستقبلية لتنمية هذا القطاع في تدعيم نسق الإنجاز وذلك بمواصلة إنجاز مشاريع التهيئة والتنمية الرعوية وتوفير مراعي ذات مردودية عالية للقطيع وذلك برصد الإعتمادات الكافية لإنجاز أشغال تحسين المراعي والتكثيف من عمليات التحسيس والإقناع بجدوى ونجاعة هذه الأشغال مع التركيز على تشريك المنتفعين في تصور وتنفيذ المشاريع والتصرف عند الإستغلال.

وستكون هذه المشاركة ضمن أطر قانونية مثل الجمعيات الغابية والرعوية ذات المصلحة المشتركة التي تمكن من إبراز فوائد عمليات تهيئة وتحسين المراعي من ناحية المحافظة على الموارد العلفية لفائدة القطيع وإحداث موارد علفية إضافية وبالتالي يتم تسهيل عملية إخضاع المليون هكتار المتبقي إلى نظام الغابات .

كما تتمثل الأهداف الكمية خلال المخطط التاسع فيما يلي :

- برنامج الإدارة العامة للغابات وإدارة المحافظة على المياه والتربة :
* الغراسات الرعوية : 100 ألف هك
* تحسين المراعي : 100 ألف هك

- برنامج ديوان تربية الماشية :
* الغراسات الرعوية : 52300 هك
* تحسين المراعي : 32500 هك

- برنامج ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي :
* الغراسات الرعوية :5100 هك
* تحسين المراعي : 960 هك

وفي الجملة يرمي المخطط التاسع إلى إنجاز 157400 هك من الغراسات الرعوية 142100 هك من المراعي المحسنة .

السؤال (19) :

تسأل اللجنة عن خطة تنظيم قطاع تربية النحل وإمكانية تنميته ؟

الجواب :

تطور قطاع تربية النحل وخاصة العصري منه بصفة هامة خلال السنوات الأخيرة وهو يعتبر من القطاعات التي تساهم في خلق موارد رزق قارة لتساكني الأرياف خاصة للمواطنين اللذين لا يملكون أراضي فلاحية .

ويرجع هذا التطور لما وفرته الدولة من تشجيعات وعناية بهذا القطاع عن طريق المشاريع التنموية (صندوق 2626 ، التنمية الريفية المندمجة ...) .

ويبين الجدول التالي مدى تطور القطاع :

السنوات	1980		1991		1996	
نوع الخلايا	الخلايا	العسل (طن)	الخلايا	العسل(طن)	الخلايا	العسل (طن)
الأجباح التقليدية	90.000	315	67.000	235	40.000	140
الخلايا العصرية	15.000	225	90.000	1350	127.000	1900
المجموع	105.000	540	157.000	1585	167.000	2040

ولمزيد تدعيم هذا القطاع يقوم ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى بالتدخل بالتعاون مع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وبقية الهياكل المختصة . ويعتمد التدخل على المحاور التالية :

- الإرشاد قصد تعزيز الطرق العصرية لتربية النحل بمناطق الإنتاج وتطوير طرق التدخل في الأجباح التقليدية بالجهات ذات المردود المحدود .

- الإحاطة الفنية بالنحالين عبرالقيام بأيام إعلامية وإحاطة فنية مكثفة على مستوى المربين المبتدئين .

- إصدار نشريات مختصة لوضعها على ذمة المربين .

وفي مجال تزويد المربين بالمدخلات يعمل ديوان تربية الماشية على تشريك المهنة وتعاضديات الخدمات بالخصوص في عملية تزويد القطاع بمختلف المعدات اللازمة وذلك بالإحاطة والتأطير (أدوات فرز العسل ...) .

أما فيما يتعلق بالشمع المنقوش فإن الديوان لايزال يعمل على توفير بعض حاجيات القطاع وذلك بوضع كميات على ذمة المربين بأثمان مدروسة ونوعية جيدة ويمثل هذا التمشي المرحلة الأولى لتكليف المهنة بتوفير هذه المواد على أن يتخلى الديوان تدريجيا عن التزويد المباشر .

وفيما يخص تأطير وتنظيم القطاع يتم العمل على :

* تطوير التنظيم المهني للمربين وذلك بحثّ الجامعة الوطنية لمربي النحل على تركيز جامعات جهوية . وقد وقع بعث حوالي 12 جامعة جهوية إلى حدّ الآن .

* مزيد تحسيس المربين بضرورة الإقبال على الإنضمام في صلب تعاضديات خدمات بما يمكنهم من الإنتفاع بالخدمات قصد تحسين إنتاجية مناحلهم .

* تطوير وتحسين الإطار القانوني والتشريعي وذلك بإصدار نصوص وقوانين تنظم أهم العمليات الخاصة بالقطاع (الجودة ، تنقل وتحويل الخلايا ، الرعاية الصحية ، إستعمال المبيدات ...) .

* العمل بالتنسيق مع المهنة على بعث بطاقة مهنية لتنظيم القطاع .

مع العلم أنه تم في إطار المخطط التاسع برمجة إنجاز مشروع إحاطة فنية لتحسين مردودية تربية النحل العصري والعائلي يقوم بتنفيذه ديوان تربية الماشية .

ويهدف هذا المشروع إلى :

* تطوير وتحسين مردودية تربية النحل العائلية .
* تكثيف الإحاطة الفنية للقطاع عبر برمجة بعض التدخلات الهادفة .
* تحسين الإنتاجية لتنمية المنتوج وتوفير مداخيل إضافية للعائلة .
* العمل على تطوير جانب الإحاطة الصحية للمنتفعين الجدد في نطاق المشاريع الإجتماعية لخلق موارد رزق .
* الإنتقال بالقطاع التقليدي إلى قطاع شبه محسّن عصري وذلك بإدخال بعض التجهيزات الضرورية .

السؤال (20) :

تواصل منذ السبعينات توريد الأبقار المؤصلة . لذا تسأل اللجنة عن الخطة المتبعة حاليا ومستقبلا لإستغلال ولادات هذه الأبقار إنطلاقا من جذورها للتقليل من التوريد ؟

الجواب :

في إطار الخطة التنفيذية لبلوغ الإكتفاء الذاتي من الألبان التي تم إعدادها سنة 95 وضعت وزارة الفلاحة خطة عملية لتربية الأراخي المؤصلة المولودة في تونس لتمكين القطاع من تحقيق إكتفائه الذاتي.

ولإعطاء الدفع اللازم لإنتاج الأراخي تمّ إتخاذ الإجراءات التالية :

- الترفيع في قيمة القرض المخصص لتربية الأراخي من 900 دينارا إلى 1200 دينارا حاليا مع ملائمة طريقتي الدفع والإستخلاص مع طبيعة هذا النشاط .

- إسناد منحة تشجيعية خاصة لمربي الأراخي المؤصلة المنتجة محليا تبلغ 200 دينارا.

- وضع كراس شروط تضبط الإتجار بالأراخي المؤصلة والمنتجة محليا وأخرى تهمّ بعث مراكز لتربية الآراخي.

وسوف تمكن هذه الخطة من إنتاج أراخي مؤصلة لضمان نمر القطيع زيادة عن حاجيات تعويض الأبقار المسنة حسب النسق التالي :

- السنة الأولى 1500 أرخى عشار
- السنة الثانية 2500 أرخى عشار
- السنة الثالثة وما بعد 4000 أرخى عشار

وبذلك سوف يقع تقليص التوريد بصفة تدريجية وتحقيق الإكتفاء الذاتي في غضون سنة 2000.

وتجدر الإشارة إلى أن قطيع الأبقار المؤصلة الذي يخضع لمراقبة الإنتاجية يعد 24 ألف أنثى ويمكن من إنتاج حوالي 8 آلاف أرخى سنويا يقع الإحتفاظ بـ 4 آلاف أرخى للتعويض والـ 4 آلاف المتبقية لنمو القطيع وذلك طبقا لما تمت برمجته في إطار المخطط التاسع.

السؤال (21) :

هل من خطة لإنتاج سلالة محلية محسنة من الأبقار لضمان الإكتفاء الذاتي في هذا المجال والحد من التوريد ؟

الجواب :

يعدّ قطيع الأبقار المحلية والمحلية المهجنة حاليا 228.500 ويمثل 61،3٪ من القطيع الجملي وهو يتكوّن من خليط من الأصناف التي وقع توريدها قصد تحسين النوع المحلي المسمى «بنّي الأطلس» ويتّصف هذا الأخير بضعف إنتاجيته ويمتاز بحسن تأقلمه مع المناخ وظروف التربية.

ومنذ الإستقلال بادرت وزارة الفلاحة بوضع برنامج لتحسين إنتاجية هذا القطيع وذلك بإستعمال بذور حيوانية وفحول ممتازة من النوع «الترانتي» و«الشويتز» لتحسين إنتاج اللحوم ومن النوع «الفريزن» لتحسين إنتاج الحليب.

ويقوم حاليا ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى بإنجاز برنامج يهدف إلى الحفاظ على المخزون الوراثي وإستنباط طرق تحسين الأبقار المحلية بتونس وذلك حسب المناطق :

- إما بطريقة التهجين مع سلالات الحليب في الجهات الملائمة والتي تتوفر فيها البنية التحتية اللازمة (طرق ، مراكز تجميع حليب ...) وذلك بإستعمال طريقة التلقيح الإصطناعي .

- أما في المناطق غير الملائمة فيقع اللجوء إلى طريقة السفاد الطبيعي بإستعمال فحول مهجنة وذلك قصد إتباع نمط إستغلال نصف مكثف لإنتاج اللحم .

ويبلغ عدد الإناث المحلية المهجنة حاليا 44 ألف وحدة .

وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاجية الفردية سجلت تحسنا ملموسا إذ بلغت 1000 لتر من الحليب سنويا بإعتبار حاجيات العجل و 114 كغ من اللحوم سنويا.

ويتلخص برنامج ديوان تربية الماشية خلال المخطط التاسع في هذا الإطار في ما يلي :

- التلقيح الإصطناعي : ينتظر أن يتطور عدد التلاقيح الأولى من 103 آلاف خلال سنة 96 إلى 248 ألف خلال سنة 2001 .

F 2

MICROFICHE N° 09828

République Tunisienne

MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة

CENTRE NATIONAL DE

DOCUMENTATION AGRICOLE

TUNIS

المركز القومي
للتوثيق الفلاحي
تونس

F 2

- برنامج السفاد الطبيعي : ينتظر أن يتطور عدد الفحول المقحمة من 300 سنة 1996 إلى 771 سنة 2001 .

- أما في المناطق الصعبة بالشمال التونسي فيقع إستعمال النوع المحلي لإنتاج عجول التسمين . وللحفاظ على الثروة الجينية من التهجين العشوائي سيقع اللجوء إلى حصاد بذور العصيان المحلية مع إستعمال تقنيات متقدمة لإنتاج مضغات (Embryon) والحفاظ عليها لبعث هذا النوع الوراثي في كل وقت من جديد في هذه الجهات .

كما ينتظر أن يشمل برنامج المحافظة على الأصول الوراثية والتنوع البيولوجي للسلالات الأهلية 5000 رأس خلال سنة 2001 مقابل 2500 خلال سنة 1997 .

مع العلم أن الديوان شرع بالتعاون مع المعهد القومي للعلوم الفلاحية في إنجاز إستمارة ميدانية في بعض جهات من الجمهورية تهدف إلى تحديد مواصفات النوع المحلي من الأبقار حتى يمكن التعرف على مقاييسها الشكلية ثم تركيبتها الجينية في وقت لاحق .

السؤال (22) :

مـــا هـــو واقـــع و آفـــاق قطاع تربيـــة الأرانـــب ؟

الجواب :

تعتبر تربية الأرانب من القطاعات الهامة في إنتاج اللحوم إذ أن الأرانب سريعة التكاثر (يمكن أن تنتج الأنثى في السنة الواحدة من 30 إلى 50 خرنق) وبذلك يمكن أن يساهم القطاع في تحقيق هدف الإكتفاء الذاتي من اللحوم . ويساهم من جانب آخر في تطوير التصدير .

يبلغ عدد الأناثي المنتجة حاليا 66 ألف وحدة موزعة كما يلي :

- التربية التقليدية التي تعد 55 ألف أنثى منتجة
- التربية العصرية التي تعد 11 ألف أنثى منتجة

يقدر الإنتاج الجملي بحوالي 1.200 طن من اللحم .

1- التربية التقليدية :

يتسم قطاع التربية التقليدية العائلية بالوضعية التالية :

* ضعف الإنتاجية السنوية للأم (معدل 5-10 خرانق فقط)
* قلة الإهتمام بهذا القطاع من طرف المربين
* محدودية الإحاطة الفنية لهذا القطاع
* إنتشار بعض الأمراض الفتاكة بالأرانب وعدم المعالجة والوقاية منها من طرف المربين .
* عدم وجود هياكل ومسالك لجمع المنتوج وترويجه .
* جهل المستهلك للقيمة الغذائية للحم الأرانب .

ورغم هذه الوضعية فإن القطاع التقليدي العائلي يمتاز بـ :

* سهولة تعاطيه من طرف العائلات سواء تملك مزرعة أم لا .
* مصدر هام في توفير البروتين الحيواني للعائلات .
* لا يتطلب تمويلات وتجهيزات كبيرة .
* توفير مداخيل إضافية للعائلة .
* خلق موارد رزق قارة لمتساكني الأرياف

وللحد من بعض المعوقات التي تعترض هذا القطاع ولتطوير مردوديته تمت برمجة مشروع وطني للإهتمام بقطاع تربية الأرانب العائلية يتم إنجازه خلال المخطط التاسع من طرف ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى .

يهدف المشروع إلى إنتشار تربية الأرانب العائلية أكثر فأكثر بإستعمال طرق محسنة للحصول على منتوج أرفع من ناحية المردودية والجودة لترويجه محليا وكذلك للمساهمة في تصديره .

ويتوقع أن يتطور القطاع التقليدي العائلي طبقا للجدول التالي :

السنة	إنجاز 1996	توقعات المخطط التاسع				
		1997	1998	1999	2000	2001
عدد الأرانب المعدة للإنتاج (ألف وحدة)	55	60.5	66.5	73.205	80.525	88.880
إنتاج لحم (طن)	620	681	749	824	906	1000

2- التربية العصرية :

تنتشر تربية الأرانب العصرية حاليا بالمناطق التالية :

- منطقة الوسط الشرقي تعد حوالي 5500 أنثى منتجة أي ما يعادل 50٪ من العدد الجملي
- الشمال الشرقي : حوالي 3500 أنثى منتجة
- الشمال الغربي : حوالي 1500 أنثى منتجة
- الجنوب : حوالي 500 أنثى منتجة

بعد إنطلاقة طيبة في أواخر السبعينات وتراجع في الثمانينات عرف قطاع التربية العصرية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة وذلك راجع للطلب المتزايد على لحم الأرانب من طرف القطاع السياحي .

لتنمية هذ القطاع توخى ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى برنامجا يرتكز على :

أ- الإرشاد :

* تعزيز الطرق العصرية لتربية الأرانب
* الإحاطة الفنية لمربي الأرانب
* تنظيم أيام إعلامية جهوية بالتعاون مع وكالة الإرشاد الفلاحي

ب- تأطير وإنجاز المشاريع التنموية :

في إطار تدعيم تدخلات المنظمات والصناديق التنموية للنهوض بالعائلات المعوزة من أجل خلق مواطن رزق قارة فإن تدخل الديوان في هذا المجال يتمثل في :

- إختيار أنسب المناطق المؤهلة لمثل هذا النشاط
- إنتقاء المتفعين
- تكوين المنتفعين
- التنسيق بين جميع المتدخلين
- وضع خطة سنوية لتأطير وإحاطة المنتفعين بهذه المشاريع

وقد نتج عن هذه الحركية التي عرفها القطاع العصري تطورا على مستوى الأعداد وكميات اللحوم المنتجة حيث بلغت سنة 1996 حوالي 11 ألف أنثى منتجة و 600 طن لحم صافي وينتظر أن تتطور هذه الأرقام خلال المخطط التاسع وفق الجدول التالي :

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
عدد الأرانب المنتجة (ألف وحدة)	11	13.2	15.840	19	22.810	27.370
إنتاج لحم صافي (طن)	600	728	875	1050	1260	1510

السؤال (23) :

ما هي خطة الوزارة في إسناد القروض وتشجيع المربين لقطعان الإبل ؟

الجواب :

تتمثل خطة الوزارة في هذا الشأن في تشجيع المربين لقطعان الإبل عن طريق إسنادهم :

- منح إستثمار لإقتناء الإبل بنسبة 25 ٪ من التكلفة لصغار المربين و 20 ٪ لمتوسطي المربين و 7 ٪ لكبار المربين .

- منحة إضافية للمربين بالجهات ذات الظروف المناخية الصعبة وهي ولايات قابس ومدنين وتطاوين وقبلي وتوزر وقفصة بنسبة 8 ٪ من التكلفة .

- قروض ميسرة عن طريق موارد الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية بالنسبة لصغار المربين بنسبة 65 ٪ من التكلفة إعتمادا على قائمة تقديرية مصادق عليها من طرف المصالح الجهوية لوزارة الفلاحة (أي بدون تحديد لمبلغ الشراء) ويتم إسترجاع القرض على مدة 7 سنوات منها مدة إمهال بسنتين علما وأن مدة إسترجاع القرض قبل المراجعة التي تمت في سنة 1995 لا تتجاوز 5 سنوات بمدة إمهال لا تتجاوز السنة .

- تمويل ذاتي بـ 10 ٪ لصغار المربين .

- يسند القرض والمنحة في قسط واحد علما وأنه بإمكان الفلاح الإنتفاع بمنحة بدون قرض .

- تتم الموافقة على القرض والمنحة عن طريق اللجنة الجهوية لإسناد الإمتيازات التي يرأسها السيد والي الجهة في ظرف لا يتجاوز 3 أسابيع من تقديم المطلب .

ومواكبة لذلك تقوم الوزارة بتدعيم المراعي بالجنوب وإقرار برامج بحوث خاص لهذا القطاع .

ويجدر التذكير أنه من المتوقع أن تمكن هذه الخطة خلال السنوات القادمة من الزيادة في القطيع وتحسين إنتاجيته إذ سيرتفع قطيع الإناث من 60 ألف رأسا سنة 1996 إلى 100 ألف رأسا سنة 2001 . كما سيتطور إنتاج لحوم الإبل في هذه الفترة المذكورة من 3700 طن إلى 5500 طن .

السؤال (24) :

تسأل اللجنة عن مدى ما وصلت إليه الوزارة في بعث مراكز الرضاعة الإصطناعية لصغار الإبل وخاصة بمنطقة الجنوب الغربي ؟

الجواب :

يلعب قطاع تربية الإبل دورا هاما في إنتاج اللحوم والألبان كما يمكن من خلق حركية إقتصادية وإجتماعية في المناطق الجافة والشبه جافة من البلاد . وقد عملت وزارة الفلاحة على المحافظة على قطاع الإبل وتنميته خلال السنوات الأخيرة وذلك بإتخاذ جملة من الإجراءات العملية أهمها إنجاز المشروع الوطني للنهوض بقطاع الإبل الذي إنطلق خلال سنة 1993 ويتواصل إنجازه خلال المخطط التاسع عن طريق ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى .

ومن بين الإجراءات التي تم إقرارها من طرف الهياكل المعنية : المحافظة على المواليد الجدد وتحسين ظروف إنجاب الإناث المنتجة .

وتطبيقا لهذه المكونة تم الإعتماد على النتائج التي توصل إليها البحث في ميدان الرضاع الإصطناعي لصغار الإبل من أجل المحافظة عليها خلال سنوات الجفاف وإعطاء فرص أكبر للأنثى الأم ليمكن تلقيحها في نفس السنة لتطوير العدد المنتج سنويا .

وقد وقع الشروع في هذا العمل منذ سنة 1994 وهو يرتكز على نوعين من التدخلات :

- إستغلال مراكز الرضاعة المحدثة سابقا وخاصة في ولايتي تطاوين ومدنين .
- إرشاد المربين وإحاطتهم لإستعمال هذه الطريقة بشكل مباشر في قطعانهم.

وقد وقع ترميم وتجهيز مركز الرضاع الإصطناعي بقصر عون من ولاية تطاوين من طرف ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى ثم وضع على ذمة الجمعية الجهوية لمربي الإبل لإستغلاله إبتداء من سنة 1996 وسعته 32 رأسا تقريبا ، وسيقع تقييم هذه التجربة قبل فتح مراكز للرضاع الإصطناعي في أماكن أخرى .

وقد تطور عدد الصغار المرضعة إصطناعيا من 200 رأس سنة 1994 إلى 400 رأس سنة 1995 و 600 رأس سنة 1996 كما يبينه الجدول التالي :

السنوات	1994	1995	1996	1997 ما هو مبرمج
كميات الحليب المستعملة (طن)	8	12	16	18
عدد الصغار المرضعة إصطناعيا	200	400	600	800

الولايات التي شملها هذا التدخل هي : قفصة ، توزر ، قبلي ، سيدي بوزيد ، تطاوين ومدنين .

السؤال (25) :

تطلب اللجنة مدها بإحصائيات حول قطاع تربية النحل .

الجواب :

* يعد قطاع تربية النحل حاليا حوالي 167 ألف خلية منها 40 ألف أجباح تقليدية و 127 ألف خلية عصرية مقابل 105 ألف خلية منها 90 ألف أجباح تقليدية و 15 ألف خلية عصرية خلال سنة 1980 و157 ألف خلية منها 67 ألف أجباح تقليدية و 90 ألف خلايا عصرية خلال سنة 1991 .

* تقدر كميات العسل المنتجة بحوالي 2040 طن سنة 1996 مقابل 540 طن خلال سنة 1980 و 1585 طن خلال سنة 1991 .

* يقدر عدد مربي النحل حاليا بحوالي 10.500 نحال موزعين كما يلي :

. 40٪ بولايات : بنزرت ، نابل ، زغوان ، أريانة ، تونس ، بن عروس .

. 20٪ بولايات : باجة ، جندوبة ، الكاف ، سليانة .

. 27٪ بولايات : القيروان ، سوسة ، المهدية ، المنستير ، صفاقس .

. 11٪ بولايات : سيدي بوزيد ، القصرين ، قفصة .

. 2٪ بولايات : قابس ، مدنين ، تطاوين ، توزر ، قبلي .

يهدف المخطط التاسع إلى إنتاج حوالي 3500 طن من العسل في أفق سنة 2001 وذلك بتطوير عدد المناحل إلى 256 ألف منها 205 ألف خلية عصرية و 51 ألف جبح تقليدي وبتحسين مردودية قطاع تربية النحل العصري والعائلي من خلال مشروع تطوير وتحسين تربية النحل المدرج بالمخطط التاسع والذي عهد بإنجازه لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى .

السؤال (26) :

إنخفضت المساحات المخصصة لزراعة الكروم مما نتج عنه نقص في الإنتاج . فهل من حلّ لهذه الإشكالية ؟

الجواب :

سجلت المساحة المخصصة للكروم تراجعا ملحوظا في أواخر المخطط السابع . إذ بلغت هذه المساحات حوالي 16 ألف هك سنة 1991 مقابل 31 ألف هك سنة 1988. ولكن مع بداية المخطط الثامن بدأ نسق الغراسات يرتفع ليصل حاليا إلى حدود 29 ألف هك تنقسم إلى 17 ألف هك كروم عنب تحويل و 12 ألف هك كروم عنب مائدة .

إن إنخفاض المساحات المخصصة لغراسة الكروم راجع بالأساس إلى الأسباب التالية :

- ركود الأسعار عند الإنتاج قبل سنة 1989 ،
- تحديد سعر أدنى من طرف السوق الأوروبية المشتركة بالنسبة لتوريد خمور البلدان المغاربية بينما يباع إنتاجها بضعف السعر مما أنجز عنه فائض في المخزون الشيء الذي لم يشجع الفلاح التونسي على مواصلة نشاط غراسة الكروم وخاصة كروم التحويل في ذلك الوقت .

ولإعطاء دفع جديد لقطاع الكروم تم إتخاذ عدة تدابير من شأنها النهوض به منها بالخصوص :

- تنظيم القطاع على جميع المستويات

- الرفع في السعر عند الإنتاج لتحسين دخل الفلاح

- إعادة النظر في قيمة إسناد المنح لقطاع الكروم :
* ألف دينار بالنسبة للأصناف المحسنة التي تعطى إنتاجا تتوفر فيه المواصفات العالمية المطلوبة .
* 700 دينار بالنسبة للأصناف العادية .
* 700 دينار بالنسبة لكروم عنب الطاولة البدرية والمتأخرة والتجفيف

- الإحاطة الفنية على النطاق القومي

- التدخل لمساعدة صغار الفلاحين .

- مطالبة شركات الأحياء الفلاحية المتواجدة بالمناطق التقليدية لغراسات الكروم بالمحافظة على الغراسات وإستصلاحها إلى جانب إنجاز الغراسات الجديدة حسب الإستراتيجية المعدة لذلك بالتنصيص على ذلك ضمن كراس الشروط .

السؤال (27) :

إنخفض مردود اللفت السكري هذه السنة مما نتج عنه عزوف العديد من الفلاحين عن زراعته . فما هي الخطة العملية التي ستتخذها الوزارة لمعالجة هذه الظاهرة المزمنة؟

الجواب :

تعتبر زراعة اللفت السكري من أهم الزراعات الصناعية المنتجة حاليا نظرا لعدة إعتبارات من ذلك تغطية حد أدنى من حاجيات البلاد من السكر وتحسين التداول الزراعي والمساهمة في إستقرار دخل الفلاح وكذلك توفير موارد علفية ذات قيمة غذائية رفيعة للماشية.

وقد شهدت زراعة اللفت السكري خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا بفضل التشجيعات التي أقرتها الحكومة لهذا القطاع حيث إرتفع معدل المساحات المبذورة من 3290 هك خلال المخطط السادس إلى 5370 هك خلال المخطط الثامن . كما سجل إنتاج اللفت السكري إرتفاعا ملموسا خلال نفس الفترة حيث تطور من 113 ألف طن إلى 269 ألف طن.

هذا وتشهد هذه الزراعة من موسم إلى آخر عدم الإنتظام في الإنتاجية والجودة (نسبة السكر) وذلك باعتبار تأثرها بالعوامل المناخية وعدم تحكم بعض الفلاحين في تقنيات الإنتاج كعملية تسيير الري ومقاومة الأعشاب الطفيلية والتسميد .

ولمجابهة هذه الإشكاليات تقوم مصالح وزارة الفلاحة بتدعيم الإحاطة الفنية بالمنتجين عبر تدخلات مركز اللفت السكري ببوسالم ومختلف مصالح الإرشاد على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وشركتي السكر.

هذا ويجدر التذكير أنه في نطاق حرص الدولة على إضفاء المزيد من الجدوى الإقتصادية لقطاع إنتاج السكر فقد تم تكوين لجنة تضم ممثلين عن مختلف الأطراف المعنية لتشخيص وضع القطاع وتوضيح الرؤى بالنسبة لآفاقه المستقبلية.

السؤال (28) :

هل في نية الوزارة التشجيع على زراعة الكروم والقوارص في الجهات الداخلية للبلاد خصوصا منها التي أظهرت قابلية كبيرة لإنتاج هذه الغراسات ؟

الجواب :

أ- زراعة القوارص :

تهدف الخطّة التنموية لقطاع القوارص إلى الرفع في الإنتاج الوطني لهذه المادّة لتلبية طلبات الإستهلاك المحلّي وتطوير الكميات المصدّرة على المدى المتوسط والبعيد.

ولبلوغ هذه الأهداف وإلى جانب العمل المتواصل للرّفع في إنتاجية الغراسات الموجودة بالتشجيع على تكثيف الإنتاج تمّ إقرار بعث غراسات جديدة من القوارص على مساحة 4500 هك على إمتداد العشرية المقبلة. ويشمل هذا البرنامج كلّ المناطق الساحلية والداخلية الملائمة لهذه الزراعة من حيث التربة والمناخ ومياه الري.

ويتوزع هذا البرنامج بين المناطق كما يلي :

- المناطق الساحلية :

2.700 هك منها 1000 هك بكلّ من ولايتي نابل وأريانة و 500 هك بولاية بنزرت و 200 هك بولاية بن عروس.

- المناطق الداخلية :

1.800 هك منها 1200 هك بولاية جندوبة و 500 هك بولاية القيروان و 100 هك بولاية باجة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار أنّ الغراسات الجديدة للقوارص سجلت خلال المخطط الثامن تطوّرا هامّا بالمناطق الداخلية حيث بلغت 210 هك بولاية جندوبة و 130 هكتار بولاية القيروان مقابل على التوالي 41 هك و 80 هك خلال فترة المخطط السابق.

ب- زراعة الكروم :

إن غراسات كروم التحويل تتطلب تجهيزات كبيرة لتحويل وخزن المنتوج والتي تفتقر إليها الجهات الداخلية بينما هي متوفرة حاليا بالمناطق التقليدية لهذه الغراسات ولها ضعف طاقة إستيعاب المنتوج الحالي .

السؤال (29) :

تسأل اللجنة عن الزراعات البيولوجية والبرامج المستقبلية الخاصة بها وأفاق التصدير منها ؟

الجواب :

برزت في السنوات الأخيرة عناية كبيرة بالزراعات البيولوجية وخاصة بأمركيا الشمالية ودول أوروبا الغربية، وتتنزل هذه العناية في إطار التوق إلى غذاء نقي خال من الرواسب من ناحية والمحافظة على البيئة من ناحية أخرى. وتبعا لذلك وفي إطار وعي كبير بهذه النواحي ظهرت أسواق جديدة للمواد الفلاحية المنتجة بالطرق البيولوجية ، وهي تمتاز بأسعار تفوق أسعار المنتوجات العادية .

وقد بدأت العناية بالزراعات البيولوجية في تونس منذ بضع سنوات من قبل عدد قليل من الفلاحين. ولكن ما يجب لفت النظر إليه أن هذا الإنتاج يخضع إلى تراتيب وطرق خاصة بتم التصديق عليها من قبل هياكل معتمدة معترف بها لدى السلط الضامنة لهذا النوع من الإنتاج.

وفي هذا الصدد ونظرا لأنماط الإنتاج المعتمدة في تونس وقابليتها للإنتاج البيولوجي تعمل الوزارة حاليا على وضع الأسس القانونية لهذا الإنتاج و بعث الهياكل المكلفة بالتصديق مع العلم وأن المنتجين الحاليين يخضعون إلى مراقبة من قبل هياكل أجنبية .

وفي إطار مواز يتم حاليا تركيز جمعيات مهنية خاصة بالإنتاج البيولوجي وينتظر توسيع مجالات هذا الإنتاج بدءا بالتمور وزيت الزيتون، بعد المرور بفترة إنتقالية من نمط الإنتاج العادى إلى الإنتاج بالطرق البيولوجية .

أما على صعيد أفاق تصدير هذا النوع من المنتوجات فإنه يتوقع أن تشهد السوق العالمية توسعا ملحوظا وهو ما ستعمل الوزارة على كسبه وإستغلاله بالتعاون مع الأطراف الأخرى لدفع صادراتنا من هذه المنتوجات .

وفي هذا الصدد ، أعدت الوزارة مشروع قانون يهدف إلى :
- وضع الأطر القانونية لهذا الإنتاج
- بعث الهياكل الخاصة بالمراقبة والتصديق

السؤال (29) :

تسأل اللجنة عن الزراعات البيولوجية والبرامج المستقبلية الخاصة بها وأفاق التصدير منها ؟

الجواب :

برزت في السنوات الأخيرة عناية كبيرة بالزراعات البيولوجية وخاصة بأمركيا الشمالية ودول أوروبا الغربية، وتتنزل هذه العناية في إطار التوق إلى غذاء نقي خال من الرواسب من ناحية والمحافظة على البيئة من ناحية أخرى. وتبعا لذلك وفي إطار وعي كبير بهذه النواحي ظهرت أسواق جديدة للمواد الفلاحية المنتجة بالطرق البيولوجية ، وهي تمتاز بأسعار تفوق أسعار المنتوجات العادية .

وقد بدأت العناية بالزراعات البيولوجية في تونس منذ بضع سنوات من قبل عدد قليل من الفلاحين. ولكن ما يجب لفت النظر إليه أن هذا الإنتاج يخضع إلى تراتيب وطرق خاصة بتم التصديق عليها من قبل هياكل معتمدة معترف بها لدى السلط الضامنة لهذا النوع من الإنتاج.

وفي هذا الصدد ونظرا لأنماط الإنتاج المعتمدة في تونس وقابليتها للإنتاج البيولوجي تعمل الوزارة حاليا على وضع الأسس القانونية لهذا الإنتاج و بعث الهياكل المكلفة بالتصديق مع العلم وأن المنتجين الحاليين يخضعون إلى مراقبة من قبل هياكل أجنبية .

وفي إطار مواز يتم حاليا تركيز جمعيات مهنية خاصة بالإنتاج البيولوجي وينتظر توسيع مجالات هذا الإنتاج بدءا بالتمور وزيت الزيتون، بعد المرور بفترة إنتقالية من نمط الإنتاج العادى إلى الإنتاج بالطرق البيولوجية .

أما على صعيد أفاق تصدير هذا النوع من المنتوجات فإنه يتوقع أن تشهد السوق العالمية توسعا ملحوظا وهو ما ستعمل الوزارة على كسبه وإستغلاله بالتعاون مع الأطراف الأخرى لدفع صادراتنا من هذه المنتوجات .

وفي هذا الصدد ، أعدت الوزارة مشروع قانون يهدف إلى :
- وضع الأطر القانونية لهذا الإنتاج
- بعث الهياكل الخاصة بالمراقبة والتصديق

السؤال (30) :

تطلب اللجنة تقييما أوليا لبرنامج المقاومة البيولوجية لحافرة القوارص ؟

الجواب :

سجل أول ظهور لحافرة أوراق القوارص سنة 1994 بمنطقة طبرقة وسرعان ما إجتاحت هذه الحشرة كافة الغراسات والمنابت في كامل أنحاء البلاد. ومن خصائص هذه الحشرة أنها تتوقف عن النشاط مؤقتا في فصل الشتاء لتظهر من جديد في أواخر فصل الربيع وأوائل فصل الصيف .

وينتج عن الإصابة بهذه الحشرة تجعد الورقة وإضطراب في وظيفتهاالغذائية.

ومنذ ظهور الإصابات الأولى بمنطقة طبرقة ، تم تكوين فريق عمل يضم عددا من الباحثين والمهندسين المختصين ، أوكلت له مهمة دراسة هذه الحشرة بغية تقديم المقترحات العملية اللازمة لإحتواء إنتشارها والحد من تكاثرها .

وفي هذا الإطار تم بعث مشروع المكافحة البيولوجية لحافرة أوراق القوارص بالتعاون بين المجمع المهني المشترك للقوارص والغلال والمدرسة العليا للبستنة بشط مريم ومنظمة الأغذية والزراعة تحت إشراف وزارة الفلاحة . وأحدثت وحدة إكثار الحشرات المضادة لحافرة القوارص في ديسمبر 1995 بمنبت المجمع بالقبة .

وأهم ما تمّ إنجازه والتوصل إليه في هذا الإطار ما يلي :

- إحصاء ودراسة مدى نجاعة الأعداء الحيوية المحلية خلال سنة 1995. وبإعتبار عدم تخصص الأعداء المحلية تبين قلة نجاعتها لذلك تم اللجوء إلى جلب أعداء حيوية متخصصة أثبتت نجاعتها في الأقطار التى إجتاحتها حافرة الأوراق منذ سنوات عديدة .

- جلب مضاد حيوي أول يسمى Ageniaspis citricola من أستراليا بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وذلك خلال شهر جانفي 1996. وبعد إكثار هذا المضاد الحيوي بالوحدة التابعة للمجمع المهني المشترك للقوارص والغلال تم نشر 75 ألف حشرة نافعة بـ 80 ضيعة قوارص موزعة بكافة المناطق المنتجة وذلك خلال الفترة الممتدّة بين ماي ونوفمبر 1996.

وتبين من خلال التقييم الميداني أن هذا المضاد، رغم تواجده إلى حد الآن في بعض الضيعات التى نشر بها ، له نجاعة محدودة حيث أن نسبة التطفل على الحافرة لم تتعدى في أغلب الأحيان 30 ٪ كما أن إنتشاره بالضيعات المجاورة لنقاط النشر كان بطيئا.

وتجدر الإشارة أن تواجد هذا المضاد إلى حدّ الآن ببعض الغراسات يعتبر مؤشرا إيجابيا حيث يمكن لهذا المضاد التكاثر من جديد لو توفرت له الظروف البيئية الملائمة . هذا وستتواصل المتابعة الميدانية لهذا المضاد للموسم الثاني على التوالي.

- سعيا لإنتقاء أعداء حيوية أخرى متخصصة وأكثر نجاعة تم خلال شهر أفريل 1997 بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة جلب حشرة مضادة ثانية من أستراليا تسمى " Semielacher pétiolatus ".

وقد تمّ إكثار هذا المضاد الحيوي الجديد ونشره في الغراسات منذ شهر جويلية 1997 . وقد تم إلى حدّ الآن نشر 14 ألف حشرة بـ 14 ضيعة موزعة بولايات نابل وبن عروس وبنزرت . وقد بينت المعاينات الميدانية الأولية أن هذا المضاد الجديد المورد بدأ يتكاثر وينتشر . هذا وسيتم تقييم مدى فاعليته في نهاية فصل الخريف لموسم1997.

وفي إطار السعي لإيجاد المضاد الحيوي الأكثر نجاعة وتأقلما مع ظروفنا المناخية سيتواصل برنامج المكافحة البيولوجية خلال السنوات المقبلة وذلك بالعمل على تنويع الأعداء الحيوية المتخصصة وتكثيف إكثارها .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تقرّر :
- مضاعفة طاقة الإكثار لدى المجمع المهني المشترك للقوارص والغلال .
- التركيز ، خلال الفترة الإنتقالية ، على المقاومة المتكاملة والمقاومة الكيميائية بالنسبة إلى الغراسات الفتية .

السؤال (31) :

تسأل اللجنة عن نتائج البحوث العلمية في خصوص مقاومة الآفات والأمراض في ميدان النخيل ؟

الجواب :

- آفات النخيل :

تعتبر دودة التمر من أخطر الآفات التي تصيب ثمار النخيل. وهي تصيب أصناف أخرى من الأشجار المثمرة المتواجدة في الواحة كالرمان .

وتتراوح الإصابة من 10 إلى 20٪ حسب الظروف المناخية المحلية وحسب مستوى العناية التي يوليها الفلاح لغراساته .وهذه النسبة تعتبر مرتفعة خصوصا إذا كان المنتوج موجه للتصدير . ولهذا وضعت الوزارة برنامج بحث متكامل يرمي إلى وضع خطّة تعتمد على المكافحة البيولوجية.

وتشمل هذه الخطّة عنصرين :

1 - المكافحة عن طريق رش مادة بيولوجية ذات جدوى مرتفعة ضد دودة التمر إذا إنخفضت نسبة الإصابة تحت 5٪ .مع العلم أنه ليس لهذه المادة تأثير على المنتوج ولا على التوازن البيئي

2 - تربية مضادات حيوية يقع إكثارها في المخبر ثم يقع نشرها وهذه العملية لا تزال في مستوى التجربة.

واشتملت الخطّة كذلك على مقاومة الحشرات القشرية (COCHENILLE BLANCHE) والتي تلحق أضرارا بأعساف النخيل خصوصا الحديثة العهد منها.

واعتمدت هذه المقاومة على جلب حشرة COCCINELLE من الخارج وإكثارها في المخبر ثم نشرها وقد أعطت هذه العملية نتائج مرضية.

كما قامت المصالح التابعة للوزارة بتجربة بعض المبيدات لمقاومة عنكبوت النخيل الذي يسمى " بوفروى" وقد تم إختيار البعض منها بإعتبار كلفتها وإنعكاس إستعمالها الضعيف على المحيط .

- أمراض النخيل :

تعتبر جل غراسات النخيل في بلادنا سليمة من الأمراض إلا أنه ظهر في بعض المناطق كواحة نفطة نوع من التيبس لم يعرف إلى حد الآن أسبابه رغم المجهودات التي قامت بها المصالح المختصّة . وقد سارعت الوزارة إلى :

1 - إنتداب أخصائي يعهد له القيام بدراسة هذه الظاهرة.
2 - بعث فريق متعدد الإختصاصات لإنجاز مشروع بحث بتمويل من طرف كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا.

السؤال (32) :

من أجل تنويع الإنتاج الفلاحي داخل الواحات لتحقيق الأمن الغذائي والمردود الأفضل ، تسأل اللجنة عن خطة التكثيف الزراعي (الزراعة ذات ثلاث طوابق) ؟

الجواب :

تختلف عملية التكثيف الزراعي داخل الواحة من جهة إلى أخرى ومن واحة إلى أخرى وهي تخضع خاصة إلى إعتبارات إجتماعية وإلى التقاليد المتبعة بكل منطقة حيث نجد بمنطقة نفزاوة وقابس وقفصة نسبة تكثيف مرضية نظرا للحضور المكثف للمزارعين بهذه المناطق ، أما بجهة الجريد فنسبة التكثيف ضعيفة نظرا لغياب المزارع بواحات هذه المنطقة حيث تقتصر الزراعات التحتية على أشجار الزيتون أو التين المنفردة والتي تتطلب عناية قليلة . وقصد إستصلاح الواحات والرفع من نسبة التكثيف الزراعي في الواحات والرفع من مردوديتها ترتكز خطة وزارة الفلاحة في هذا الصدد على العناصر التالية :

1- إدخال الأصناف المثمرة والعلفية والخضروات المتلائمة مع مناخ المنطقة ذات مردودية وإنتاج وافر وذلك بالتعاون مع البحث العلمي .
2- دراسة كثافة الغراسات بالواحات قصد التوصل إلى الكثافة المثلى التي تتماشى مع كل جهة مع الأخذ بعين الإعتبار الإنتاج والجودة .
3- إدخال التقنيات الحديثة بالواحات مثل الحراثة العميقة والميكنة والتسميد الإصطناعي بإستعمال عملية تخمير فواضل الجني وكذلك إستعمال الأسمدة العضوية .
4- إدماج تربية الماشية بالواحات قصد إنتاج الأسمدة الطبيعية اللازمة لزراعة النخيل والأشجار المثمرة والزراعات التحتية مثل الخضروات والزراعات العلفية والصناعية والتى من شأنها أن تساهم فى تكثيف الإنتاج .
5- تعميم تقنيات الإقتصاد في مياه الري بالواحات لكي تتمكن كل الزراعات من الإستفادة بمياه الري وبالتالي الرفع من الإنتاجية .

السؤال (33) :

ما هو دور ديوان الكروم في النهوض بهذا القطاع وهل من تطوير لأساليبه لمزيد النجاعة خصوصا بعد تحرير الأسعار ؟

الجواب :

يتمثل دور الديوان القومي للكروم أساسا في النهوض بالقطاع وذلك لتطويره حسب حاجيات تطور الإستهلاك المحلي والتصدير . ولذلك يقوم الديوان بالإرشاد والإحاطة الفنية الميدانية لكافة منتجي الكروم والسهر على تطبيق برامج إعادة هيكلة مزارع الكروم معتمدا في ذلك على البحوث التطبيقية والتجارب والإستنتاجات التي تتوصل إليها مؤسسات البحث العلمي الفلاحي في تونس وفي الخارج .

كما يقوم الديوان بدعم القطاع بتكوين اليد العاملة المختصة ورسكلتها ومساعدة الفلاحين بتوجيههم في إختيار أصناف الغراسات المحسنة ذات الجودة العالية حسب طبيعة المياه والتربة عند إقدامهم على غراسات جديدة بعد ما تم إحداث مخبر لتحليل التربة والمياه للقيام إلى جانب ضبط برامج إرشاد وإنجازها بالتعاون مع وكالة الإرشاد الفلاحي .

أما بخصوص عنب التحويل فإن مهمة الديوان القومي للكروم تتمثل في السهر على النهوض بجودة الإنتاج والمصادقة على تطابق الجودة مع المواصفات المطلوبة وذلك عبر مخبر لتحليل الخمور . كما يسهر الديوان على تسيير معصرة نموذجية للقيام بالبحوث والتجارب التطبيقية في تحويل الخمور مع تكوين فنيين في علوم هذه المادة قصد مساعدة بقية المعاصر على تأهيل نشاطها .

السؤال (34) :

تطلب اللجنة كشفا عن مساحات الكروم التي غرست طيلة الخماسية الأخيرة.

الجواب :

شهد نسق الغراسات الجديدة للكروم مستويات مرتفعة خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن ثم تراجع سنة 1995 . ويعزى هذا التراجع إلى الظروف المناخية الصعبة في تلك الفترة . ومع ذلك فقد فاقت الإنجازات في ميدان الغراسات الجديدة لكروم عنب التحويل مستوى التوقعات خلال المخطط الثامن (128٪ من التوقعات) ، أما بالنسبة لكروم عنب المائدة فقد ناهزت الإنجازات 84٪ مما كان متوقعا وهو مستوى طيبا بإعتبار صعوبة الظروف المناخية لموسمي 1995/94 و 1996/95 .

مساحة الغراسات الجديدة المنجزة
خلال السنوات الأخيرة (هك)

المواسم / الأصناف	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عنب الطاولة	805	338	589	240	411	202
عنب التحويل	888	827	892	550	576	406
المجمـــوع	1.693	1.165	1.481	790	987	608

السؤال (35) :

تتطلب غراسة الكروم والعناية بها إمكانات مادية وتقنية كبيرة ، فهل في نية الحكومة تشجيع القطاع التعاضدي الموجود ليتمكن من معاضدة صغار المنتجين ؟

الجواب :

يتمتع صغار الفلاحين المتعاطين لغراسة الكروم والعناية بها في إطار مجلة تشجيع الإستثمارات بمنحة تقدر بـ25 ٪ من الإستثمارات المزمع إنجازها بالإضافة إلى التشجيعات المباشرة التي يقدمها الديوان القومي للكروم حيث يوضع على ذمته سنويا إعتمادا قدره 450 ألف دينار.

وتساهم تعاضديات الكروم بقسط وافر في تدعيم هذه المجهودات وذلك خاصة في المجالات التالية :

- تزويد المنتجين بكل متطلبات الإنتاج من أسمدة وأدوية ومعدات فلاحية ومشاتل وخدمات عديدة (حرث، مداواة...) بأسعار مدعمة وبتسهيلات في الدفع دون فوائض.

- منح قروض لتجديد الغراسات بفائض رمزي لا يتعدى 6 ٪ .

- تمكين المتعاضدين المتضررين من الجفاف أو الجوائح الطبيعية من جدولة ديونهم .

- القيام بمداواة غراسات الكروم.

- توزيع فواضل مالية على المتعاضدين في آخر السنة

- الإنخراط في نظام تأمين جماعي لفائدة المنخرطين

وهذا من شأنه أن يساعد الفلاحين خاصة الصغار منهم على تحسين الإنتاجية والمردودية.

ولمساعدة التعاضديات على القيام بهذه الأنشطة يتمتع القطاع التعاضدي بالإمتيازات الممنوحة للمستثمرين من صنف «ب» أي بمنحة إستثمار تقدر بـ 20 ٪ وإعفائها من الأداء على الشركات .

كما تم الترفيع في نسبة تغطية المخاطر من 70 إلى 90 ٪ من قبل الصندوق القومي للضمان ، وهذا الإجراء من شأنه أن يشجع البنوك على تمويل أنشطة التعاضديات.

كما تم خلال سنة 1997 حذف سقف منحة الإستثمار المخولة لتعاضديات الخدمات الفلاحية والصيد البحري والتي كانت لا تتجاوز 100 ألف دينار.

ووقع تدعيم بعض تعاضديات الكروم بوضع بعض الإطارات من وزارة الفلاحة على ذمتها لمساعدتها في التسيير والإرشاد.

السؤال (36) :

ما هي الخطة لحماية النخيل من بعض الأمراض الخطيرة جدا التي تهدد القطاع بحكم سرعة إنتشارها ولتواجدها ببعض البلدان المجاورة ؟

الجواب :

تتمثّل الخطّة المعتمدة لحماية واحات النخيل من خطر تسرّب وإنتشار بعض الأمراض الخطيرة في أخذ إجراءات وقائيّة نخصّ بالذكر منها :

- منع توريد النباتات ذات الجذوع و الأجزاء الترابية وكل الأجزاء والمنتوجات المصنوعة منها من البلدان المتضررة بالبيوض.

- القيام بمعاينات ميدانية دورية بواحات النخيل قصد إكتشاف أعراض الأمراض الخطيرة و الحد من إنتشارها.

- العمل على إيجاد حلول تقنية للحد من تأثير هذه الأمراض على الغراسات بواسطة زراعة الأنسجة من خلال البحوث التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي .

وفي هذا الإطار ، تمت عمليّة جرد للأصناف التونسيّة ووقع الشروع منذ الثمانينات في إختبار الأصناف التونسيّة ومدى مُقاومتها لمرض البيوض بالتّعاون مع المعهد الوطني للبحوث الزراعيّة بالمغرب بإعانة منظّمة الأغذية والزراعة ونظراً لتكلفة نقل الفسائل فإنّ البحث قد توجّه نحو تحديد تقنية جديدة لإختبار هذه المقاومة بدون اللّجوء لإدخال الفطر المسبّب لبلادنا وذلك بإستعمال « التوكسين » وهذه التّقنية هي بصدد التّجربة وستمكّن بسرعة من إختبار كلّ الأصناف. وفي إنتظار تحديد مدى مقاومة مختلف أصنافنا التونسيّة لمرض البيوض أو غيره الذي يتسبّب في قتل النخيل فإنّ البحث منذ بداية التسعينات قد مكّن من التحكّم في تقنيات الإكثار السريع الذي يمثّل الأداة النّاجعة للوقوف في وجه مثل هذه الآفات إذ يمكن بسرعة من إكثار الأصناف المقاومة وتعويض كلّ ما يقع إتلافه بالمرض.

وفي هذا الصدد فقد وقع التحكّم في مثل هذه التّقنيات بعد سنوات طويلة من البحث من طرف المعهد الوطني للبحوث الزراعيّة (دقاش) وكلّية العلوم بصفاقس.

ومن ناحية ثانية هنالك أبحاث أخرى ترمي إلى محاولة إستعمال الطرق البيوتكنولوجيّة التي لها القدرة على إيجاد حلول ناجعة وفي آجال معقولة فيما يخصّ التّحسين الوراثي لنخلة التّمر قصد الحصول على جودة الثمار مع المقاومة الوراثيّة لدى نفس الصنف.

وهكذا فإن مقاومة الأمراض الخطيرة تتمّ بالطرق التحسيسيّة وبالتحكّم في تقنيات الإكثار السريع للأصناف المقاومة وعلى مدى أطول بالبحث قصد الحصول على أصناف ذات جودة والمقاومة وراثيًا للأمراض وذلك بإستعمال الطرق البيوتكنولوجيّة الحديثة.

أمّا في ما يخصّ مرض تكسر سعف النخيل فقد وقع تكوين فريق بحثي لدراسة هذه الظاهرة بالتعاون مع مخابر أجنبية (بلجيكيا - فرنسا).

وهكذا فإن مقاومة الأمراض الخطيرة تتمّ بالطرق التحسيسيّة وبالتحكّم في تقنيات الإكثار السريع للأصناف المقاومة وعلى مدى أطول بالبحث قصد الحصول على أصناف ذات جودة والمقاومة وراثيًا للأمراض وذلك بإستعمال الطرق البيوتكنولوجيّة الحديثة.

أمّا في ما يخصّ مرض تكسر سعف النخيل فقد وقع تكوين فريق بحثي لدراسة هذه الظاهرة بالتعاون مع مخابر أجنبية (بلجيكيا - فرنسا).

السؤال (37) :

ما هي الإجراءات العملية التي ستتخذها الحكومة للنهوض بسكان الفجوات الغابية؟ وما هي الوسائل لتطبيق هذه الإجراءات ؟

الجواب :

قامت وزارة الفلاحة بداية من 1995 بإعداد الدراسات اللازمة لتنمية الفجوات الغابية. وتم في هذا الإطار إحصاء المتساكنين والعائلات بهدف إعداد مشاريع تنموية خاصة بهم وتسوية الوضعية العقارية بإسناد رخص إقامة وقتية قبل إنجاز المشاريع من أجل تنمية الغابات والمراعي لفائدة المتساكنين طبقا للتشريع الجاري به العمل.

ومن أهم الإنجازات لفائدة هذه الفئة من متساكني الغابات :

- فتح وتحسين المسالك الغابية قصد فك العزلة،
- إنجاز غراسات شبه غابية بتوزيع 20 ألف شجرة جوز وبوفريوة،
- تحسين المراعي وإنجاز غراسات علفية،
- بعث شركات صغرى للأشغال الغابية وتمكينها من عقود عمل تتراوح قيمتها بين 5 و10 آلاف دينار لكل عقد،
- بعث برنامج عمل لتكوين 30 جمعية غابية ذات مصلحة مشتركة داخل الفجوات الغابية وذلك في إطار المشروع الثاني للغابات الذي يساهم في تمويليه البنك العالمي ومشاريع التنمية المندمجة المنفذة من طرف ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

كما ساهمت الوزارة في تنفيذ 105 مشاريع بمناطق الظل بالتنسيق مع صندوق التضامن الوطني 26 26 إرتكزت أساسا على البنية الأساسية (مسالك وماء صالح للشراب) وتنمية موارد الرزق كتوزيع خلايا لتربية النحل ودعم الإنتاج الحيواني والنباتي.

السؤال (38) :

إنّ إنجاز الخطة الوطنية للتشجير يلاقي صعوبات تتمثل بالخصوص في :
* صعوبات مالية (نقص في الإعتمادات- إرتفاع في كلفة الأشغال)
* صعوبات عقارية (خاصة بالأراضي الإشتراكية)
* صعوبات بشرية (عدم إقبال الخواص على التشجير بأراضيهم).

فما هي خطة الوزارة لتجاوز هذه الصعوبات أو التخفيف من حدّتها ؟

الجواب :

لقد لاقى تنفيذ الإستراتيجية العشرية للغابات بعض الصعوبات عملت الوزارة على إيجاد الحلول الملائمة لها وسترتكز التوجهات المستقبلية على تدعيم الجهود حيث بلغت الإعتمادات المبرمجة 341 مليون دينار خلال فترة المخطط التاسع مقابل 177 مليون دينار بالنسبة للمخطط الثامن مما سيمكن من تحقيق هدف الخطة والمتمثل في بلوغ نسبة 15٪ من الغطاء الغابي في أفق سنة 2000 .

ولكي تتمكن الوزارة من إنجاز مشاريع التهيئة والتنمية الرعوية وبالتالي توفير مراعي ذات مردودية مرتفعة للقطيع والمحافظة على توازن النظام البيئي وحمايته من تأثيرات الرعي الجائر سيقع العمل على :

. رصد الإعتمادات الضرورية لإنجاز أشغال تحسين المراعي مع تحسيس وإقناع مجالس التصرف والمنتفعين بجدوى ونجاعة تهيئة وتحسين المراعي التي تقوم بها الإدارة خاصة بالأراضي الإشتراكية الخاضعة لنظام الغابات .

. التركيز على تشريكهم في تصور وصياغة وتنفيذ المشاريع والتصرف في الإستغلال. وتكون هذه المشاركة ضمن أطر قانونية مثل الجمعيات ذات المصلحة المشتركة التي تمكن من إبراز فوائد عمليات تهيئة وتحسين المراعي للمحافظة على الموارد العلفية لفائدة القطيع وإحداث موارد علفية إضافية.

. حث اللجان الجهوية المكلفة بتحديد المراعي الإشتراكية والخاضعة للإنزال لمواصلة مهامها، طبقا لأحكام الأمر عدد 1238 لسنة 1990، حتى تتمكن الإدارة العامة للغابات من إدماج ما تبقى من هذه الأراضي في الخطة الوطنية لتحسين المراعي.

أما بالنسبة للصعوبات المتعلقة بالعنصر البشري والتي تتمثل خاصة في عدم إقدام الخواص على التشجير الغابي بأراضيهم فستعمل الوزارة على :

- دعم التحسيس والإرشاد في مجال التشجير الغابي عند الخواص،
- تنظيم زيارات لفائدة مالكي الأراضي الغابية لدول متوسطية للإطلاع على التجارب ومردودية التشجير الغابي عند الخواص،
- دراسة إمكانية مراجعة النصوص التي جاءت بها مجلة الإستثمارات لتشجيع الخواص على الإستثمار في الغابات وفي إطار ذلك يتمثل التوجه خلال المخطط التاسع في مراجعة مبدإ الإخضاع بالنسبة للغابات المنتجة والمحدثة من طرف الخواص مع ضمان المحافظة على صبغتها الغابية بعد إستغلالها،
- إدماج المنظمات الغير الحكومية للمساهمة في تحسيس وتشجيع مالكي الأراضي ذات الصبغة الغابية على التشجير.

- دعم التحسيس والإرشاد في مجال التشجير الغابي عند الخواص،
- تنظيم زيارات لفائدة مالكي الأراضي الغابية لدول متوسطية للإطلاع على التجارب ومردودية التشجير الغابي عند الخواص،
- دراسة إمكانية مراجعة النصوص التي جاءت بها مجلة الإستثمارات لتشجيع الخواص على الإستثمار في الغابات وفي إطار ذلك يتمثل التوجه خلال المخطط التاسع في مراجعة مبدإ الإخضاع بالنسبة للغابات المنتجة والمحدثة من طرف الخواص مع ضمان المحافظة على صبغتها الغابية بعد إستغلالها،
- إدماج المنظمات الغير الحكومية للمساهمة في تحسيس وتشجيع مالكي الأراضي ذات الصبغة الغابية على التشجير.

السؤال (39) :

تسأل اللجنة عن مدى تنفيذ خطة المصالحة بين المواطن والغابات ونتائج تنفيذ التشريع الخاص بحق الإنتفاع ؟

الجواب :

في إطار سعيها لوضع سياسة التنمية المستديمة حيز التنفيذ، إنتهجت وزارة الفلاحة تمشيا تدريجيا يرتكز أساسا على ثلاث محاور تتمثل في برمجة عشرة مشاريع للتنمية الغابية المندمجة والشروع في تنفيذها بمساهمة فعلية من المنتفعين وبمساهمة بعض المنظمات غير الحكومية. ووضع في الأثناء برنامج عمل يهدف لبعث وتكوين ومتابعة ثلاثين جمعية غابية ذات مصلحة مشتركة.

1 - العمليات المثالية للتنمية المندمجة :

في إطار تنفيذ المشروع الثاني للتنمية الغابية، برمجت وزارة الفلاحة عشر عمليات مثالية للتنمية المندمجة موزعة بكل من ولايات نابل، زغوان بنزرت، باجة، جندوبة، الكاف، سليانة، القيروان والقصرين. وتهدف هذه العمليات المثالية إلى :

- تنظيم سكان الغابات في إطار جمعيات ذات مصالح مشتركة أو لجان تنمية والحرص على إدماجهم في الدورة الإقتصادية للغابة قصد تحسين ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية.
- النهوض بالمرأة الريفية .

ويتم إنجاز هذه العمليات بتجربة منهجية تدخّل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وتعتمد المساهمة الفعلية لأصحاب حقوق الإنتفاع في كافة مراحل تصور وبرمجة وإنجاز وصيانة المشاريع التي إرتكزت أهم محاورها التنموية على :

- الأنشطة المنتجة : الفلاحة، تربية الماشية، الري ...،
- الإستغلال الغابي : تجهيز المقاولات الصغرى، إستغلال المنتوجات الثانوية ...،
- النهوض بالمرأة : تكوين الفتيات، تجهيزات الصناعات التقليدية، تجهيزات لتعويض حطب الوقود ...،
- البنية الأساسية : الماء الصالح للشراب، الطرقات، تحسين المسكن، التنوير، مقاومة الإنجراف، التطهير ...،
- التكوين والإرشاد .

وقد شرعت المصالح الغابية مع موفى سنة 1994 بالتعاون مع أربعة منظمات غير حكومية في تنفيذ ثماني على عشرة عمليات مثالية مبرمجة بإعداد مخططات التنمية وتنشيط المستفيدين وتحسيسهم للمساهمة في تصور وإنجاز البرامج. وقد تم الإنتهاء من مرحلة إعداد الدراسات التي أبرزت الخصائص التالية :

- إمتداد هذه المشاريع النموذجية على مساحة جملية تقارب 22 ألف هك وتهم حوالي 9.600 ساكن موزعين على 1760 عائلة .

- تكلفة جملية قدرت بـ 14 مليون دينار مقسمة كالاتي :

. تحسين البنية الأساسية (ماء صالح للشراب، مسالك ، تحسين مسكن ..) 000 682 5 د
. تنمية الموارد الطبيعية (الري، التنمية الرعوية، أشجار مثمرة، تربية ماشية..) 000 255 5 د
. تمويل المشاريع الصغرى والأنشطة المنتجة (صناعات تقليدية، تربية النحل ..) 000 704 1 د
. النهوض بالموارد البشرية (محو الأمية، تكوين، إرشاد، الصحة ..) 000 853 د
. دعم التنظيم الجمعياتي داخل الغابات 000 853 د

وقد شرعت الإدارة في وضع هذه المشاريع حيز التنفيذ بداية من جانفي 1997 حيث عهدت لجمعية أطلس للتنمية الذاتية بالشروع في تنفيذ عمليتان نموذجيتان بكل من زيلية (بنزرت) وأرض الكاف (عين دراهم) وهي بصدد إبرام إتفاقية مع مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية لتنفيذ عملية عين نشمة - عين مازر بولاية الكاف.

ومن المبرمج أن ينطلق الإنجاز الفعلي لباقي المشاريع النموذجية قبل موفى جوان 1998 وسيتواصل التنفيذ إلى أواخر سنة 2001 حيث يتم تقييم هذه التجربة فيما يخص :

- درجة مشاركة و مساهمة السكان في إنجاز أشغال حماية وتنمية الغابات وإستغلال مواردها (الفصل 43 من مجلة الغابات)
- كيفية تكوين وتنظيم عمل الجمعيات (الفصل 44 من مجلة الغابات)
- النظام الأساسي النموذجي للجمعيات الغابية (الفصل 44 من مجلة الغابات)

2 - برنامج عمل لبعث وتكوين ومتابعة الجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة :

لقد تضمنت مجلة الغابات التي تم تحويرها بالقانون عدد 20 لسنة 1988 المؤرخ في 13 أفريل 1988 جملة من الأحكام الجديدة من أهمها :

أ - وضع تعريف جديد لأصحاب حقوق الإنتفاع بملك الدولة الغابي منحصر في المواطنين القاطنين داخل الغابات الدولية وإخضاع ممارسة حق الإنتفاع إلى ترخيص مسبق من السلط المختصة وذلك سعيا للتخفيف من الضغط على الغابات من جهة وإعادة التوازن بين حاجيات المنتفعين والإمكانيات المتوفرة من جهة أخرى.

ب - الإقرار بتكوين جمعيات غابية ذات مصلحة مشتركة تضم أصحاب حقوق الإنتفاع وتهدف إلى إدماجهم في برامج التنمية الغابية والرعوية بجعلهم يساهمون في حماية وتنمية ملك الدولة الغابي و إحكام إستغلال الموارد الغابية والرعوية.

وتطبيقا لهذه الأحكام تم إصدار :

- الأمر عدد 2261 لسنة 1996 المؤرخ في 25 نوفمبر 1996 المتعلق بضبط شروط منح رخص ممارسة حق الإنتفاع بالغابات الدولية.
- الأمر عدد 2372 لسنة 1996 المؤرخ في 9 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي النموذجي للجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة.
- الأمر عدد 2373 لسنة 1996 المؤرخ في 9 ديسمبر 1996 المتعلق بكيفية إحداث الجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة وتنظيمها وطرق سيرها وضبط كيفية تنفيذ الأعمال من قبل هذه الجمعيات.

ولتوضيح هذه الإجراءات وتحسيس كافة الأطراف المعنية بها، نظمت وزارة الفلاحة ملتقى وطنيا حول الجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة وذلك يومي 7 و8 أفريل 1997 شارك فيه بالإضافة إلى إطارات وزارة الفلاحة ممثلون عن الوزارات المعنية والمنظمات العالمية والمنظمات غير الحكومية وممثلون عن لجان التنمية ببعض المشاريع الغابية للتنمية المندمجة.

وقد مثل هذا الملتقى فرصة لتوضيح مفهوم الجمعية الغابية ولتقديم النصوص الترتيبية المصاحبة إلى جانب وضع الخطوط العريضة للإنطلاق في تنفيذ برنامج عمل أولي يهدف إلى وضع منهجية لتركيز وتكوين ومتابعة حوالي ثلاثين جمعية غابية ذات مصلحة مشتركة موزعة كالآتي :

الدائرة الغابية	المنطقة الأولى عملية نموذجية للتنمية الغابية	المنطقة الثانية مشروع تنمية مندمجة	المنطقة الثالثة دون تمويل	المجموع
أريانة	-	-	الأنصارين	1
بن عروس	-	-	زواوين	1
نابل	واد القصب	-	واد الكبير	2
زغوان	الشنانفة	واد صبايحية	جعفرية	3
بنزرت	زيلية	السخيرة	البركة	3
باجة	الدماين	عين جمالة	حشاشنة	3
جندوبة	الفائجة	القوايرية	عين الزانة	3
عين دراهم	أرض الكاف	العثمانية	أولاد خميس	3
الكاف	عين نشمة-عين مازر		نبر	2
القيروان	رميل	بوقبرين ونصرالله	-	3
سليانة	بوعبد الله	بني حازم	برقو	3
القصرين	العيون (عين سلسلة)	فلاليق	عين جنان	3
المجموع	**10**	**9**	**11**	**30**

ويشتمل هذا البرنامج على 8 عناصر أساسية وهي كالآتي :

1 – إعداد الوثائق والدراسات على مستوى الإدارة.
2 – تركيز ومتابعة حوالي 30 جمعية نموذجية.
3 – إعداد دراسات تطبيقية وتقييمية.
4 – تكوين المكونين وأعوان الغابات.
5 – تكوين أعضاء الجمعيات وأصحاب حقوق الإنتفاع.
6 – تقييم نصف مرحلي.
7 – ملتقى للمصادقة على منهجية إحداث وتكوين ومتابعة الجمعيات الغابية.
8 – أشغال تنموية مصاحبة لتكوين هذه الجمعيات.

وقد شرعت الإدارة في تطبيق هذا البرنامج من خلال العنصرين الأول والثاني وسيتواصل التنفيذ على مدى سنتين ليشفع بتنظيم ملتقى وطني للمصادقة على المنهجية المعتمدة.

وقد قدرت التكاليف الجملية لهذا البرنامج بحوالي 4،750 مليون دينار علما بأن العنصر الثامن والخاص بالأشغال التنموية لا يشمل سوى حاجيات 10 جمعيات نموذجية في حين يتم تمويل البقية من خلال العمليات النموذجية للتنمية المندمجة ومشاريع التنمية المندمجة المنفذة من طرف ديوان الشمال الغربي والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان وسليانة.

السؤال (40) :

تطلب اللجنة تقييما للإجراءات التي إتخذت لتشجيع قطاع الصيد البحري في مياه الشمال ؟

الجواب :

لقد أمكن بفضل التشجيعات المقررة خصيصا لتطوير الصيد البحري في المناطق الشمالية تحسين المعدل السنوي للإنتاج بهذه المناطق حيث ارتفع هذا المعدل من 13900 طنا خلال الثمانيات الى 16500 طنا خلال السنوات المنقضية من التسعينات أي بتحسن بنسبة 18،7٪.

غير ان هذا التحسن لم يكن في المستوى المؤمل إذا ما اعتبرنا أهمية التشجيعات المسندة .

و يمكن ارجاع اسباب تواضع النتائج المسجلة الى السببين الرئيسيين التاليين .

1 - نقص مبادرات الاستثمار من جانب الباعثين .
2 - عزوف العديد من المستفيدين بالامتيازات المالية الخاصة بالاستثمار على الاستقرار في المناطق الشمالية و ذلك للأسباب التالية :

* العوامل المناخية و التضاريس التي تحد من عدد أيام العمل
عدم قدرة أغلب وحدات الصيد على مجابهة ظروف العمل في المناطق البعيدة أو الكبيرة العمق اين توجد الثروات المتاح استغلالها .
* افتقار المنطقة الى اليد العاملة المختصة و الى الخدمات الكافية للإصلاح والصيانة الميكانيكية والإلكترونية خاصة.

و تحريكا لانشطة الاستغلال في هذه المنطقة فقد تم التركيز خلال المدة الاخيرة على تشجيع بعث شركات مختلطة للصيد البحري بمشاركة مهنيين تونسيين و أجانب تتوفر لديهم الامكانيات المالية المطلوبة و الخبرات الفنية التي تقتضيها ظروف العمل في المياه الشمالية .

و تأمينا لاسباب نجاح هذه الشركات فقد تم وضع كراس شروط يتضمن خاصة المواصفات الفنية الدنيا التي ينبغي ان تتوفر في وحدات الصيد المقتناة في إطار هذه الشركات .

السؤال (41) :

إنتهجت الوزارة لحماية الثروة السمكية طريقة تنظيم المواسم وإحكام مراقبة مناطق الصيد . واللجنة تسأل عن نتائج تنفيذ هذه الخطة ؟

الجواب :

يرمي تنظيم مواسم الصيد البحري إلى تحسين مستوى الإنتاج وضمان ديمومة المخزون وذلك بسن تراتيب تتعلق بفترات ومناطق الصيد والأحجام الدنيا للأصناف المائية المستهدفة.

ويعتبر موسما صيد الاخطبوط وصيد القنبري من أهم مواسم الصيد البحري من حيث مشاركة العدد الاوفر من مراكب الصيد الساحلي و الصيد بالجر و كذلك من حيث القيمة التجارية للمنتوجات التي تمثل ما يزيد عن 50% من قيمة الصادرات .

و اعتبارا لاهمية الموسمين المذكورين فقد تم بداية من 1995 اقرار جملة من الاجراءات التنظيمية لتحسين مردوديتهما الاقتصادية في تركيز العمل من أجل احكام تطبيق هذه الاجراءات من خلال مراقبة مسبقة من قبل كافة الهياكل المعنية بالحراسة . و قد تم بفضل هذه الاجراءات تحقيق النتائج التالية :

* بخصوص موسم الاخطبوط :

بعد ظاهرة التراجع الهام في إنتاج الاخطبوط خلال موسمي 1993 - 1994 و 1994 - 1995 سجلنا انطلاقا من موسم 1995 - 1996 بداية انتعاشة لهذا الصنف من الانتاج . و قد تأكدت هذه الانتعاشة خلال موسم 1996 - 1997 حيث بلغ الانتاج 4580 طنا مقابل 2535 طنا خلال الموسم الذي سبقه (1995 - 1996) .

* بخصوص صيد القمبري بخليج قابس :

بداية من سنة 1993 بدأ الانتاج الجملي من القمبري في خليج قابس يشهد ارتفاعا تدريجيا الى ان بلغ رقما قياسيا ببلوغه 4186 طنا خلال سنة 1995 .

و لم يشهد هذا الانتاج تراجعا ملحوظا خلال سنة 1996 حيث كان في حدود 3925 طنا و هذا المستوى يعتبر في حد ذاته مرموقا مقارنة مع المعدلات السنوية خلال السنوات الاولى من التسعينات .

والجدير بالذكر أنه يبقى بالإمكان تحسين نسق الإنتاج لمختلف مواسم الصيد البحري في صورة إبداء المستغلين مزيد من الإنضباط بإحترامهم للأحكام التنظيمية المقررة.

السؤال (41) :

إنتهجت الوزارة لحماية الثروة السمكية طريقة تنظيم المواسم وإحكام مراقبة مناطق الصيد . واللجنة تسأل عن نتائج تنفيذ هذه الخطة ؟

الجواب :

يرمي تنظيم مواسم الصيد البحري إلى تحسين مستوى الإنتاج وضمان ديمومة المخزون وذلك بسن تراتيب تتعلق بفترات ومناطق الصيد والأحجام الدنيا للأصناف المائية المستهدفة.

ويعتبر موسما صيد الاخطبوط وصيد القنبري من أهم مواسم الصيد البحري من حيث مشاركة العدد الاوفر من مراكب الصيد الساحلي و الصيد بالجر و كذلك من حيث القيمة التجارية للمنتوجات التي تمثل ما يزيد عن 50% من قيمة الصادرات .

و اعتبارا لاهمية الموسمين المذكورين فقد تم بداية من 1995 اقرار جملة من الاجراءات التنظيمية لتحسين مردوديتهما الاقتصادية في تركيز العمل من أجل احكام تطبيق هذه الاجراءات من خلال مراقبة مسبقة من قبل كافة الهياكل المعنية بالحراسة . و قد تم بفضل هذه الاجراءات تحقيق النتائج التالية :

* بخصوص موسم الاخطبوط :

بعد ظاهرة التراجع الهام في إنتاج الاخطبوط خلال موسمي 1993 - 1994 و 1994 - 1995 سجلنا انطلاقا من موسم 1995 - 1996 بداية انتعاشة لهذا الصنف من الانتاج . و قد تأكدت هذه الانتعاشة خلال موسم 1996 - 1997 حيث بلغ الانتاج 4580 طنا مقابل 2535 طنا خلال الموسم الذي سبقه (1995 - 1996) .

* بخصوص صيد القمبري بخليج قابس :

بداية من سنة 1993 بدأ الانتاج الجملي من القمبري في خليج قابس يشهد ارتفاعا تدريجيا الى ان بلغ رقما قياسيا ببلوغه 4186 طنا خلال سنة 1995 .

و لم يشهد هذا الانتاج تراجعا ملحوظا خلال سنة 1996 حيث كان في حدود 3925 طنا و هذا المستوى يعتبر في حد ذاته مرموقا مقارنة مع المعدلات السنوية خلال السنوات الاولى من التسعينات .

والجدير بالذكر أنه يبقى بالإمكان تحسين نسق الإنتاج لمختلف مواسم الصيد البحري في صورة إبداء المستغلين مزيد من الإنضباط بإحترامهم للأحكام التنظيمية المقررة.

السؤال (42) :

إنّ تنفيذ المخطط المديري لتربية الأسماك يلاقي صعوبات متعددة (بشرية-إقتصادية - تنظيمية) . واللجنة تسأل عن خطة الوزارة لمجابهة هذه الإشكاليات ؟

الجواب :

يجابه المخطط المديري للتربية المائية صعوبات في تنفيذه خاصة فيما يتعلق بتربية الاسماك البحرية و القوقعيات .

1 - بالنسبة لتربية الاسماك البحرية :

يشهد هذا النشاط صعوبات على مستوى توفير الحاجيات التمويلية وكذلك على مستوى الجدوى الإقتصادية للمشاريع بسبب تدحرج اسعار بيع المنتوجات على مستوى السوق الاوروبية بما انعكس سلبا على مردودية المشاريع القائمة و على نوايا الاستثمار في هذا المجال .

و تذليلا لهذه الصعوبات تم اقرار اجراءات دافعة جديدة تهدف الى التخفيض من كلفة الاستثمار بالنسبة للأطراف التونسية و فتح آفاق تصدير المنتوجات . و تتمثل هذه الاجراءات في ما يلي :

* دعم الشراكة في مجال التربية المائية من خلال الترفيع في نسبة مشاركة رؤوس الاموال الاجنبية في المشاريع و قد صدر لهذا الغرض القانون المؤرخ في 26 ماي 1997 .
* بداية العمل بالحوافز المقررة بخصوص تحمل الدولة جزئيا او كليا لتكلفة تهيئة البنية الاساسية لمشاريع تربية الاسماك.

2 - بالنسبة لتربية القوقعيات :

تتطلب مشاريع تربية القوقعيات وسطا بحريا ملائما. وقد تمّ تحديد عديد المواقع الصالحة لهذا النشاط بالمخطط المديري لتربية الأسماك. وقد شرع بداية من هذه السنة في إنجاز إحدى مشاريع تربية القوقعيات ببحيرة بنزرت . و من المؤمل ان ينطلق نشاط هذا المشروع خلال سنة 1998 .

3 - بالنسبة لاستزراع و استغلال السدود :

لقد تم تنفيذ الخطة المرسومة في مجال استزراع و استغلال السدود طبقا لما جاء به المخطط المديري حيث تم استزراع حوالي 12 سدا بفراخ البوري و نقل انواع اخرى من الاسماك التي تتناسل طبيعيا في هذا الوسط المائي من سد الى آخر . مما مكن من مضاعفة الانتاج خلال الثلاث سنوات الاخيرة (من 350 طن سنة 1993 الى 700 طن سنة 1996) .

و من المؤمل ان يتواصل هذا المجهود خلال السنوات القادمة بهدف استزراع و استغلال كامل المسطحات المائية العذبة .

3 - بالنسبة لاستزراع و استغلال السدود :

لقد تم تنفيذ الخطة المرسومة في مجال استزراع و استغلال السدود طبقا لما جاء به المخطط المديري حيث تم استزراع حوالي 12 سدا بفراخ البوري و نقل انواع اخرى من الاسماك التي تتناسل طبيعيا في هذا الوسط المائي من سد الى آخر . مما مكن من مضاعفة الانتاج خلال الثلاث سنوات الاخيرة (من 350 طن سنة 1993 الى 700 طن سنة 1996) .

و من المؤمل ان يتواصل هذا المجهود خلال السنوات القادمة بهدف استزراع و استغلال كامل المسطحات المائية العذبة .

السؤال (43) :

تسأل اللجنة عن مدى تنفيذ البرنامج الخاص بتأهيل قطاع الصيد البحري والنتائج الحاصلة في هذا المجال ؟

الجواب :

يكتسي تأهيل قطاع الصيد البحري أهمية بالغة بإعتباره يهدف إلى ضمان جودة منتوجات البحر وتوفير الشروط الصحية لها وذلك محافظة على صحة المستهلك ودعما لقدرات منتوجاتنا للمحافظة على مكانتها التصديرية في الأسواق التقليدية وإكتساح أسواق أخرى.

وقد قطعت عمليات تأهيل القطاع التي إنطلقت منذ أواخر سنة 1993 شوطا معتبرا من خلال انجاز العمليات التالية :

1 - وضع الاطار القانوني الملائم للتراتيب المعمول بها من قبل المجموعة الاوروبية التي تمثل السوق الأساسية لصادراتنا من منتوجات الصيد البحري .

2 - تأهيل العدد الاكبر من موانى الصيد البحري و الشروع في تأهيل الموانى المتبقية و ذلك على ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى :

تم خلالها تأهيل الموانى التابعة لولايات صفاقس و قابس و مدنين (وعددها 13 ميناء) و تمثلت الاشغال المنجزة في تسييج و تطهير و بناء أسواق الجملة حسب الشروط المطلوبة. و بلغت الكلفة الجملية لهذه الاشغال حوالي 5 ملايين دينار .

المرحلة الثانية :

تشمل تأهيل الموانى المتبقية و عددها 16 ميناء . و قد بلغت عمليات التأهيل في هذه الموانى أشواطا متفاوتة نخص بالذكر منها انهاء الاشغال بالنسبة لموانى طبرقة و بنزرت و المنستير و تقدر الكلفة الجملية لهذه المرحلة بحوالي 4,4 مليون دينار .

المرحلة الثالثة :

تهمّ إنجاز أسواق جملة بستة مرافئ. و تقدر الكلفة الجملية لهذه العملية بحوالي 0,6 مليون دينار .

3 - تأهيل جانب من أسطول الصيد البحري و خاصة منه المراكب المجهزة بمحرك و التي تتعاطى نشاطات الصيد بالجر و الصيد بالاضواء و الصيد الساحلي .

4 - تأهيل 43 مؤسسة تصديرية لمنتوجات الصيد البحري .

5 - تأهيل نسبة هامة من الشاحنات المستعملة لنقل منتوجات الصيد البحري حيث اصبحت اغلب هذه الوحدات مبردة أو عازلة .

و قد أثمرت الجهود المبذولة على مستوى تأهيل القطاع حصول بلادنا على مصادقة المصالح المختصة بالاتحاد الاوروبي على قابلية ترويج المنتوجات الوطنية في أسواق بلدان الاتحاد . و قد تمت هذه المصادقة بمقتضى قرار لجنة الاتحاد الاوروبي عدد 296 لسنة 1997 المؤرخ في 22 أفريل 1997 و المتعلق بضبط قائمات البلدان التي يرخص في توريد منتوجاتها من الصيد البحري لاغراض التغذية البشرية .

السؤال (44) :

تسأل اللجنة عن وضعية الشركة التونسية- الليبية للصيد البحري ؟

الجواب :

تم حل هذه الشركة بمقتضى قرار جمعيتها العمومية المنعقدة خلال سنة 1993 .

و تعود أسباب هذا القرار الى الخسائر المتراكمة على امتداد سنوات التصرف وعدم إمكانية توفير التمويلات الاضافية الكبيرة التي تتطلبها عملية انعاش الشركة.

والجدير بالذكر أن عملية التصفية لهذه الشركة تمر بمرحلتها الاخيرة .

السؤال (45) :

تطلب اللجنة كشفا عن الإستثمار في القطاع الفلاحي يبرز النوايا والإنجاز الفعلي ومعوقات الإستثمار في القطاع ؟

الجواب :

شهدت الإستثمارات الفلاحية منذ صدور المجلة الموحدة لتشجيع الإستثمارات في نهاية سنة 1993 ودخولها حيز التنفيذ الفعلي في سنة 1994 تطورا ملحوظا وذلك بالرغم من السنوات الصعبة مناخيا التي عرفتها البلاد.

وقد تطورت جملة الإستثمارات المصادق عليها سواء من طرف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية (بالنسبة للإستثمارات الصغرى من صنف "أ") أو من طرف وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية (بالنسبة للإستثمارات من صنفي "ب" و "ج") من 157.4 م د و 13.742 مشروع في سنة 1993 أي قبل صدور المجلة إلى 207 م د و 18100 مشروع سنة 1996. وتتوزع هذه الإستثمارات حسب أصناف المشاريع كالآتي :

	1993	1996
صنف أ	37،4 م د	37،1 م د
صنف ب وج	120،0 م د	169،9 م د
الجملة	157،4 م د	207،0 م د

وأعطت الحوافز التي جاءت بها مجلة تشجيع الإستثمارات دفعا لجميع أصناف الفلاحين الذين أقدموا على الإستثمار أكثر من ذي قبل.

1 ـ الإمتيازات الجبائية :

شهدت نوايا الإستثمار المصرّح بها لدى وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية للحصول على إمتيازات جبائية إنطلاقا من سنة 94 تطورا ملحوظا لقيمة الإستثمار وعدد عمليات الإستثمار بنسب على التوالي بـ 21،6٪ و18،2٪ كما يبينه الجدول الموالي :

العناصر	1994 المجموع	1996 المجموع	نسبة التطور ٪
عمليات الإستثمار	2667	3262	18،2
الإستثمار (م.د)	204،8	261،2	21،6

2 ـ الإمتيازات المالية :

ومن جملة تلك النوايا تقدّم 90٪ من الباعثين بمطالب للحصول على الإمتيازات المالية مؤكّدين بذلك على رغبتهم في الإستثمار وإنجاز مشاريعهم .

و يلخص الجدول الموالي تطور الإستثمارات المنتفعة بالإمتيازات المالية عن طريق وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية وذلك خلال الفترة المتراوحة بين 1992 و 1997 .

العناصر	1992(1)	1993 (1)		1994		1995		1996		تقديرات 97	
	المجموع	المجموع	التطور ٪	المجموع	التطور ٪	المجموع	التطور ٪	المجموع	التطور ٪	المجموع	التطور ٪
عمليات الإستثمار	402	551	37.1	2047	271.5	2734	33.5	3194	16.8	3230	1.2
جملة الإستثمارات المصادق عليها* م د	143.6	112.3	-21.7	131.9	17.5	180.2	36.6	168.0	-6.7	170	1.2

* بدون إعتبار الصناعات الزراعية

(1) مشاريع فلاحية مندمجة

لقد تزايد عدد المشاريع خلال المخطط الثامن بنسبة كبيرة وذلك نتيجة تولي وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية مسؤولية المصادقة على عمليات الإستثمار المنفردة وهذا ما يفسّر تقلّص معدّل تكلفة المشاريع الفلاحية من 204 ألف دينار سنة 1992 إلى 53 ألف دينار لسنة 1996 .

أما فيما يتعلق بتحليل الوضع بالنسبة لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية التي تحظى بمتابعة خاصة من طرف المصالح المعنية والتي تمثّل حوالي 23٪ من مجموع الإستثمارات المصادق عليها منذ إنبعاث الوكالة، علاوة على إدراجها ضمن خطّة إعادة هيكلة الأراضي الدولية، وتبيّن المعطيات التالية أهميّة مشاريع شركات الإحياء ومدى تقدّم إنجازها :

- عدد الشركات المنتصبة من سنة 92 إلى 96 : 110 شركة
- المساحة الجملية المستغلّة : 65600 هك
- الإستثمارات الجملية المصادق عليها : 155 مليون دينار
- المنح المصادق عليها : 13.5 مليون دينار
- نسبة إنجاز الإستثمارات : 40٪

والملاحظ أنّ 56 ٪ من العدد الجملي للشركات ركزّ منذ فترة قصيرة لا تتعدى السنتين في حين أنّ معدّل فترة إنجاز مشاريع الإحياء عادة ما يفوق الأربع سنوات وعليه فإنّ نسبة الإنجاز 40 ٪ تعتبر مرضية . هذا وبالنسبة للشركات التي إنتصبت خلال سنة 1992 ، فقد بلغت نسبة إنجاز الإستثمارات 80٪ .

2 ـ الإمتيازات المالية :

ومن جملة تلك النوايا تقدّم 90٪ من الباعثين بمطالب للحصول على الإمتيازات المالية مؤكّدين بذلك على رغبتهم في الإستثمار وإنجاز مشاريعهم .

و يلخص الجدول الموالي تطور الإستثمارات المنتفعة بالإمتيازات المالية عن طريق وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية وذلك خلال الفترة المتراوحة بين 1992 و 1997 .

العناصر	1992(1)	1993 (1)		1994		1995		1996		تقديرات 97	
	المجموع	المجموع	التطور ٪	المجموع	التطور ٪	المجموع	التطور ٪	المجموع	التطور ٪	المجموع	التطور ٪
عمليات الإستثمار	402	551	37.1	2047	271.5	2734	33.5	3194	16.8	3230	1.2
جملة الإستثمارات المصادق عليها* م د	143.6	112.3	-21.7	131.9	17.5	180.2	36.6	168.0	-6.7	170	1.2

* بدون إعتبار الصناعات الزراعية

(1) مشاريع فلاحية مندمجة

لقد تزايد عدد المشاريع خلال المخطط الثامن بنسبة كبيرة وذلك نتيجة تولي وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية مسؤولية المصادقة على عمليات الإستثمار المنفردة وهذا ما يفسّر تقلّص معدّل تكلفة المشاريع الفلاحية من 204 ألف دينار سنة 1992 إلى 53 ألف دينار لسنة 1996 .

أما فيما يتعلق بتحليل الوضع بالنسبة لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية التي تحظى بمتابعة خاصة من طرف المصالح المعنية والتي تمثّل حوالي 23٪ من مجموع الإستثمارات المصادق عليها منذ إنبعاث الوكالة، علاوة على إدراجها ضمن خطّة إعادة هيكلة الأراضي الدولية، وتبيّن المعطيات التالية أهميّة مشاريع شركات الإحياء ومدى تقدّم إنجازها :

- عدد الشركات المنتصبة من سنة 92 إلى 96 : 110 شركة
- المساحة الجملية المستغلّة : 65600 هك
- الإستثمارات الجملية المصادق عليها : 155 مليون دينار
- المنح المصادق عليها : 13.5 مليون دينار
- نسبة إنجاز الإستثمارات : 40٪

والملاحظ أنّ 56 ٪ من العدد الجملي للشركات ركزّ منذ فترة قصيرة لا تتعدى السنتين في حين أنّ معدّل فترة إنجاز مشاريع الإحياء عادة ما يفوق الأربع سنوات وعليه فإنّ نسبة الإنجاز 40 ٪ تعتبر مرضية . هذا وبالنسبة للشركات التي إنتصبت خلال سنة 1992 ، فقد بلغت نسبة إنجاز الإستثمارات 80٪ .

3 - العوائـــق :

بالرغم من تحسّن المناخ العام المحيط بالقطاع الفلاحي فإنّ تكثيف الإستثمار فيه يبقى رهين إيجاد الحلول الملائمة للمواضيع التالية :

* الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية :

إنّ تشتّت الأراضي الفلاحية وإنعدام وثائق ثبوت ملكيتها يكوّن عائقا لإنجاز مشاريع فلاحية مندمجة ومتكاملة تضمن المردودية الكافية .
كما أنّ عدم توفر إثبات الملكية يكون عائقا أمام الحصول على القروض البنكية اللازمة لتمويل المشاريع الفلاحية وذلك لعدم توفر الضمانات العينية .

* المعطيات المناخية :

إنّ المعطيات المناخية وظاهرة الجفاف التي هي من ثوابت البيئة الطبيعية تجعل المخاطرة في الفلاحة كبيرة ممّا يقلّل من جدواها الإقتصادية وبالتالي يجعل الإقبال على الإستثمار في الفلاحة البعلية يتغيّر مع الظروف المناخية .

ويمثّل التوسّع في المناطق السقوية والنهوض بالفلاحة المروية وخاصة تلك المقتصدة للمياه خير حافز على حثّ المستثمرين الفلاحيين .

* مساهمة البنوك في تمويل الإستثمار بالقطاع الفلاحي :

بالرغم من إحداث الصندوق القومي للضمان ومراجعة شروط تدخله بهدف طمأنة المؤسّسات البنكية فإن مساهمة هذه الأخيرة في تمويل القطاع الفلاحي لا تزال محدودة باستثناء البنك القومي الفلاحي الذي يمول حوالي 95٪ من الفلاحين المتحصلين على قروض وذلك نظرا لتخوفها من المخاطر الطبيعية التي يمكن أن تنعكس آثارها على الإستثمارات الفلاحية ومن المؤمل أن تساهم عملية تنشيط صندوق الجوائح الطبيعية في مزيد طمأنة البنوك وتدعيم مساهمتها في تمويل القطاع الفلاحي.

ملحق عدد 1 : عمليات الإستثمار المتحصلة على الإمتيازات المالية من طرف وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية
حسب النشاطات (مشروع)

النشـــاط	1992	1993	1994	1995	1996	توقعات 1997
الفلاحة	289	405	1908	2563	2996	2960
الصيد البحري وتربية الماشية	15	22	71	97	109	150
الخدمات الفلاحية	98	124	68	74	89	120
المجموع بدون إعتبار الصناعات الغذائية	**402**	**551**	**2047**	**2734**	**3194**	**3230**
الصناعات الغذائية	13	24	40	86	9	10(*)
المجموع العام	**415**	**575**	**2087**	**2820**	**3203**	**3240**

(*) مشاريع توسعة في الصناعات الغذائية المندمجة في الفلاحة .

ملحق عدد 2 : عمليات الإستثمار المتحصلة على الإمتيازات المالية من طرف وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية
حسب النشاطات (م د)

النشـــاط	1992	1993	1994	1995	1996	توقعات 1997
الفلاحة	95.4	67.9	96.9	160.3	152.1	154.0
الصيد البحري وتربية الماشية	19.3	6.5	17.5	6.2	5.8	8.0
الخدمات الفلاحية	28.9	37.9	17.5	13.7	10.1	8.0
المجموع بدون إعتبار الصناعات الغذائية	**143.6**	**112.3**	**131.9**	**180.2**	**168.0**	**170.0**
الصناعات الغذائية	2.6	7.7	35.5	52.6	1.9	2.5(*)
المجموع العام	**146.2**	**120.0**	**167.4**	**232.8**	**169.9**	**172.5**

(*) مشاريع توسعة في الصناعات الغذائية المندمجة في الفلاحة .

السؤال (46) :

إن المديونية الفلاحية لا زالت تمثل عائقا يحدّ من نهوض القطاع، فما هي خطة الحكومة لمجابهة هذه الإشكالية ؟

الجواب :

تجدر الإشارة إلى أن جملة الديون غير المسددة إلى موفى سنة 1996 تبلغ 533 م د منها 337 م د أصل دين و 196 م د فوائض .

ويبلغ عدد الفلاحين المتداينين حوالي 156 ألف فلاح أي ما يمثل 87 ٪ من جملة 180 ألف فلاح متحصلين على قروض .

ويشكل الفلاحون الذين تساوي أو تقل ديونهم عن 10 ألاف دينار الأغلبية من ناحية العدد الذي يبلغ 150 ألف فلاح أي 96 ٪ من مجموع الفلاحين المتداينين.

ويبلغ عدد الفلاحين الذين تساوي أو تقل ديونهم عن 2000 دينار للفلاح الواحد حوالي 115 ألف فلاح أي ما يمثل 74 ٪ من جملة الفلاحين المتداينين.

تعمل الوزارة بالتنسيق مع البنك والمهنة على إيجاد الحلول الظرفية لإشكالية المديونية في بعض القطاعات على غرار ما تم بالنسبة لقطاع الصيد البحري حيث أنه وقع بمقتضى منشور البنك المركزي التونسي بتاريخ 96/9/23 إقرار جدولة لديون الصيادين البحريين على مدة 7 سنوات مع التخلي عن 50 ٪ من الفوائض العادية وعن كامل فوائض التأخير وقد أمكن بمقتضاه جدولة حوالي 9 م د شملت 160 صيادا والعملية لا تزال متواصلة.

كما أنه يجري النظر مع وزارة المالية والبنك المركزي في إمكانية سحب هذا الإجراء على قطاعات إستراتيجية أخرى (مثل البيوت المحمية بالمياه الجوفية الحارة).

وتقوم وزارة الفلاحة على المستوى الجهوي بالتنسيق مع المصالح الجهوية للبنك القومي الفلاحي بتسوية وضعيات الفلاحين حالة بحالة كما أنها قامت في نطاق إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية ببعض الجهات بمسح كامل لمديونية الفلاحين بمناطق تدخلها وإعداد قائمات إسمية في الفلاحين المتداينين مما سهل إيجاد الحلول الملائمة لوضعياتهم مع البنك .

السؤال (47) :

أعدّت الوزارة سنة 1995 دراسة شاملة تتعلق بتشتت الملكية. فما هي إستنتاجات هذه الدراسة والنتائج الحاصلة من تطبيقها ؟

الجواب :

لقد مثل الإهتمام بالجوانب العقارية للمستغلات الفلاحية عنصرا هاما للخطط والبرامج التي وضعتها الحكومة قصد تطوير الأوضاع العقارية والحث على الإستغلال المجدي منذ بداية الإستقلال وذلك بالقضاء على الأوضاع العقارية البالية واعتماد الإصلاح الزراعي وتنظيم الكراء الفلاحي وتجاوز اشكاليات تحديد الملكية.

إلا أنه لوحظ إستمرار وجود بعض الظواهر السلبية في هذا المجال وخاصة تواصل وتطور تجزئة وتشتيت المستغلات الفلاحية التي تعتبر أهم عنصر في العملية الإنتاجية الفلاحية.

ومحاولة منها لتجاوز هذه المعطيات السلبية، قامت وزارة الفلاحة، في غضون سنة 1995 بدراسة شاملة، الغرض منها إستنباط الحلول الكفيلة بإصلاح الأوضاع العقارية والزراعية وخاصة وضع الإجراءات الكفيلة بالحدّ من التشتت الذي أصبح يميز الملكية الفلاحية.

ولمزيد تدقيق النتائج المتحصل عليها، قامت الوزارة باستقصاء شمل 44 ألف مستغلة فلاحية، وقد أكدت نتائجه الإنطباعات السائدة حول تشتت الملكية وتجزئتها المفرطة إذ تبين :

- ارتفاع عدد المستغلات من 326 ألف سنة 1962 الى 471 ألف سنة 1995 أي بزيادة 145 ألف وحدة مقابل استقرار المساحة الجملية للأراضي الصالحة للزراعة (5,3 مليون هك) .

- انخفاض معدل مساحة المستغلة الواحدة من 16 هك الى 11 هك .

- ارتفاع مجموع المستغلات التي دون 5 هك من 133 ألف وحدة سنة 1962 (41 ٪) الى 251 ألف وحدة سنة 1995 (53 ٪) .

وقد أذن سيادة الرئيس بالبحث عن أفضل الإجراءات والصيغ التنظيمية لتدارك هذا الوضع دون الإضرار بمصالح الفلاح أو أسرته والتشجيع على إستغلال مساحات تستجيب إلى مقاييس الجدوى والمردودية بما يعود بالنفع على الفلاح والإقتصاد الوطني في نفس الوقت ويؤمّن حاجياتنا من المواد الزراعية الأساسية، على أن يكون ذلك في إطار إستشارة وطنية تشارك فيها كافة الأطراف المعنيّة.

السؤال (48) :

تسأل اللجنة عن نتائج ما قامت به اللجنة المشتركة بين وزارتي الفلاحة وأملاك الدولة والشؤون العقارية والمكلفة بمتابعة خطة إعادة هيكلة الأراضي الدولية ؟

الجواب :

تقوم اللّجنة المشتركة بين وزارتي الفلاحة وأملاك الدّولة والشّؤون العقارية بالسّهر على احترام تنفيذ بنود كرّاس الشّروط من قبل المتسوّغين للأراضي الدّولية الفلاحية. كما تقوم بالمعاينة الميدانية للضيعات والمقاسم قبل إعداد عقود التّسويغ . وقد أجرت إلى حدّ الآن 140 معاينة للشركات و290 معاينة لمقاسم الفنيين.

ومن جهة أخرى تتولّى اللّجنة المعاينة الميدانيّة للحالات التي أخلّت بأحد شروط الكراء حسب التقارير الرّسميّة المعدّة من طرف اللجان الجهويّة ووكالة النّهوض بالاستثمارات الفلاحيّة.

وقد شملت هذه المعاينة 11 شركة احياء وتنمية فلاحيّة أفضت إلى اتّخاذ قرار اسقاط حق الاستغلال بالنسبة لـ6 شركات منها (تمّ التّنفيذ على 3 والأخرى في طور التّنفيذ) وأحيلت قضيّة شركتين على أنظار العدالة للبت فيها. واستجابت 3 شركات للإنذار الموجّه لها من قبل اللّجنة المشتركة وشرعت بعد في تلافي النقائص المسجّلة.

السؤال (49) :

قامت الوزارة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدراسة تقييمية لواقع الغرف الفلاحية. فإلى أيّ مدى تمّ تنفيذ هذه الدراسة ؟ وما هي النتائج الحاصلة ؟

الجواب :

قامت وزارة الفلاحة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بإعداد دراسة معمقة شخصت وضعية الغرف الفلاحية وإقترحت فرضيات للتصورات المستقبلية بالنسبة للجوانب المتعلقة بالمهام ومراجعة تركيبة الغرف وإعادة هيكلتها ودعم مواردها البشرية والمالية. وقد عرضت نتائج هذه الدراسة على مختلف الأطراف المعنية للإستشارة .

ومن ناحية أخرى فقد تدعّم الدور الإستشاري للغرف الفلاحية بحيث تمت دعوتها من طرف السلط المعنية لإبداء الرأي وتقديم الإقتراحات في المسائل التي تخص الفلاحة والصيد البحري في مستوى الهياكل الإستشارية للإرشاد والبحث العلمي والمجلس الوطني للفلاحة وكذلك عند إعداد مخططات التنمية.

ومن ناحية أخرى تكثفت تدخلات الغرف الفلاحية من خلال إشرافها على برامج ومشاريع تنموية (مشاريع تنمية إنتاج الحليب بالمهدية وقابس ، تنظيم الفلاحين بالقيروان ، الإحاطة المندمجة بالفلاحين ببنزرت ، التنشيط التعاضدي...) وقامت بإرساء علاقات تعاون مع غرف أجنبية. كما نظمت الغرف الفلاحية العديد من الندوات والملتقيات والحلقات الدراسية التى غطت مختلف المجالات.

وسعيا لتقريب خدماتها من الفلاحين عملت الغرف على فتح نيابات جهوية في أغلب الولايات ولتدعيم هذا التمشي تم عقد جلسات عمل مع مسيري الغرف للنظر في برامج عملها وكيفية تنفيذها بالتعاون مع الأطراف الأخرى من إدارة ومهنة حيث تتجه النية نحو تركيز برامج نموذجية بمناطق محددة تشرف على تنفيذها ومتابعتها الغرف الفلاحية وذلك في إطار عقود برامج (Contrat programme) تبرم بين الوزارة والغرف على أن يشمل تدخلها في مرحلة أولى خاصة المجالات المتعلقة بالتأطير والإحاطة بالمنتجين وبالهياكل المهنية القاعدية الموجودة (تعاضديات خدمات ، جمعيات مائية ، جمعيات مالكي الزياتين....) والقيام بعمليات التحسيس لبعث هياكل مهنية جديدة على أسس سليمة بالإضافة إلى القيام ببرامج التكوين المهني الفلاحي.

ونظرا لأهمية الموارد البشرية في تدعيم الغرف الفلاحية وفي تجسيم هذه البرامج ، تم إعداد مشروع نظام أساسي لأعوان الغرف الفلاحية وستتواصل هذه المجهودات لتدعيم نشاطها حتى تساهم مساهمة فعالة في تأهيل القطاع الفلاحي.

السؤال (50) :

لا زالت الهياكل الفلاحية تشكو عدم القدرة على القيام بالمهام الموكولة لها وقد أبرزت الوزارة في ردودها الكتابية عن الأسئلة الخاصة بميزانية 1997 نيّتها في إعداد خطة متكاملة للنهوض بهذه الهياكل. فهل تمّ إعداد هذه الخطة ؟ وما هي الخطوط العريضة ؟

الجواب :

توجد في الوقت الحاضر شبكة من الهياكل المهنية المتكاملة سواء القاعدية مثل تعاضديات الخدمات الفلاحية أو الجمعيات ذات المصلحة المشتركة للري أو للماء الصالح للشراب أو المشتركة مثل المجامع المهنية المشتركة أو الغرف الفلاحية أو المراكز الفنية إلى جانب مؤسسات ريفية أخرى بصدد الإحداث في ميادين أخرى مثل المحافظة على أديم الأرض والغابات.

ولمزيد الإحاطة بهذه الهياكل ودعمها أعدت وزارة الفلاحة خططا للنهوض بها حتى تقوم بدورها على أحسن وجه.

1) تعاضديات الخدمات الفلاحية القاعدية :

تقوم التعاضديات القاعدية وعددها 179 بتلبية حاجيات منخرطيها وعدد هام من الفلاحين المتواجدين بمناطق تدخلها في ميادين شتى منها التزويد بمستلزمات الفلاحة والصيد البحري وتكييف وخزن وترويج المنتوجات والميكنة الفلاحية. وإقتحمت بعض التعاضديات مجالات أخرى مثل الإرشاد والتلقيح الإصطناعي والخدمات البيطرية.

وفي هذا الإطار تم الشروع في تنفيذ الخطة التي أعدت لهذه الهياكل من طرف وزارة الفلاحة والمرتكزة على المحاور التالية :

- إعداد خطط جهوية للنهوض بالتعاضديات بكل ولاية تساهم في بلورتها كل الأطراف المعنية وتراعي الخصوصيات الإقتصادية والإجتماعية لكل جهة مشفوعة ببرنامج عمل يحدد دور كل طرف ، وترتكز الخطط الجهوية على وضع :
  * برنامج خاص بالتعاضديات الناجحة (خطط تنموية)
  * برنامج خاص بالتعاضديات في طور الإنطلاق.
  * برنامج خاص بالتعاضديات التي تشكو صعوبات (خطط تطهيرية وحل التعاضديات التي يصعب تنشيطها)
  * برنامج تكويني وتأطيري للموارد البشرية للتعاضديات.
  * برنامج تحسيسي لبعث تعاضديات جديدة على أسس سليمة

- العمل على تعزيز قدرات التعاضديات والتنسيق بينها وحثها على بعث إتحادات جهوية لضمان نجاعتها.

ورغم عديد الحوافز والإمتيازات التي رصدتها الدولة لتدعيم الخطة وللنهوض بالقطاع فإن هذه المؤسسات لا زالت تشكو صعوبات في الحصول على مصادر تمويل تتماشى وطبيعة المرحلة المقبلة.

وقد تم إلى حد الآن إعداد خطط جهوية للتعاضديات بالعديد من الولايات وبفضل هذه البرامج وتجاوب الفلاحين معها، شهد قطاع التعاضديات حركية حثيثة خلال السنوات الأخيرة برزت ملامحها في عدة مجالات منها :

- تطور عدد التعاضديات من 75 سنة 1987 إلى 179 إلى موفى إكتوبر 1997 .
- تجميع ما يفوق 50 ٪ من كميات الحليب المجمعة.
- إقتحام أنشطة أخرى كالتلقيح الإصطناعي والإرشاد الفلاحي والخدمات البيطرية والبحث التطبيقي الفلاحي.
- بروز بعض التعاضديات المختصة في بعض الميادين كقطاع الدواجن .
- إرساء تقاليد عمل جديدة بينها تمثلت في عقد للقاءات الجهوية الدورية والتي أثمرت إلى حدّ الآن تكوين إتحادين جهويين لتعاضديات الوطن القبلي والمهدية إلى جانب بوادر مشجعة أخرى لتكوين إتحادات جهوية بكل من بنزرت والمنستير وقابس والكاف.

ولتدعيم هذه الهياكل تم إعداد مشروع للنهوض بتعاضديات الخدمات الفلاحية والجمعيات المائية في إطار التعاون مع المجموعة الأوروبية سيشمل 8 ولايات وترتكز محاوره على :

- تنفيذ برنامج لتحسين نجاعة تدخل هذه المؤسسات من تكوين لمسيريها في مختلف جوانب التصرف والمحاسبة...

- إعداد خطط تطهيرية وتنموية لما يزيد عن 70 تعاضدية ومن المؤمل أن ينطلق هذا المشروع في غضون سنة 1998 .

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب هذه النجاحات، فإنّ بعض التعاضديات، وخاصة الحديثة العهد منها، تلاقي صعوبات في الإنطلاق والتأقلم مع مقتضيات المرحلة الإقتصادية الحالية .

2) التعاضديات المركزية :

تنشط التعاضديات المركزية الفلاحية السبعة في قطاعات إستراتيجية كالحبوب والبذور والزيت وتربية الماشية ، وقد إعترضتها صعوبات حدت من نجاعة تدخلها ، ولمساعدتها على تخطى هذه الوضعية وإعطاءها الدفع اللازم للقيام بدورها على الوجه الأفضل خصّها سيادة رئيس الجمهورية بعديد الإجراءات الرئاسية منها :

- القيام بمراقبة مالية لها، أنجزتها لجنة تضم مختلف الأطراف المعنية ويترأسها البنك المركزي التونسي.

- إعداد دراسة معمقة لتشخيص أوضاعها والوقوف على أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

3) المجامع المهنية المشتركة :

تعتبر المجامع المهنية المشتركة إحدى الحلقات الهامة في تنمية الإنتاج الفلاحي. ولتمكينها من القيام بدورها على الوجه المطلوب تمت إعادة هيكلتها بصدور القانون عدد 84 لسنة 1993 المؤرخ في 26 جويلية 1993 والمتعلق بالمجامع المهنية المشتركة في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية والقانون الأساسي الأنموذجي لها (جويلية 1994) .

ومن المؤمل أن يشهد عمل المجامع نقلة نوعية حيث تمت دعوتها لإعداد خطط مستقبلية وتطوير طرق عملها حتى تواكب التحولات الإقتصادية وتساهم في تأهيل القطاع الفلاحي والصيد البحري وتستنبط أنشطة تجسم التوجه القاضي بتكثيف تدخلات المجامع قصد تنمية القدرة التنافسية للقطاع مع تركيز دورها على تنظيم الإنتاج وتعديل الأسعار وربط مختلف الحلقات التي تمر بها المنتوجات ومساعدة المهنيين على إدماج التطور العلمي والتكنولوجي في أنشطتهم.

4) الغرف الفلاحية :

تعمل الغرف الفلاحية الثلاثة (شمال ، وسط ، جنوب) على المساهمة في مختلف الأنشطة الفلاحية التنموية بإبداء الرأي وتقديم المقترحات في المسائل التي تخص الفلاحة والصيد البحري في مستوى الهياكل الإستشارية للإرشاد والبحث العلمي والمجلس الوطني للفلاحة وعند إعداد مخططات للتنمية، إلى جانب تنظيمها للعديد من الندوات والملتقيات والحلقات الدراسية التي غطت مختلف المجالات ، وكذلك إرسائها لعلاقات مهنية مع غرف بالخارج وإدارتها لبعض المشاريع التنموية المندمجة في نطاق التعاون الدولي. ولتدعيم دور هذه الغرف تم :

2) التعاضديات المركزية :

تنشط التعاضديات المركزية الفلاحية السبعة في قطاعات إستراتيجية كالحبوب والبذور والزيت وتربية الماشية ، وقد إعترضتها صعوبات حدت من نجاعة تدخلها ، ولمساعدتها على تخطى هذه الوضعية وإعطاءها الدفع اللازم للقيام بدورها على الوجه الأفضل خصّها سيادة رئيس الجمهورية بعديد الإجراءات الرئاسية منها :

- القيام بمراقبة مالية لها، أنجزتها لجنة تضم مختلف الأطراف المعنية ويترأسها البنك المركزي التونسي.

- إعداد دراسة معمقة لتشخيص أوضاعها والوقوف على أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

3) المجامع المهنية المشتركة :

تعتبر المجامع المهنية المشتركة إحدى الحلقات الهامة في تنمية الإنتاج الفلاحي. ولتمكينها من القيام بدورها على الوجه المطلوب تمت إعادة هيكلتها بصدور القانون عدد 84 لسنة 1993 المؤرخ في 26 جويلية 1993 والمتعلق بالمجامع المهنية المشتركة في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية والقانون الأساسي الأنموذجي لها (جويلية 1994) .

ومن المؤمل أن يشهد عمل المجامع نقلة نوعية حيث تمت دعوتها لإعداد خطط مستقبلية وتطوير طرق عملها حتى تواكب التحولات الإقتصادية وتساهم في تأهيل القطاع الفلاحي والصيد البحري وتستنبط أنشطة تجسم التوجه القاضي بتكثيف تدخلات المجامع قصد تنمية القدرة التنافسية للقطاع مع تركيز دورها على تنظيم الإنتاج وتعديل الأسعار وربط مختلف الحلقات التي تمر بها المنتوجات ومساعدة المهنيين على إدماج التطور العلمي والتكنولوجي في أنشطتهم.

4) الغرف الفلاحية :

تعمل الغرف الفلاحية الثلاثة (شمال ، وسط ، جنوب) على المساهمة في مختلف الأنشطة الفلاحية التنموية بإبداء الرأي وتقديم المقترحات في المسائل التي تخص الفلاحة والصيد البحري في مستوى الهياكل الإستشارية للإرشاد والبحث العلمي والمجلس الوطني للفلاحة وعند إعداد مخططات للتنمية، إلى جانب تنظيمها للعديد من الندوات والملتقيات والحلقات الدراسية التي غطت مختلف المجالات ، وكذلك إرساتها لعلاقات مهنية مع غرف بالخارج وإدارتها لبعض المشاريع التنموية المندمجة في نطاق التعاون الدولي. ولتدعيم دور هذه الغرف تم :

- إعداد مشروع نظام أساسي لأعوانها .

- إعداد مشروع للنهوض بها في إطار التعاون بين تونس ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية عبر دراسة معمقة شخصت وضعياتها وإقترحت فرضيات للتصورات المستقبلية ، وتعتبر هذه الدراسة في مرحلة متقدمة من الإستشارة .

5) المراكز الفنية :

أحدثت هذه الهياكل بمقتضى القانون عدد 4 لسنة 1996 المؤرخ في 19 جانفي 1996 لتنفيذ كل المهام التي تهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة تنمية القطاع الفلاحي والصيد البحري كتأمين ملاءمة نتائج البحث مع الظروف الحقيقية للمستغلات الفلاحية والقيام بعمليات الإرشاد الهادفة للتطور الفني وتنظيم نشر أجدى للتقنيات الإنتاجية وضمان التأطير الفني والإقتصادي للمنتجين . وقد تم إلى حدّ الآن إحداث مركزي الحبوب والبطاطا .

6) هياكل أخرى :

تجدر الإشارة إلى وجود هياكل مهنية أخرى مثل الجمعيات المائية وجمعيات مالكي الزياتين. كما تجري الإستعدادات لإحداث جمعيات في ميادين أخرى مثل المحافظة على أديم الأرض والغابات طبقا لقانون المحافظة على المياه والتربة ومجلة الغابات.

وسعيا لتدعيم دور الهياكل المهنية بصفة عامة ولمزيد التنسيق بينها وعملا على إرساء تقاليد تعامل وعمل بينها ولإضفاء مزيدا من النجاعة والتكامل في تدخلها تم في نطاق التعاون التونسي الألماني، الإعداد لمشروع للنهوض بها، ومن المؤمل أن ينطلق المشروع خلال سنة 1998 .

- إعداد مشروع نظام أساسي لأعوانها .

- إعداد مشروع للنهوض بها في إطار التعاون بين تونس ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية عبر دراسة معمقة شخصت وضعياتها وإقترحت فرضيات للتصورات المستقبلية ، وتعتبر هذه الدراسة في مرحلة متقدمة من الإستشارة .

5) المراكز الفنية :

أحدثت هذه الهياكل بمقتضى القانون عدد 4 لسنة 1996 المؤرخ في 19 جانفي 1996 لتنفيذ كل المهام التي تهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة تنمية القطاع الفلاحي والصيد البحري كتأمين ملاءمة نتائج البحث مع الظروف الحقيقية للمستغلات الفلاحية والقيام بعمليات الإرشاد الهادفة للتطور الفني وتنظيم نشر أجدى للتقنيات الإنتاجية وضمان التأطير الفني والإقتصادي للمنتجين . وقد تم إلى حدّ الآن إحداث مركزي الحبوب والبطاطا .

6) هياكل أخرى :

تجدر الإشارة إلى وجود هياكل مهنية أخرى مثل الجمعيات المائية وجمعيات مالكي الزياتين. كما تجري الإستعدادات لإحداث جمعيات في ميادين أخرى مثل المحافظة على أديم الأرض والغابات طبقا لقانون المحافظة على المياه والتربة ومجلة الغابات.

وسعيا لتدعيم دور الهياكل المهنية بصفة عامة ولمزيد التنسيق بينها وعملا على إرساء تقاليد تعامل وعمل بينها ولإضفاء مزيدا من النجاعة والتكامل في تدخلها تم في نطاق التعاون التونسي الألماني، الإعداد لمشروع للنهوض بها، ومن المؤمل أن ينطلق المشروع خلال سنة 1998 .

السؤال (51) :

إنّ تعاضديات الخدمات الفلاحية ينظمها قانون خاص بها كما تخضع في نفس الحين لأحكام المجلة التجارية وهو ما يجعلها في وضع تشريعي مزدوج. فكيف ترى الوزارة تجاوز هذه الوضعية ؟

الجواب :

لقد نص الفصل 2 من القانون عدد 19 لسنة 1963 المؤرخ في 27 ماي 1963 و المتعلق بالتعاضد في الميدان الفلاحي على انطباق أحكام المجلة التجارية على التعاضديات الفلاحية عدى ما يتعلق منها بالإفلاس و ما لم يكن مستثنى بمقتضى هذا القانون .

ولاتشكل هذه الإزدواجية أي عائق حيث تطبق النصوص الخاصة بالقطاع طبقا لقانون التعاضد وفيما خرج عنها يطبق القانون العام أي المجلة التجارية أو غيرها من المجلات الأخرى حسب الحالات (مجلة الضريبة بالنسبة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والشركات، مجلة تشجيع الإستثمارات).

و تجدر الاشارة الى أن هذه الوضعية القانونية لم تثر أي اشكالية في التطبيق بالنسبة للهياكل التعاضدية و كذلك بالنسبة للهياكل الأخرى التي تتضمن نصوصها التشريعية نفس تلك المقتضيات .

السؤال (51) :

إنّ تعاضديات الخدمات الفلاحية ينظمها قانون خاص بها كما تخضع في نفس الحين لأحكام المجلة التجارية وهو ما يجعلها في وضع تشريعي مزدوج. فكيف ترى الوزارة تجاوز هذه الوضعية ؟

الجواب :

لقد نص الفصل 2 من القانون عدد 19 لسنة 1963 المؤرخ في 27 ماي 1963 و المتعلق بالتعاضد في الميدان الفلاحي على انطباق أحكام المجلة التجارية على التعاضديات الفلاحية عدى ما يتعلق منها بالإفلاس و ما لم يكن مستثنى بمقتضى هذا القانون .

ولاتشكل هذه الإزدواجية أي عائق حيث تطبق النصوص الخاصة بالقطاع طبقا لقانون التعاضد وفيما خرج عنها يطبق القانون العام أي المجلة التجارية أو غيرها من المجلات الأخرى حسب الحالات (مجلة الضريبة بالنسبة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والشركات، مجلة تشجيع الإستثمارات).

و تجدر الاشارة الى أن هذه الوضعية القانونية لم تثر أي اشكالية في التطبيق بالنسبة للهياكل التعاضدية و كذلك بالنسبة للهياكل الأخرى التي تتضمن نصوصها التشريعية نفس تلك المقتضيات .

السؤال (52) :

تطلب اللجنة كشفا عن تدخلات صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري .

الجواب :

تمثلت تدخلات صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري في تمويل أنشطة المجامع المهنية المشتركة والهياكل المهنية المختصة وبرنامج تأهيل وحدات الصيد البحري ومنشآت تربية الأحياء المائية.

وتطورت الإعتمادات الموظفة لفائدة المجامع من 4 م د سنة 1994 إلى 8,5 م د سنة 1997 وينتظر أن تبلغ الإعتمادات 9,8 م د سنة 1998 . وقد ساعد ذلك على مزيد تدخل المجامع المهنية لتعديل أسواق أهم المنتوجات الفلاحية (البيض، لحم الدجاج، السمك الأزرق، البطاطا) وتكثيف عمليات النهوض بإنتاج وترويج المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري.

فعلاوة على تحمل تكاليف التصرف والتجهيز للمجامع والتي تناهز40 % من جملة الإعتمادات فإن تدخلات صندوق تنمية القدرة التنافسية شملت أهم المحاور التالية:

- تمويل كلفة إصلاح وتهيئة منابت القوارص لدعم طاقة إنتاج الطعوم والأصول والمشاتل.
- تمويل كلفة إصلاح وتهيئة منابت الخضروات والنباتات الفصلية والبدرية.

- تدعيم طاقة خزن البطاطا بالنسبة للمجمع المهني المشترك للخضر بتجهيز وإصلاح مخازن التبريد التي وقعت إحالتها للمجمع والتي كانت مستغلة من طرف هياكل مهنية دولية بحيث تصبح الطاقة الجملية للخزن في حدود 7500 طن.

- تمويل وإصلاح مخازن التمور الموجودة بطاقة 500 طن بتوزر وقبلي وتدعيم طاقة الخزن بإنجاز مشروع بناء مخزن تبريد بقبلي طاقته 300 طن لترتفع الطاقة الجملية إلى 800 طن سيقع وضعها على ذمة المنتجين لخزن إنتاجهم عند الحاجة.

- تمويل كلفة التدخل لتعديل أسعار البطاطا المعدة للإستهلاك حيث تمّ خزن 2935 طن سنة 1995 و 3520 طن سنة 1996 و11500طن سنة 1997 من البطاطا الفصلية المعدة للإستهلاك .

- تمويل كلفة تخزين 42 طن من لحم الدجاج خلال سنة 1996 وما يناهز 277 طن خلال سنة 1997.

- تمويل كلفة تخزين 28 مليون بيضة سنة 1996 و ما يفوق 30 مليون بيضة سنة 1997.

- تقديم منحة لتحويل 218 طن من السمك الأزرق إلى مسحوق خلال سنة 1996 قصد إستيعاب فائض الإنتاج و بالتالي تعديل أسعار السوق.

- تمويل كلفة نقل 75 طن من السمك الأزرق من مناطق الإنتاج إلى مناطق التحويل لتفادي التلف ممّا مكّن من إستقرار سعر السمك الأزرق في مستوى مرضي.

- دعم نقل الأعلاف (100 ألف بالة تبن) من مناطق الإنتاج إلى مناطق تشكو من عجز في الموارد العلفية (الوسط والجنوب) لسدّ حاجيات الحيوانات، وتعديل أسعار العلف.

- تدعيم عمليات تغليف صابة التمور قصد تحسين الجودة والإنتاجية حيث يتم سنويا تغليف ما يقارب 6 مليون عرجون.

- تقديم حوافز وتشجيعات لإنجاز عملية نموذجية لتسمين العجول و الأبقار الغير صالحة للتربية لتوفير كميات إضافية من اللحوم الحمراء.

- برمجة منح لتوفير غراسات البرتقال المالطي المعد للتصدير تدعم الإستراتيجية الوطنية للقوارص.

- تقديم منح لتسميد غراسات القوارص والأشجار المثمرة لتحسين جودة الإنتاج .

- تكثيف برامج المقاومة البيولوجية للقوارص والتمور.

- المقاومة البيولوجية لدودة التمور خاصة وقد تمّ تحقيق نتائج إيجابية لهذه العملية حيث لم تتعدى نسبة الإصابة 3 % مقابل نسبة تفوق 10 % سابقا.

- التدليل على جدوى التذكير الإصطناعي للنخيل.

- التدليل على جدوى التسميد والتقليم في غراسات المشمش البدري المعد للتصدير.

- تنظيم أيام تحسيسية حول تحسين الجودة ونقل الأسماك وتحويلها.

- تنظيم أيام إعلامية حول تحسين جودة تغذية الدواجن وتحسين جودة المنتوجات وتثمين لحوم الدواجن.

- إنجاز بحوث ودراسات في نطاق الإتفاقيات الإطارية بين المجامع المهنية المشتركة والهياكل المختصة وشملت هذه الدراسات الميادين التالية:

- البحث في مجال الرفع من الإنتاجية والنوعية والتحكم في تقنيات التكييف والخزن المبرّد للتمور.
- دراسة آفة الرينوسيروس بالواحات.
- البحث في مجال ما يسمى بتكسير سعف النخيل.
- دراسة المقاومة المندمجة في غراسات القوارص.
- دراسة تطهير المشاتل من الأمراض الفيروسية.

وفي ما يخص تأهيل وحدات الصيد البحري فقد تمّ، طبقا للإجراءات الرئاسية المعلنة يوم 13 ماي 1996 والمتعلقة بتمكين قطاع الصيد البحري من نفس الإمتيازات المخولة لتأهيل الصناعة، تخصيص إعتماد قدره 2 م.د بالنسبة لسنة 1997 وبرمجة 1 م.د لسنة 1998.

وترمي هذه المساعدات إلى التعصير الفني والتقني لوسائل الإنتاج، والمعدات والتجهيزات التي تساهم في رفع القدرة التنافسية لوحدات الصيد البحري ومنشآت تربية الأحياء والقيام بالدراسات التشخيصية المسبقة للتأهيل وتكوين العاملين في منشآت الإنتاج.

أما الهياكل المهنية والمختصة والتي تمّ إحداثها في إطار الإجراءات المتعلقة بالنهوض بالمنتوجات الإستراتيجية من حيث الإنتاجية والخزن والإحاطة المركزة لدعم الربط بين البحث والتنمية من خلال تبسيط وملاءمة نتائج البحوث مع واقع المستغلات الفلاحية فقد تمّ خلال سنة 1997 تخصيص إعتمادات أوّلية لدعم إنطلاقة الأنشطة الفنية لمركزي الحبوب والبطاطا. وقد تمت برمجة 0،5 م د لهذه المراكز بالنسبة لسنة 1998 .

السؤال (53) :

ما هي الخطة والإجراءات العملية لتأطير منتجي الحليب حتى نضمن الكمية والجودة المطلوبتين بمراكز التجميع والنقل ؟

الجواب :

لتوفير الأمن الغذائي وكسب رهان القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية مع دخول القرن الواحد والعشرين وضعت مصالح وزارة الفلاحة عدد من الخطط التنفيذية لتحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتوجات الأساسية من بينها مادة الألبان.

وتهدف الخطة التنفيذية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من الحليب إنتاج 790 ألف طنا في غضون سنة 2000 مقابل 523 ألف طنا سنة 1994 وقد بلغ الإنتاج خلال سنة 1996 615 ألف طنا مما يمثل 86٪ من نسبة تغطية الحاجيات الجملية.

وترتكز هذه الخطة على :

- تحسين الإنتاجية بنسبة 2،6٪ سنويا لتبلغ 3600 لتر في السنة للبقرة الواحدة مقابل 3000 لتر عند إنطلاق الخطة سنة 1994 وذلك بالإحاطة الشاملة للمربين من طرف ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى في نطاق المشاريع الوطنية وأيضا المدرجة ضمن برامج التعاون الدولي وكذلك من طرف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والهياكل المهنية.

- تطور القطيع وخاصة الأبقار المؤصلة من 124 ألف أنثى سنة 1994 إلى 179 ألف أنثى سنة 2000 .

- المراجعة الدورية لسعر الحليب على مستوى الضيعة حيث تطور من 300 مليم اللتر سنة 1991 إلى 340 مليم اللتر في شهر جوان 1996 .

- تركيز البنية الأساسية لتجميع الحليب من بناءات وتجهيزات حيث تطور عدد مراكز تجميع الحليب من 31 مركزا بطاقة 86 ألف لتر سنة 1991 إلى 220 مركزا بطاقة 1301 ألف لتر حاليا.

- إقرار منحة تجميع الحليب التي تطورت من 5 مليم للتر المجمع سنة 1983 إلى 35 مليم اللتر المجمع والمبرد والمصنع إبتداء من سنة 1991 ثم 40 مليم إبتداء من 15 ديسمبر 1994 مع سحبها على المجمعين الخواص إبتداء من سنة 1990

F 3

MICROFICHE N° 09828

République Tunisienne

MINISTERE DE L'AGRICULTURE

CENTRE NATIONAL DE

DOCUMENTATION AGRICOLE

TUNIS

الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة

المركز القومي
للتوثيق الفلاحي

تونس

F 3

- توظيف معاليم على الحليب المسحوق عند التوريد.

- إقرار منحة للحليب الطازج المصنع عند الإستهلاك.

- الترفيع في القروض المخصصة لتربية الأراخي من 600 دينار إلى 900 دينار.

- إقرار قروض موسمية مخصصة لشراء الأعلاف للبقر الحلوب.

- توظيف معاليم دنيا على الأراخي الموردة.

كما أنه في نطاق المجهود الوطني لتنظيم المنتجين في صلب هياكل مهنية مختصة، تم بعث مجمع مهني مشترك للألبان يوم 10 سبتمبر 1997 وهو سيلعب دورا هاما في تنظيم المهنة مع تأهيل وتطوير القطاع.

وقد بلغت الكميات المجمعة من حليب الأبقار عبر الشبكة التي تتمتع بالمنحة 48 ألف طنا سنة 1991 و 217 ألف طنا سنة 1995 و251 ألف طنا سنة 1996 أي 41،5 ٪ من الإنتاج الوطني.

أما خلال سنة 1997 فقد بلغت الكميات المجمعة 229 ألف طنا إلى موفى سبتمبر وهو ما يمثل 93،5٪ من التوقعات المبرمجة بالخطة لكامل السنة.

وقد مكن تطور الكميات المجمعة من الرفع في الكميات المصنعة التي كانت 150 ألف طنا سنة 1991 أي ما يقابل 38٪ من الحليب المنتج والتي بلغت 278 ألف طنا سنة 1995 و305 ألف طنا سنة 1996 أي 51٪ من الإنتاج .

ويعتبر ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى من أهم المؤسسات التي ساهمت في إنجاز شبكة تجميع الحليب وذلك من خلال توفير وسائل نقل للحليب بوضع شاحنات نقل ذات صهاريج عازلة على ذمة التعاضديات. بالإضافة إلى إنجاز مشاريع الإحاطة الفنية للضيعات الصغرى والمتوسطة والكبيرة المتعاطية لأنشطة تربية الماشية.

فبالنسبة للضيعات الصغرى والمتوسطة التي تمثل القسط الأوفر من الضيعات المربية للماشية والتي تساهم بصفة هامة في إنتاج الحليب فتهتم تدخلات الديوان في هذا المجال بمختلف عناصر الإنتاج إنطلاقا من توفير الموارد العلفية وحسن إستغلالها إلى تسيير القطيع من حيث تثمين طاقة إنتاج الحليب للضيعات.

ونظرا للعدد الكبير لهذا الصنف من الضيعات وقع إختيار طريقة تدخل تعتمد على بعث أقطاب إشعاع تقوم بتكثيف الإرشاد والإحاطة لتبليغ التقنيات الحديثة للمربين مع تكوين ميداني للفنيين والمربين بالتعاون مع بعض الدول الصديقة .

ومن أهم المشاريع نذكر :

- المشروع التونسي النمساوي المندمج لتربية الماشية
- المشروع التونسي الفرنسي لتربية الأبقار
- المشروع التونسي اللكسمبورجي لتدعيم تجميع الحليب
- المشروع التونسي البلجيكي لتدعيم وتثمين طاقة إنتاج المستغلات المتخصصة في إنتاج الحليب

ومن المنتظر أن يبلغ عدد أقطاب الإشعاع 54 قطبا سنة 2001 مما يمكن من الإحاطة المكثفة بحوالي 400 14 مربي.

وتوازيا مع الضيعات الصغرى والمتوسطة، تلعب الضيعات الكبرى والمركبات الفلاحية دورا مهما في مجال إنتاج الحليب والإشعاع . ويتابع الديوان هذا الصنف من الضيعات باعتبارها نواة للقطعان الممتازة ومصدرا هاما لتزويد المربين بالحيوانات ذات المستوى المرتفع للإنتاج في نطاق المشروع التونسي لمتابعة الضيعات الكبرى المنتجة للحليب.

كما أنه علاوة على مختلف هذه البرامج تم إتخاذ عدة إجراءات ساهمت في تحسين جودة الحليب يمكن أن نذكر منها بالخصوص :

- إقرار سحب منحة التبريد على مستوى الضيعة .

- وضع وحدات مخبرية من طرف ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى على ذمة بعض مراكز تجميع الحليب لتحليل مكونات جودة الحليب.

- دراسة إمكانية بعث مخابر مهنية مشتركة جهوية تكون مرجعا في التحكيم بين كل الأطراف المتدخلة في القطاع.

- حث المصانع على إسناد منحة الجودة.

- وضع وإنجاز برامج توعوية وتحسيسية تهتم بجودة الحليب على كافة المستويات (الضيعة، مراكز التجميع، النقل، مركزيات التصنيع) في نطاق مشاريع الإحاطة.

السؤال (54) :

تسأل اللجنة عمّا وصلت إليه الهيكلة الإدارية والمالية الجديدة للديوان الوطني للزيت ؟

الجواب :

تجدر الإشارة إلى أن القرارات التي إتخذتها الحكومة في الجلسات التي خصصت للنظر في قطاع زيت الزيتون والديوان الوطني للزيت منذ أوت 1993 نصت على التطهير المالي للديوان دون الإشارة إلى وضع هيكلة إدارية جديدة له. وقد تمّ تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالوضع المالي للديوان مع إدخال بعض الإصلاحات المتعلقة بتدخلات الديوان على غرار رفع الإختصاص عنه بفسح المجال للخواص للقيام بنشاط تجميع وتصدير زيت الزيتون.

أما عن تقدم عملية التطهير المالي للديوان الوطني للزيت فتتمثل في ما يلي :

أ - بخصوص نشاط زيت الزيتون :
ترتكز خطة التطهير المالي للديوان على المحاور التالية :

- تخلي البنوك عن 20 م د من الفوائض
- تفويت الديوان بالبيع في أسهمه وسنداته في البنوك
- جدولة 102 م د بضمان من الدولة

وتم تخلي البنوك عن الـ 20 م د كما أنجز الديوان عملية بيع جزء هام من أسهمه في رأس مال بعض البنوك ثمّ تم العدول عن مواصلة بيع المتبقي من الأسهم نظرا لتراجع الأسعار في البورصة وتفاديا لمزيد الإضطراب بها.

أما فيما يتعلق بجدولة الـ 102 م د فقد تم في بداية الأمر وضع جدولة على فترة 15 سنة بـ 30 سداسية قيمة السداسية 3،4 م د يدفع الديوان الفوائض المنجرّة عن الجدولة في حين يمول قرض خزينة دفع الأقساط الأولى من أصل الدين ليتولى بعد ذلك الديوان إبتداء من سنة 1999 دفع المتخلد بذمته.

وبعد أن دفع الديوان ما قيمته 18،4 م د بعنوان الفوائد في حين تم خلاص 13،6 م د من أصل الدين بقرض الخزينة المذكور أنفا وسحب قسط بـ 1،6 م د على مكشوفات الديوان في سبتمبر 1996 ، تم وضع برنامج جديد بتاريخ 31 ديسمبر 1996 تضمن إتفاقية إعادة جدولة في إطار تسوية الوضعية المالية للديوان.

ووفق هذا البرنامج يتعين على الديوان إبتداء من 15 ديسمبر 1997 دفع المبلغ المتبقي من أصل الدين (102 م د) والمتمثل في 86،8 م د على فترة 12 سنة حسب أقساط سنوية قيمة القسط 7،23 م د حتى سنة 2008 في حين أعفي من الفوائد نهائيا وهو ما يساهم في تحسين الوضع المالي للديوان.

وبالإضافة إلى الجدولة الجديدة المبينة أعلاه تجدر الإشارة إلى أن الوضع المالي للديوان تحسن كذلك بتسجيل نتائج إيجابية لحساب الإستغلال خلال مواسم 1995/1994 (32،8 م د)، 1996/1995 (19،3 م د) و1997/1996 (3،9 م د مرتقب).

وقد أدت الإجراءات المتخذة والنتائج الإيجابية لنشاط الديوان الى تحسن وضعه المالي حيث يقدر عجز سيولته في 31 أكتوبر 1997 بما لا يتجاوز 5 م د بعد أن بلغت مستويات عالية جدا من موسم 93/92 إلى موسم 95/94 .

ب - بخصوص نشاط الزيت النباتي المدعم :

يتعاطى الديوان الوطني للزيت هذا النشاط لحساب الصندوق العام للتعويض.

وقد أدى التأخير الحاصل في دفع مستحقات الديوان من قبل الصندوق إلى تدهور الوضع المالي وارتفاع حجم إلتزامات الديوان تجاه البنوك.

وبعد دراسة الملف من قبل لجنة خاصة تم تكوينها للغرض وعقد العديد من جلسات العمل الحكومية تم إبرام إتفاقية في 31 ديسمبر 1996 بين البنك القومي الفلاحي والبنك المركزي ووزارة المالية إشترى بمقتضاها البنك المركزي الديون المتخلدة بذمة الديوان بعنوان التعويض (225،7 م د) تمت جدولتها على فترة 12 سنة بضمان من الدولة.

السؤال (55) :

تسأل اللجنة عمّا وصلت إليه الخطة الخاصة بإسناد الضيعات الصغرى الدولية إلى الفلاحين الشبان بدون إعتبار ما أسند للمتعاضدين والعملة بالضيعات الدولية ؟

الجواب :

تمثل مقاسم الفلاحين الشبان والعملة والمتعاضدين أحد صيغ التصرف الثلاث التي ترتكز عليها خطة إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية .

وتلاقي هذه المقاسم طلبا متزايدا من قبل المواطنين واستحسان السلطات الجهوية لما توفره من مواطن رزق وفرص إستقرار للفلاحين الشبان.

وقد تم إلى حد الآن توزيع 1100 مقسما للعملة والمتعاضدين والفلاحين الشبان على مساحة 8000 هك، من بينهم 180 مقسما إنتفع بها الفلاحون الشبان.

السؤال (56) :

تسأل اللجنة عمّا وصلت إليه عملية إعادة هيكلة مصالح الوزارة على المستوى الجهوي والمركزي ؟

الجواب :

إنطلقت خطة إعادة هيكلة المصالح الجهوية لوزارة الفلاحة سنة 1990 وتتمثل أهدافها الرئيسية في ما يلي :

1 - تجميع كل المصالح الجهويةالمتدخلة في القطاع الفلاحي ضمن هيكل تنظيمي واحد وهو المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية،
2 - تحقيق اللامركزية الإدارية بتمكين المندوبيات من تنظيم مالي مرن وأدوات تصرف عصرية،
3 - تقريب الخدمات الفلاحية للمواطنين،
4 - فتح الآفاق للإطارات الجهوية.

وبعد مرور سبع سنوات على هذه الإصلاحات يتضح أن المندوبيات أصبحت الآن مؤسسات فاعلة على الصعيد الجهوي لتنفيذ سياسة الدولة في الميدان الفلاحي. وللقيام بهذا الدور شهدت الإمكانيات البشرية والمادية ووسائل العمل الموضوعة على ذمة المندوبيات تطورا كبيرا الأمر الذي إستوجب مزيد ملاءمة مشمولات المندوبيات وتنظيمها الإداري والمالي وطرق عملها مع متطلبات تنمية القطاع الفلاحي.

وفي هذا المجال خصص مخطط تأهيل الوزارة عنصرا يتعلق بإعداد دراسة حول التخطيط على المدى المتوسط بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية قصد تمكين هذه الأخيرة من تدعيم قدرات التصرف بها حتى تتمكن من إنجاز المشاريع الفلاحية التى هى تحت مسؤوليتها بالجدوى والنجاعة المطلوبتين. وتتلخص أهم العناصر التي سيقع التطرق إليها من خلال هذه الدراسة في :

أ) من حيث مشمولات المندوب :

العمل على جعل المندوب المخاطب الوحيد بالجهة في كل ما يتعلق بالقطاع الفلاحي مع تمكينه من تفويض سلطته.

ب) التنظيم الإداري :

إعادة النظر في تنظيم المندوبيات وفقا لخصوصيات كل مندوبية، مع إعادة تصنيف الدوائر حسب معايير موضوعية، إلى جانب إحداث دائرة تعنى بالإرشاد الفلاحي وإعادة النظر في مشمولات الخلايا الترابية للإرشاد،

ت) تطوير طرق التصرف المالي للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وذلك بـ :

. إعتماد مقاييس موضوعية لتحديد الميزانية تصرفا وتجهيزا تأخذ بعين الإعتبار :
- المخططات والإستراتيجيات التنموية
- قدرة الإنجاز
- الآجال المحددة لإنجاز المشاريع والبرامج
- الإنجاز الفعلي للمشروع

. إختصار الآجال المتعلقة بفتح الإعتمادات،

أما على المستوى المركزي فقد قامت الوزارة بإعداد مشروع تنظيم هيكلي جديد يرتكز على المحاور التالية :

. محور لإنجاز الأشغال المائية الكبرى وتثمين الري والزراعات السقوية والمحافظة على الموارد الطبيعية الأساسية مثل المياه والتربة والغابات والموارد البحرية،
. محور لتأطير عمليات الإنتاج باعتماد أسلوب التنظيم القطاعي الخاص بكل المواد الإستراتيجية والأساسية (Approche filiére) حسب الأهداف المرسومة،
. محور لحماية وجودة النباتات والثروة الحيوانية وتدعيم المصالح البيطرية،
. محور لضمان حسن توظيف الإمكانيات البشرية والمالية والمادية وتأطير العمل الإداري ومراقبة والإشراف على الهياكل التابعة للوزارة ورسم التوجهات العامة وترتيب الشؤون التمويلية والقانونية والنزاعية.

هذا ومن المنتظر أن تدخل إعادة هيكلة المصالح المرتزية حيز التطبيق خلال سنة 1998، في حين تتطلب إعادة هيكلة المصالح الجهوية فترة أطول (3 سنوات) وذلك لفسح المجال لإنجاز الدراسات وأخذ القرارات وإدخال التنقيحات.

ت) تطوير طرق التصرف المالي للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وذلك بـ :

. إعتماد مقاييس موضوعية لتحديد الميزانية تصرفا وتجهيزا تأخذ بعين الإعتبار :
- المخططات والإستراتيجيات التنموية
- قدرة الإنجاز
- الآجال المحددة لإنجاز المشاريع والبرامج
- الإنجاز الفعلي للمشروع

. إختصار الآجال المتعلقة بفتح الإعتمادات،

أما على المستوى المركزي فقد قامت الوزارة بإعداد مشروع تنظيم هيكلي جديد يرتكز على المحاور التالية :

. محور لإنجاز الأشغال المائية الكبرى وتثمين الري والزراعات السقوية والمحافظة على الموارد الطبيعية الأساسية مثل المياه والتربة والغابات والموارد البحرية،
. محور لتأطير عمليات الإنتاج باعتماد أسلوب التنظيم القطاعي الخاص بكل المواد الإستراتيجية والأساسية (Approche filiére) حسب الأهداف المرسومة،
. محور لحماية وجودة النباتات والثروة الحيوانية وتدعيم المصالح البيطرية،
. محور لضمان حسن توظيف الإمكانيات البشرية والمالية والمادية وتأطير العمل الإداري ومراقبة والإشراف على الهياكل التابعة للوزارة ورسم التوجهات العامة وترتيب الشؤون التمويلية والقانونية والنزاعية.

هذا ومن المنتظر أن تدخل إعادة هيكلة المصالح المرتزية حيز التطبيق خلال سنة 1998، في حين تتطلب إعادة هيكلة المصالح الجهوية فترة أطول (3 سنوات) وذلك لفسح المجال لإنجاز الدراسات وأخذ القرارات وإدخال التنقيحات.

السؤال (57) :

تطلب اللجنة مدّها بتقييم لعملية إعادة هيكلة مراكز التكوين المهني الفلاحي؟

الجواب :

في إطار برامج تدخّلها، إعتنت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بعنصر التكوين وذلك بـ :

- وضع برامج تتماشى و حاجيات مختلف الشرائح مثل برنامج تكوين الباعثين .
- رسكلة كلّ العاملين في القطاع الفلاحي إنطلاقا من العامل ووصولا إلى التقني .
- تكوين المرشدين من الناحية المنهجية والإجتماعية .

ومنذ صدور القانون التوجيهي للتكوين (قانون عدد 10 لسنة 1993) عملت الوكالة على العمل بما جاء به وذلك في إطار الأمر المتعلق بضبط شروط الترسيم ونظام الدّراسات وختم التكوين بالمؤسسات التكوينيّة التابعة لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي. ومن أهم ما جاء به هذا الأمر إعادة هيكلة مراكز التكوين المهني الفلاحي وفقا للتوجهات التالية :

1) تشريك المهنة عبر :

أ- تحديد برامج الإنتداب والتكوين وتحديد الإختصاصات الواجب بعثها بالمراكزلتلبية حاجيات الجهات وذلك من خلال المجلس البيداغوجي.

ب- تنظيم امتحانات ختم التكوين من طرف لجنة متخصصة.

2) اعتماد التكوين على النواحي التطبيقية :

وذلك ليكون المتخرجون مختصين وقادرين على إضفاء المزيد من النجاعة على العمل منذ تخرّجهم . وعلى هذا الأساس، تتضمن برامج التكوين وجوبا أشغالا تطبيقية بحساب 75 % على الأقل من مجموع ساعات التكوين بالنسبة للمسالك التي تختم بشهادة الكفاءة المهنية أو بمؤهل التقني المهني و65 % على الأقل بالنسبة للمسالك التي تختم بمؤهل التقني السامي .

3) إعطاء دور هام للمؤسسات الفلاحية الخاصة في التكوين وذلك من خلال التكوين بالتداول والتدريب الفلاحي.

4) تنظيم التكوين وتقييمه وفق قرار التنظير ووفقا للسلم الوطني للوظائف والمهن الوطني مما يجعل اليد العاملة الفلاحية المتخرجة من مراكز التكوين الفلاحي متساوية مع اليد العاملة في بقية القطاعات .

5) بعث مسالك تكوينية تتماشى ومتطلبات القطاع الفلاحي وتسمح بفتح الآفاق أمام الشباب وذلك بالإرتقاء من درجة تكوينية إلى أخرى أي من شهادة الكفاءة المهنية إلى مؤهل التقني المهني ومن هذا إلى مؤهل التقني السامي بنسبة 30 % من مواطن التكوين المزمع تسديدها مع الحرص على بعث اختصاصات تلبي حاجيات القطاع الفلاحي .

6) فتح المراكز والمعاهد الفلاحية لإعداد وتكوين ورسكلة ودعم تأطير المتدخلين في القطاع الفلاحي من مرشدين وعملة ومستغلين وفنيين فلاحيين .

السؤال (58) :

تطلب اللجنة مدّها بتقييم لتدخلات وأنشطة أقطاب البحث العلمي الفلاحي؟

الجواب :

تمّ إلى حدّ الآن تركيز خمسة أقطاب جهوية للبحث بكلّ من الشمال الغربي شبه الرّطب والشمال الغربي شبه الجاف والوسط الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي، وسيلي ذلك تركيز قطب الشمال الشرقي والجنوب الغربي وتعيين منسقين لهما.

الأنشطة المنجزة والنّتائج المتحصّل عليها :

1) بالنّسبة لقطب الوسط الشرقي :

- تركيز اللّجنة الفنيّة للقطب وإنعقاد إجتماعها لتدارس كيفيّة تنفيذ مواضيع البحث ذات الأولويّة.

- إعتماد 12 موضوع بحث ذو أولويّة جهويّة من طرف المجلس الجهوي للقطب تهمّ الميادين التّالية :

* الزياتين
* الأشجار المثمرة
* الخضروات
* الإنتاج الحيواني
* المياه
* الزراعات الكبرى

- تنظيم أيّام إعلاميّة ينشّطها الباحثون والأساتذة وتُعنى بالمواضيع التّالية :

* هيكلة البيوت المحميّة
* إقتصاد المياه والريّ التّسميدي
* ملاءمة أصناف الخضروات للزراعات المحميّة
* إنتاج وإستعمال البذور المحليّة للبطاطا
* مكافحة مرض Mildiou الذي يصيب البطاطا

- إنجاز تجارب ميدانيّة عند المنتجين في المواضيع التّالية :

* تكثيف الأنماط الزراعيّة الخاصّة بالزياتين
* تشميس الأرض لمقاومة أمراض الفلفل في البيوت المحميّة
* الريّ التّسميدي للزراعات المحميّة والبطاطا
* أصناف الطماطم الملاءمة للزراعات المحميّة.

- القيام بزيارات ميدانيّة للمستغلاّت من طرف فريق متعدّد الإختصاصات مكوّن من الباحثين والأساتذة للإطّلاع على المشاكل الفنيّة وتقديم النصائح مع متابعة تقدّم الموسم الفلاحي.

2) بالنّسبة لقطب الشمال الغربي الشبه الجاف :

- تشخيص حاجيات الجهة من حيث مواضيع البحث التّنموي وذلك عبر إستشارة لدى المندوبيات الجهويّة للتّنمية الفلاحيّة.
- تركيز اللّجنة الفنيّة للقطب لتدارس مواضيع البحث الجهوي ذات الأولويّة وإمكانيّة تنفيذها.
- إجراء تجارب تخصّ ملائمة نتائج البحوث في ميدان الحبوب (إستنباط أصناف جديدة ، طرق البذر ، مقاومة الأمراض) لوضعيّة المستغلاّت في عدّة جهات (الكاف ، سليانة ، زغوان).
- القيام بأيّام إعلاميّة موجّهة للمنتجين تخصّ تقنيات زراعة الحبوب
- القيام بأيّام إعلاميّة في جميع ولايات الشمال لتعديل آلات الرشّ والحاصدات
- إدخال زراعة الخضروات في المناطق السقويّة.

3) بالنّسبة لأقطاب الوسط الغربي والشمال الغربي الشبه الرطب والجنوب الشرقي:

إضافة إلى تعيين المنسقين للثلاثة أقطاب المذكورة في صائفة 1997 تمّ رصد ميزانيّة بحوث وتجارب لها، ممّا سيمكّنها من الشروع في تنفيذ برامج بحثيّة تنمويّة جهويّة خلال هذا الموسم.

وسيبدأ العمل بتركيز المجالس الجهويّة لهذه الأقطاب وكذلك اللّجان الفنيّة حتّى يتسنّى إعداد برامج عمل لكلّ قطب على غرار ما تمّ لقطبي الوسط الشرقي والشمال الغربي الشبه جاف.

تقييم تدخّلات الأقطاب :

إعتماداً على أنشطة القطبين المذكورين يمكن تقديم التّقييم الأوّلي التّالي :

- تكثيف حضور البحث على المستوى الجهوي وتعميق الحوار بين الباحثين والأطراف الأخرى المعنيّة من مهنة وهياكل تنمية وإرشاد حول مشاكل التّنمية الجهويّة.
- تحديد الأولويات الجهويّة للبحث
- تجاوب المهنة مع التّقنيات المقترحة من طرف البحث.
- التعاون والتنسيق مع المراكز الفنية للبطاطا والحبوب و مدّها بنتائج البحوث حسب الجهات قصد إيصالها للمرشدين والمنتجين بتنظيم أياما إعلامية للغرض .

السؤال (59) :

تطلب اللجنة مدّها بتقييم لنشاط المراكز الفنية الفلاحية .

الجواب :

في إطار العناية بالمنتوجات الفلاحية الأساسيّة والنهوض بالنواحي التقنية لهذه المواد، أذن سيادة الرئيس ببعث مراكز فنية متخصصة في القطاع الفلاحي تشمل أهم المنتوجات. وقد تم إلى حدّ الآن تركيز المركز الفني للبطاطا والمركز الفني للحبوب خلال النصف الثاني من سنة 1997.

1) المركز الفني للبطاطا :

تم تركيز مجلس إدارة المركز الفني للبطاطا يوم 3 جويلية 1997 بمركز الرسكلة بالسعيدة.

وإبان تركيزه وترتيب النواحي الإدارية والمالية تم ضبط برنامج عمل المركز لموسم 1997-1998 حسب الأهداف التالية :

- تحسين مردودية الزراعات.
- العناية بخزن بطاطا الإستهلاك.
- تحديد كلفة الإنتاج.
- التكوين والرسكلة.

وقد حددت لهذه الأهداف محاور تدخل وبرامج تنفيذية لدى عدد معين من المنتفعين بأهمّ الولايات المنتجة للبطاطا وهي نابل وبنزرت وجندوبة والساحل الشرقي وسليانة وأريانة، إنطلقت ميدانيا موازاة مع بداية الموسم الآخر فصلي للبطاطا وستتواصل مع بقية المواسم الأخرى للبطاطا.

وإن يبدو من السابق لأوانه تقديم تقييم ملموس لنشاط هذا المركز ، فتجدر الإشارة إلى أن تجهيزات مركز السعيدة وموارده البشرية مكنت من إنطلاقة فعلية لنشاط هذا المركز وتواجده على الميدان خاصّة في ما يتعلق بالإحاطة بالمنتجين وأنشطة التحسيس والرسكلة والتوجيه.

2) المركز الفني للحبوب :

يندرج إحداث المركز الفني للحبوب في نطاق تنفيذ إستراتيجية النهوض بقطاع الحبوب التي أقرها المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 22 نوفمبر 1996.

وقد تم إختيار مركز إجادة التكوين بالمرجى ببوسالم كمقر للمركز الفني للحبوب وذلك لقرب موقعه من أغلب المناطق الرئيسية لإنتاج الحبوب وكذلك لتوفر البنية الأساسية والتجهيزات وبعض الإطار اللازم لإنطلاق نشاط المركز.

هذا وقد تم تكوين مجلس إدارة المركز الفني وتركيزه يوم 23 جويلية 1997 ببوسالم.

كما تم ضبط برنامج لإنطلاق أعماله خلال هذا الموسم يتمثل في ما يلي :

أ - إنجاز التجارب الميدانية التي تخص المحاور التالية :
- تأقلم مختلف أصناف الحبوب وخصوصا الجديدة منها مع خصوصيات مناطق ومنظومات الإنتاج،
- ضبط التقنيات الزراعية الملائمة لكل منطقة (كثافة البذر، التسميد، مقاومة الأعشاب الطفيلية، مقاومة الأمراض الفطرية، الري)،

ب - القيام ببرنامج لتكوين ورسكلة الفنيين المعنيين بتأطير مزارعي الحبوب

ت - تنظيم أيام دراسية وإعلامية حول أهم نتائج البحث في ميدان الحبوب

ث - إعداد نشريات فنية حول تقنيات إنتاج الحبوب.

وقد تم إلى حد الآن إختيار الضيعات للقيام بالتجارب الميدانية كما تم تنظيم أيام إعلامية وتم إعداد مجموعة الأعمال التقنية لزراعة الحبوب التي سيقع إعتمادها من طرف الفنيين المعنيين بمتابعة وتأطير الفلاحين في إطار برنامج عمل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تنمية الحبوب.

السؤال (60) :

تسأل اللجنة عن مشروع تنقيح القانون العام للتعاضد وأسباب التأخير في إستصداره ؟

الجواب :

في اطار سعي الوزارة الى النهوض بالهياكل التعاضدية الفلاحية و توفير الضمانات اللازمة لتطوير أنشطتها و الرّفع من نجاعة تدخلاتها، تم إيلاء الاطار القانوني المنظم لهذه الهياكل عناية خاصة حيث تم تكوين فريق عمل عهد اليه بدراسة النصوص التشريعية و الترتيبية المنظمة للهياكل التعاضدية في قطاع الفلاحة . كما تم تدارس هذا الموضوع في اطار فريق عمل ضم مختلف الوزارات المشرفة على هذا الصنف من الهياكل بمشاركة المهنة (الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري و الغرف الفلاحية)، بالاضافة الى ادراجه كعنصر أساسي ضمن جدول أعمال الندوة الوطنية لتعاضديات الخدمات .

و قد أفضت هذه الدّراسات الى جملة من المقترحات الرّامية الى احكام الاطار المنظم لنشاط هذه الهياكل . و تنقسم هذه المقترحات حسب طبيعتها الى صنفين :

1) يتعلق الصنف الأول بالمقترحات التي لا يستوجب تجسيمها أي اجراء قانوني و التي تتعلق أساسا بتوضيح بعض الأحكام الحالية المتصلة بمساهمة التعاضديات في بعض الشركات التي لا تتنافى مع أنشطتها و التعامل مع الخواص و بمراقبة حسابات هذه الهياكل. وقد عملت الوزارة على توضيح هذه المسائل مبرزة أن الاطار الحالي لا يمنع مثل هذه المساهمات على أن تكون في نطاق نشاط الهياكل المعنية .

أما فيما يخص مراقبة الحسابات فإن تعيين مراقبي الحسابات تقتضيه أحكام المجلة التجارية و باعتبار أن الهياكل التعاضدية خاضعة لهذه الأحكام فإن تطبيقه من قبلها لا يستوجب أي اجراء اضافي .

2) أمّا الصنف الثاني من المقترحات والذي يقتضي أساسا إدخال بعض التعديلات على الأنظمة الأساسية للهياكل التعاضدية فقد شرع بعد في تجسيم البعض منها . و قد تم في هذا الصدد تعديل النظام الأساسي النموذجي لتعاضديات الخدمات الفلاحية ليشمل مصارف الصيد البحري و يضفي على نشاطها الصبغة القانونية . كما أن النظام الأساسي النموذجي للوحدات التعاضدية للانتاج الفلاحي قد شهد مؤخرا بعض التعديلات الرّامية إلى إحكام الرّقابة الادارية و المالية عند تصفية تلك الهياكل .

و من منطلق ايمان الوزارة بأهمية هذا الجانب الأساسي لنشاط تعاضديات الخدمات فان المجهودات لا تزال متواصلة لتعميق دراسة بعض المسائل المتعلقة بالاطار القانوني و انجازها في اطار برنامج تأهيل الأحكام التشريعية .

السؤال (62) :

إنّ إدماج المتكوّنين بمعاهد التكوين المهني الفلاحي ومعاهد التقنية الإقتصادية في الدورة الإقتصادية يلاقي صعوبات عديدة رغم الإجراءات الرئاسية المتعددة في هذا المجال. فهل لدى الوزارة خطة لتنشيط إنتداب المتكوّنين من طرف القطاع الخاص ؟

الجواب :

ترتكز خطة تنشيط إنتداب المتكونين بمعاهد التكوين المهني الفلاحي من طرف القطاع الخاص على توجّهين أساسيين :

1) يتمثّل التوجه الأول في تمكين المتخرجين من مقاسم من الأراضي الدولية المزمع وضعها تحت تصرف هذه الشريحة من الفنيين وذلك قصد الإنتصاب لحسابهم الخاص وبعث مشاريع تنموية على هذه المقاسم.

2) ويعتمد التوجه الثاني على تطوير مراكز التكوين المهني الفلاحي بما يجعلها أكثر تلائما مع متطلبات القطاع الفلاحي وذلك عبر :

أ) تشريك المهنة في تحديد حاجياتها بما يضمن تشغيل المتكونين .

ب) صياغة البرامج التكوينية تماشيا مع حاجيات المهنة و القانون التوجيهي للتكوين المهني الصادر في 17 فيفري 1993.

ج) تأهيل المؤسسات والفضاءات البيداغوجية .

د) تأهيل الموارد البشرية من خلال برنامج خاص لرسكلة إطار المكونين إبتداء من شهر جانفى 1998 بمعدل يومين كل شهر .

هـ) تشريك البحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي ووزارة التكوين المهني والتشغيل في صياغة برامج التكوين .

و) الرفع من مستوى انتداب التلاميذ :

. بالنسبة لشهادة الكفاءة المهنية :

يخوّل الترسيم بأحد المسالك التي تختم بشهادة الكفاءة المهنية للمترشحين :

-الذين أنهوا مرحلة التعليم الأساسي على الأقل ،

-أو الذين تابعوا بنجاح تكوينا تمهيديّا أو دروسا تحضيريّة بما يتماشى ومحتوى الفقرة الثالثة من الفصل 14 من القانون عدد 10 لسنة 1993 المؤرّخ في 17 فيفري 1993 المشار إليه أعلاه .

. بالنسبة للمؤهل التقني المهني :

يخوّل الترسيم بأحد المسالك التي تختم بمؤهّل التقني المهني للمترشحين :

- الذين أنهوا المرحلة الأولى من التعليم الثانوي ،
- أو الذين أحرزوا معدلا لا يقل عن 12 من 20 في شهادة الكفاءة المهنية في أختصاص مماثل ، وذلك في حدّ أقصاه 30 % من مواطن التكوين المزمع تسديدها.

. بالنسبة للمؤهل التقني السامي :

يخول الترسيم بأحد المسالك التي تختم بمؤهل التقني السامي للمترشحين :

-المحرزين على البكالوريا أو على شهادة معادلة ،

-أو المحرزين على مؤهل التقني المهني في اختصاص مماثل بمعدل لا يقل عن 12 من 20 ، وذلك في حدّ أقصاه 30 % من مواطن التكوين المزمع تسديدها.

ز) فتح المراكز والمعاهد الفلاحية لإعادة تكوين ورسكلة ودعم تأطير المتدخلين في القطاع الفلاحي من مرشدين وعملة ومستغلين وفنيين فلاحيين .

السؤال (63) :

في مجال تحسين الوضع العام للقطاع الفلاحي وجب إرساء نظام تأمين شامل ضدّ الجوائح الطبيعية. فما هي خطّة الوزارة في هذا المجال ؟

الجواب :

يجدر التذكير أنه في سنة 1986 أحدث الصندوق التعاوني لجبر الأضرار الفلاحية قصد تعويض جزء من النفقات الزراعية التي صرفت من طرف الفلاح المتضرر (بذور - أسمدة - خدمات الأرض - إبادة الأعشاب) من جراء الجفاف.

ويشمل التعويض في مرحلة أولى زراعات الحبوب بالشمال وبعض ولايات الوسط (بعض معتمديات ولايات القيروان والقصرين والمهدية وسوسة) غير أن هذا الصندوق لم يدخل حيز التنفيذ نظرا لإرتفاع المساهمة المطلوبة من الفلاح والمقدرة بـ 6 ٪ من المصاريف الزراعية.

وفي نطاق خطة النهوض بقطاع الحبوب التى تم إقرارها خلال سنة 1996 وتنفيذا لقرار المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 1996/11/22 حول تنشيط الصندوق تم تكوين لجنة تحت إشراف وزارة المالية تضم كل الأطراف المعنية تقوم حاليا بإعداد ملفا في الغرض.

السؤال (64) :

في نطاق العمل على تحقيق التكامل بين الفلاحة والصناعة، تسأل اللجنة عن الزراعات الصناعية المتواجدة وما هي خطة الوزارة لدعم وتنمية هذا القطاع ؟

الجواب :

يبقى اللفت السكري والتبغ من أهم الزراعات الصناعية الموجودة ببلادنا حيث لم تتمكّن الزراعات الأخرى من إثبات وجودها على الرّغم من تعدّد المحاولات لإدخالها على غرار القطن وعبادة الشمس وذلك نظرا لظهور عدّة إشكاليات تتعلّق بالتسويق والتصنيع والأسعار.

أمّا بالنسبة إلى المستقبل، وباعتبار إنصهار السياسة الفلاحية في إطار التوجّه التحرّري للإقتصاد، فإنّ كلّ ميادين الإنتاج والأنشطة تحظى بالعناية اللازمة شريطة أن تتوفّر فيها ميزة تفاضلية تمكّنها من فرض نفسها والصمود في السوق الداخلية وكذلك في الأسواق الخارجية.

وعلى هذا الأساس، بإمكان الزراعات الصناعية التي لم تتمكّن من فرض نفسها ومكانتها حاليا أن يقع إدخالها مستقبلا إذا ما تبيّن أنها مجزية للفلاح ولها ميزة تفاضلية وأثبتت البحوث والتجارب الميدانية تأقلمها مع ظروفنا المناخية.

السؤال (65) :

تسأل اللجنة عمّا وصلت إليه الوزارة في خوصصة المؤسسات الإنتاجية والخدماتية التابعة لها ؟

الجواب :

في إطار تخلي الدولة عن الأنشطة التنافسية والتجارية شهدت السنة الحالية مواصلة تجسيم قرارات لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية بخصوص المنشآت التي وقع ضبطها في إطار برنامج خوصصة هذه المنشآت والذي يرتكز أساسا على تنفيذ برامج التطهير الإجتماعي والتفويت في المباني والممتلكات التابعة للأنشطة التي تمّ التخلّي عنها.

وفي هذا المجال تضمن برنامج العمل لسنة 1997 :

. مواصلة تصفية المنشآت العاملة في قطاع الصيد البحري وشركات التصرف في أنشطة الحليب وصناعة المطاحن واستغلال المخابز والمنتوجات الفلاحية،
. إعادة هيكلة أنشطة الشركة القومية للزراعة الآلية وتركيز تدخّلها في المناطق الفلاحية التي تستوجب تدخل الشركة والتخلّي عن النشاط التجاري،
. إدراج شركة البذور العلفية ضمن البرنامج الوطني لخوصصة المنشآت العمومية.

أما بخصوص برنامج العمل لسنة 1998 فإنه سيرتكز على :

. مواصلة برنامج تصفية المنشآت العمومية ومنها بالخصوص :
  - الديوان القومي للصيد البحري
  - المؤسسة البحرية لإصلاح وصنع السفن
  - شركة تربية الماشية بطبرقة

. إعداد ملف حول تطهير الوضع المالي لكل من الشركة القومية للزراعات الآلية وشركة التنمية الفلاحية والتمور،
. مواصلة دراسة ملف خوصصة شركة المراعي والبذور.

السؤال (66) :

تطلب اللجنة مدّها بتقييم لتنفيذ الإستراتيجيات الخاصة بقطاع الإنتاج.

الجواب :

أعدت وزارة الفلاحة جملة من الإستراتيجيات لأهم المواد الأساسيّة تهدف إلى الرفع في الإنتاج وتحقيق الإكتفاء الذاتي في الحبوب والزياتين والألبان واللحوم الحمراء والبطاطا والطماطم وقد حددت هذه الإستراتيجيات الآليات الكفيلة بضمان بلوغ الأهداف المرسومة.

يمكن تقييم مدى تنفيذ هذه الإستراتيجيات على النحو التالي :

I - إستراتيجية الحبوب :

. تهدف الخطة التي اقرها المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 22 نوفمبر 1996 إلى الإرتقاء بالمعدل السنوي لإنتاج الحبوب من 13 مليون قنطار كمعدل للعشرية 86-95 إلى 25 مليون قنطار خلال العشرية القادمة . وسوف تتأتى هذه الزيادة في الإنتاج عبر مضاعفة المردودية باعتبار إستقرار المساحات المخصصة للحبوب علما وأن مساحة الحبوب المروية ستمر خلال العشرية المقبلة من 60 ألف هكتار إلى 92 ألف هكتار حيث سيبلغ معدل المردودية بها 55 ق/هك.

. عناصر الخطة ومدى تقدم الإنجاز :

ترتكز هذه الخطة على عدة عناصر منها التأطيرية والتقنية والتشجيعية :

1 ـ العناصر التأطيرية والتقنية :

أ ـ بعث المركز الفني للحبوب قصد ضمان ربط الصلة بين هياكل البحث من جهة والفلاحين من جهة أخرى . وقد أوكلت لهذا المركز مهمة ضمان ملاءمة نتائج البحث في مجال اختيار الأصناف وتقنيات الإنتاج ووضعها على ذمة المنتجين في شكل مراجع فنية واقتصادية تتماشى مع خاصيات مختلف الجهات والمستغلات كما سيساهم هذا المركز في تكوين الفنيين المختصين في تأطير قطاع الحبوب.

ونظرا للدور الهام الذي سيلعبه هذا المركز والآمال المعلقة عليه ، فقد بادرت وزارة الفلاحة بتركيز مجلس إدارته يوم 23 جويلية 97 لضمان انطلاق أشغاله مع بداية موسم 98/97.

هذا وقد تم إعداد القرار المتعلق بإحداثه ووقع ضبط برنامج العمل الذي سيقوم به المركز خلال موسم 98/97.

كما تمت مراسلة وزارة المالية لرصد اعتمادات التركيز الأولى ضمن ميزانية صندوق تنمية القدرة التنافسية.

ب - بعث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تنمية الحبوب متكونة من وحدة مركزية و 12 خلية تأطير وه تابعة جهوية بالولايات المتخصصة في إنتاج الحبوب. وتتولى هذه الوحدة الإحاطة الفنية والإقتصادية بالمستغلات القابلة للتكثيف وذلك بالعمل على نشر نتائج البحوث التطبيقية التي يمدها بها المركز الفني للحبوب.

ويتمثل الهدف في تدعيم وتكثيف الإحاطة بـ 350 ألف هكتار بمناطق الشمال لبلوغ معدل إنتاجية بـ 30 ق/هك مقابل 18 ق/هك حاليا. أما بالنسبة إلى بقية المستغلات، فسيقع تأطيرها عن طريق البرامج العادية للإرشاد .

وسيشمل برنامج تدخل هذه الوحدة كذلك ولايات الوسط المتخصصة في زراعة الحبوب المروية كالقيروان والقصرين وسيدي بوزيد عبر تدعيم الإحاطة بالمزارعين للتوسع في المساحات والترفيع في الإنتاجية

وقد تم تركيز هذه الخلايا بالجهات التي قامت بضبط قائمات الفلاحين الذين سيشملهم المشروع وهي الآن بصدد القيام باستقصاء لعينة من هؤلاء الفلاحين قصد تشخيص وضعيتهم الحالية والتعرف على أهم العوائق والصعوبات التي تعترضهم.

2 - العناصر التشجيعية :

- تغطية المخاطر المتعلقة بزراعة الحبوب عبر تنشيط الصندوق التعاوني لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية . وقد تكونت لجنة تحت إشراف وزارة المالية لدراسة التعديلات اللازمة لمراجعة النصوص الخاصة بالصندوق وتحديد مساهمة الدولة والمنتفعين بهذا الصندوق.

- حذف سقف منحة الإستثمار المخولة للتعاضديات في إطار مجلة تشجيع الإستثمارات والمحددة بـ 100 ألف دينار وذلك تشجيعا لتكوين تعاضديات خدمات في مجال الميكنة الفلاحية.مع العلم أنه تم في هذا المجال تنقيح الأمر المتعلق بتصنيف الاستثمارات بمقتضى الأمر الصادر تحت عدد 118 لسنة 1997 المؤرخ في 20 جانفي 1997.

II- إستراتيجية الزياتين :

. تهدف الإستراتيجية إلى :

- الرفع في الإنتاج من 153 ألف طن من الزيت (معدل المخطط الثامن) إلى 240 ألف طن من الزيت في سنة 2007 وذلك بإحكام إستعمال مدخلات الإنتاج والتحكم في التقنيات الزراعية والضغط على تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة إلى جانب بعث غراسات جديدة بالمناطق الملائمة وتكثيفها وتطوير إنتاج الشتلات الجيدة.

- العمل على تقليص التفاوت بين المواسم وإيجاد معادلة دائمة بين قدرات الإنتاج وذلك عبر الصادرات ودفع الإستهلاك الداخلي وتكوين مخزون إستراتيجي من الزيت لضمان إستمرار تواجد المنتوج في الداخل والخارج.

- إعادة هيكلة القطاع وإضفاء الشفافية والصبغة التنافسية عليه.

- إيلاء قطاع زيتون المائدة عناية خاصّة لإستغلال الفرص المتاحة فيه.

. تقدم الخطة :

منذ إنطلاق هذه الإستراتيجية وبفضل العناية التي يحظى بها القطاع كان تجاوب الفلاحين كليا مع تنفيذ عناصر الإستراتيجية ويتجلي ذلك من خلال المؤشرات التالية :

- تنفيذ 80٪ من عناصر العناية بالإنتاج.
- تجاوز الأهداف المرسومة لبعث الغراسات الجديدة.
- إرتفاع سريع للإنتاج وتحقيق مستويات قياسية.
- تطوير النسيج الصناعي وتحسين في نوعية الزيت.
- دفع الصادرات وتسجيل الدخول الفعلي للخواص في هذا النشاط.

III- إستراتيجية الألبان :

. تهدف الخطة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من الألبان في حدود سنة 2000 بفضل التطور المرتقب في إنتاج الحليب الذي سيرتقي من 523 ألف طنا سنة 1994 إلى 790 ألف طن سنة 2000.

هذا وقد تم إعداد القرار المتعلق بإحداثه ووقع ضبط برنامج العمل الذي سيقوم به المركز خلال موسم 98/97.

كما تمت مراسلة وزارة المالية لرصد اعتمادات التركيز الأولى ضمن ميزانية صندوق تنمية القدرة التنافسية.

ب - بعث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تنمية الحبوب متكونة من وحدة مركزية و 12 خلية تأطير وه تابعة جهوية بالولايات المتخصصة في إنتاج الحبوب. وتتولى هذه الوحدة الإحاطة الفنية والإقتصادية بالمستغلات القابلة للتكثيف وذلك بالعمل على نشر نتائج البحوث التطبيقية التي يمدها بها المركز الفني المحبوب.

ويتمثل الهدف في تدعيم وتكثيف الإحاطة بـ 350 ألف هكتار بمناطق الشمال لبلوغ معدل إنتاجية بـ 30 ق/هك مقابل 18 ق/هك حاليا. أما بالنسبة إلى بقية المستغلات، فسيقع تأطيرها عن طريق البرامج العادية للإرشاد .

وسيشمل برنامج تدخل هذه الوحدة كذلك ولايات الوسط المتخصصة في زراعة الحبوب المروية كالقيروان والقصرين وسيدي بوزيد عبر تدعيم الإحاطة بالمزارعين للتوسع في المساحات والترفيع في الإنتاجية

وقد تم تركيز هذه الخلايا بالجهات التي قامت بضبط قائمات الفلاحين الذين سيشملهم المشروع وهي الآن بصدد القيام باستقصاء لعينة من هؤلاء الفلاحين قصد تشخيص وضعيتهم الحالية والتعرف على أهم العوائق والصعوبات التي تعترضهم.

2 - العناصر التشجيعية :

- تغطية المخاطر المتعلقة بزراعة الحبوب عبر تنشيط الصندوق التعاوني لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية . وقد تكونت لجنة تحت إشراف وزارة المالية لدراسة التعديلات اللازمة لمراجعة النصوص الخاصة بالصندوق وتحديد مساهمة الدولة والمنتفعين بهذا الصندوق.

- حذف سقف منحة الإستثمار المخولة للتعاضديات في إطار مجلة تشجيع الإستثمارات والمحددة بـ 100 ألف دينار وذلك تشجيعا لتكوين تعاضديات خدمات في مجال الميكنة الفلاحية.مع العلم أنه تم في هذا المجال تنقيح الأمر المتعلق بتصنيف الاستثمارات بمقتضى الأمر الصادر تحت عدد 118 لسنة 1997 المؤرخ في 20 جانفي 1997.

II- إستراتيجية الزياتين :

. تهدف الإستراتيجية إلى :

- الرفع في الإنتاج من 153 ألف طن من الزيت (معدل المخطط الثامن) إلى 240 ألف طن من الزيت في سنة 2007 وذلك بإحكام إستعمال مدخلات الإنتاج والتحكم في التقنيات الزراعية والضغط على تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة إلى جانب بعث غراسات جديدة بالمناطق الملائمة وتكثيفها وتطوير إنتاج الشتلات الجيدة.

- العمل على تقليص التفاوت بين المواسم وإيجاد معادلة دائمة بين قدرات الإنتاج وذلك عبر الصادرات ودفع الإستهلاك الداخلي وتكوين مخزون إستراتيجي من الزيت لضمان إستمرار تواجد المنتوج في الداخل والخارج.

- إعادة هيكلة القطاع وإضفاء الشفافية والصبغة التنافسية عليه.

- إيلاء قطاع زيتون المائدة عناية خاصّة لإستغلال الفرص المتاحة فيه.

. تقدم الخطة :

منذ إنطلاق هذه الإستراتيجية وبفضل العناية التي يحظى بها القطاع كان تجاوب الفلاحين كليا مع تنفيذ عناصر الإستراتيجية ويتجلي ذلك من خلال المؤشرات التالية :

- تنفيذ 80٪ من عناصر العناية بالإنتاج.
- تجاوز الأهداف المرسومة لبعث الغراسات الجديدة.
- إرتفاع سريع للإنتاج وتحقيق مستويات قياسية.
- تطوير النسيج الصناعي وتحسين في نوعية الزيت.
- دفع الصادرات وتسجيل الدخول الفعلي للخواص في هذا النشاط.

III- إستراتيجية الألبان :

. تهدف الخطة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من الألبان في حدود سنة 2000 بفضل التطور المرتقب في إنتاج الحليب الذي سيرتقي من 523 ألف طنا سنة 1994 إلى 790 ألف طن سنة 2000.

. ويتطلب هذا التطور المتوقع :

- تحسين الإنتاجية بنسبة 2،6٪ سنويا.

- تطور القطيع وخاصة الأبقار المؤصلة من 124 ألف رأسا (أنثى منتجة) سنة 1994 إلى 179 ألف أنثى منتجة سنة 2000.

. تقدم الخطة :

- تطور قطيع الأبقار المؤصل : 600 144 أنثى منتجة. (نسبة الإنجاز 81٪ من القطيع المرتقب سنة 2000.)

- تحسين الإنتاجية : 2.6٪ سنويا.

- إنتاج الحليب : 615 ألف طنا سنة 1996 (نسبة الإنجاز 78٪ من الإنتاج المرتقب سنة 2000.)

- نسبة الإكتفاء الذاتي من الألبان : 85٪ سنة 1996 مقابل 77٪ لتوقعات الخطة.

- تطور الكميات المجمعة والمصنعة : 305 ألف طن سنة 1996 (نسبة الإنجاز 66٪ من الكميات المرتقبة سنة 2000.)

- تطور شبكة تجميع الحليب : تعدّ شبكة تجميع الحليب حاليا 220 مركزا بطاقة إستيعاب جملية 1296 ألف لتر متجاوزة طاقة الإستيعاب المبرمجة لسنة 2000 (1075 ألف لتر).

IV- إستراتيجية اللحوم :

. تهدف الخطة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء في حدود سنة 2000 بفضل التطور المرتقب في إنتاج اللحوم الذي يمرّ من 570 96 طنا سنة 1994 إلى 133 ألف طنا سنة 2000.

. تقدم الخطة :

- تطور قطيع الأبقار الجملي :

* 373،20 ألف أنثى منتجة أي بنسبة إنجاز : 92،3٪.

- تطور قطيع الأغنام :

* 3980 ألف أنثى منتجة بنسبة إنجاز : 110٪.

- تطور قطيع الماعز :

* 833 ألف أنثى منتجة بنسبة إنجاز : 108،2٪.

- إنتاج اللحوم :

* لحوم الأبقار :

. 52 ألف طن بنسبة إنجاز : 91،4٪.

* لحوم الأغنام :

. 100 45 طن بنسبة إنجاز : 102٪.

* لحوم الماعز :

. 8000 طن بنسبة إنجاز : 112،6٪.

وبذلك تكون نسبة تغطية حاجيات البلاد من اللحوم الحمراء 94٪.

V- إستراتيجية البطاطا :

1 - إنتاج البذور :

. الهدف : بلوغ الإكتفاء الذاتي من بذور البطاطا سنة 1999 المقدرة بـ20 ألف طن من بذور صنف A.

. تقدم الخطة:

بلغ إنتاج البذور الممتازة المحلية 30 ٪ من حاجياتنا للموسمين البدري والفصلي . ورغم تطور الكميات المنتجة خلال السنوات الأخيرة والتى تراوحت بين 7 و 8 آلاف طن فإن إنتاج البذور قد سجل تأخيرا مقارنة بما رسم بالخطة حيث كان من المفروض بلوغ 12500 طن بداية من سنة 1996.

ويعزى هذا التأخير إلى الأسباب التالية :

- إقتصار التدخل لإنتاج البذور في كل مراحلها على متدخل أساسي واحد متمثل في المجمع المهني المشترك للخضر مع تدخل محتشم لديوان الأراضي الدولية منذ سنة 1996 لإكثار البذور E وغياب الخواص كمتدخلين مستقلين كما ورد بالخطة رغم بعث خط تمويل خاص بإنتاج البذور.

- تخوف المتدخلين الخواص من الخوض في مجال البذور نظرا لمردودية المشروع الإيجابية على مدى المتوسط لا على المدى القصير كالمشاريع في المجالات الأخرى .

-إرتفاع كلفة البذور نظرا لإرتفاع كلفة خزنها لمدة طويلة بالتبريد.

- ضعف إقبال المنتجين لمادة االبطاطا على إستعمال البذور المحلية نظرا لإقتناعهم بجدوى البذور الموردة من جهة وسيطرة الخواص على مسالك توزيع هذه البذور الموردة بالإعتماد على آليات مختلفة.

- إن إعفاء البذور الموردة من الأداءات الجمركية والأداء على القيمة المضافة يحول دون إقبال المستثمرين الخواص على إقتحام ميدان الإكثار ولكنه في نفس الوقت يمثل حافزا للمنتجين للإقبال على تعاطي هذه الزراعة، وبالتالى توفير حاجيات السوق من بطاطا الإستهلاك.

2 - بطاطا الإستهلاك :

. تهدف الخطة إلى بلوغ الإكتفاء الذاتي من بطاطا الإستهلاك سنة 1996 وذلك ببذر 18 ألف هكتار كمساحة جملية لكل المواسم وإنتاج جملي يقدر بـ 302 ألف طن بحيث يكون معدل الإنتاج 16.8 طن / هك .

. تقدم الخطة :

بلغ معدل المساحات المنجزة خلال الثلاثية الأخيرة حوالي 20500 هك مقابل 18 ألف هك على مستوى الخطة أي بزيادة 2500 هك . أما بالنسبة لمعدل الإنتاج لنفس الفترة فقد كان في حدود مارسم بالخطة حيث قارب 300 ألف طن .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بلوغ هذا الإنتاج كان نتيجة التوسع في المساحات وخاصة الآخر فصلية منها بالأساس .

ورغم الوصول إلى تحقيق هذا الإنتاج فقد تم اللجوء إلى توريد بعض الكميات من بطاطا الإستهلاك وذلك نتيجة إتلاف جزء هام من المنتوج الوطني المخزن بسبب عدم تحكم المنتجين في تقنيات الخزن التقليدي خاصة عند وجود آفة الملديو في السنوات الممطرة وآفة السوس في السنوات الجافة وعزوف الخواص عن خزن البطاطا في المخازن المبردة نظرا لإرتفاع كلفة الخزن من جهة وتحديد سعر البيع عند الترويج .

كما تجدر الإشارة إلى المجهودات التى قامت بها الوزارة تنفيذا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية القاضية بتكوين مخزون إستراتيجي من البطاطا الفصلية للموسم الأخير 1996 /1997 لسد النقص دون اللجوء إلى توريد بطاطا الإستهلاك، وهو ما تمّ فعلا حيث لم يقع اللجوء إلى توريد بطاطا الإستهلاك خلال فترة الربط بين المواسم.

VI - إستراتيجية الطماطم :

. الهدف : ترمي الخطة الوطنية لبلوغ الإكتفاء الذاتي من الطماطم إلى :

- تغطية حاجيات الإستهلاك من الطماطم الطازجة ومن معجون الطماطم وتكوين مخزون إحتياطي وتدعيم التصدير نحوالأسواق التقليدية وإستشراف أسواق أخرى.
- تحسين المردود ليبلغ 30 طن/ هك سنة 2000 .

. تقدم الخطة :

- على مستوى المردود بلغ خلال سنتي 1995 و1996 ، 31،5 طن/هك و33،5 طن/هك تباعا مقابل 25 طن/هك و26 طن/هك رسم على مستوى الخطة.

- أما على مستوى الإنتاج الجملي للطماطم الطازجة فقد بلغ خلال سنتي 95 و96 حوالي 640 ألف طن و750 ألف طن تباعا مقابل 575 ألف طن و540 ألف طن رسمت بالخطة وقد مكن هذا الإنتاج من الحصول على 77،7 ألف طن و100 ألف طن من معجون الطماطم.

وكان للصعوبات والعراقيل التي عاشها منتجو الطماطم خلال موسم 1996 وخاصة التأخير الحاصل في إستخلاص مستحقات الكثير منهم، الأثر الكبير على موسم 1997 حيث تراجعت المساحات المنجزة من الطماطم المعدة للتحويل إلى 19500 هك مقابل 21500 هك بالخطة. كما كان لموجة الحرارة والشهيلي التي إجتاحت البلاد خلال شهري جوان وجويلية الأثر السلبي على الإنتاج حيث لم يبلغ سوى 555 ألف طن مقابل توقعات أولية في ظروف مناخية عادية بـ 650 ألف نتيجة تحسن الإنتاجية ومقابل 580 ألف طن على مستوى الخطة.

- أما بالنسبة لمساحات الطماطم التي تروى بواسطة الطرق المقتصدة لمياه الري فهي في تزايد متواصل لإقتناع المنتجين بجدواها الإقتصادية خاصة وقد بلغت هذه المساحات على التوالي 90 هك، 1800 هك، و2543 هك خلال سنوات 1995، 1996 و1997 .

وقد مكن إنتاج موسم 1997 من الحصول على حوالي 63 ألف طن من معجون الطماطم بالإضافة إلى مخزون بـ 17 ألف طن من موسم 1996.

- على مستوى التصدير بلغت صادراتنا 4000 طن خلال سنة 1995 منها 3800 طن إلى القطر الليبي و7660 طن خلال سنة 1996.

وقد تم سنة 1997 تصدير 4650 طن نحو ليبيا والعراق وينتظر تصدير ما تبقى من تعهداتنا لهذه السنة المقدرة بـ 15 ألف طن.

- هذا وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الطماطم المعدة للتحويل لازال يتطلب :
. مزيد العمل قصد ضمان الشفافية في المعاملات بين جميع الأطراف المتدخلة في القطاع.
. التعامل بواسطة عقود الإنتاج بين المنتج والمحول إذ هي الضامن الوحيد لحقوق الطرفين حيث أنها تعتمد كميات معينة من الطماطم الطازجة بسعر مرجعي يضبط في بداية الموسم .

السؤال (67) :

تطلب اللجنة توضيحا عن الأسباب التي تحول دون توريد بعض المشاتل من الخارج خاصة الأشجار المثمرة (حب الملوك- القوارص) التي ليس بإمكان الإنتاج الداخلي توفيرها.

الجواب :

في إطار الإجراءات الوقائية لحماية غابات القوارص من خطر تسرب بعض الأمراض الفيروسية والآفات المضرّة الخطيرة التي من شأنها أن تفتك بالغراسات قامت الوزارة بأخذ إجراءات قانونية لمنع توريد مشاتل القوارص بأنواعها بما في ذلك الطعوم والثمار من كلّ البلدان .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الإجراء لا ينطبق على مؤسّسات البحث العلمي وذلك حتّى يتسنّى لها إثراء الثروة السلاليّة بالأنواع الجديدة . وفي هذا المجال قامت هياكل البحث الفلاحي بتوريد شتلات من أصناف جديدة وهي الان بصدد المتابعة قصد التثبّت من حالتها الصحيّة قبل الشروع في عمليات إكثارها .

أمّا في ما يتعلّق بمشاتل حب الملوك فتجدر الإشارة إلى أنّ القوانين الجاري بها العمل لا تمنع إدخال هذه الشتلات من الخارج بل تنصّ على إحترام بعض الشروط الصحيّة نخصّ بالذكر منها أن تكون الشتلات مثبّتة رسميّا ويتطلب هذا التثبت أن تكون النباتات خاضعة لفحوص رسميّة وخالية من العناصر الحيويّة المضرة المنصوص عليها بالفصل الأول من القرار المؤرّخ في 10 أوت 1992 والمتعلّق بقائمة آفات الحجر الزراعي .

السؤال (68) :

تسأل اللجنة عن توجهات الوزارة في خصوص تسعيرة مياه الري بالمناطق السقوية العمومية ؟

الجواب :

تعتبر تسعيرة مياه الريّ في المناطق السقوية العمومية احدى العناصر ذات الطابع الإقتصادي المعتمدة ضمن خطّة ترشيد استعمال المياه وذلك للحدّ من الإستغلال المفرط لهذه المياه وتأكيدا على قيمتها الإقتصادية ووجوب تثمينها.

وتعتمد السياسة السعرية المنتهجة من طرف وزارة الفلاحة على التوجهات التالية :

- ضبط التسعيرة حسب القيمة الإقتصادية للمزروعات المروية وحسب تكلفة استغلال المياه .
- انتهاج تسعيرة تفاضلية لتدعيم التكثيف الزراعي داخل المناطق السقوية الحديثة العهد ، أو لتشجيع الزراعات الإستراتيجية مثل زراعة اللّفت السكري أو لتشجيع استخدام المياه المعالجة .
- الرّفع من تسعيرة مياه الريّ سنويا بنسبة 15 بالمائة حتى تتمكن المندوبيات الجهوية والجمعيات المائية من تحسين المداخيل اللاّزمة لعمليات التشغيل والصيانة ، والهدف على المدى الطويل من هذا الإجراء هو التوصل الى توازن مصاريف ومداخيل التصرف في شبكات الريّ دون الإضرار بالتنمية الفلاحية داخل المناطق السقوية . وبصفة غير مباشرة يصبح الترفيع في سعر المياه حافزا للفلاّحين على اتباع طرق الريّ المقتصدة .

هذا ، ويبلغ حاليا معدّل التكلفة المباشرة لمياه الري بالمناطق السقوية العمومية قرابة 80 مليما للمتر المكعب ، وذلك دون اعتبار عناصر كلفة تعبئة الموارد المائية من سدود وغيرها ، واستثمارات تهيئة هذه المناطق والصيانة الكبرى والدورية التي لا تزال تتحمّلها ميزانية الدولة . وتختلف هذه التكلفة حسب الجهات ومصادر المياه وهي تتراوح من 35 الى 194 مليما للمتر المكعب .

ونظرا لأهمية تسعيرة المياه في تطوير إستغلال المناطق السقوية ودعما لسياسة ترشيد المياه، شرعت وزارة الفلاحة في إعداد دراسة معمقة حول السياسة السعرية لمياه الري بالمناطق السقوية العمومية تهدف بالأساس إلى ضبط نظام التسعيرة وآفاقها وذلك برسم أسس السياسة السعرية المستقبلية وجدوى مراجعة الأسعار حسب كلفة إستغلال شبكات الري مع إعتبار الظروف الإقتصادية والإجتماعية للفلاحين في المناطق السقوية.

السؤال (68) :

تسأل اللجنة عن توجهات الوزارة في خصوص تسعيرة مياه الري بالمناطق السقوية العمومية ؟

الجواب :

تعتبر تسعيرة مياه الريّ في المناطق السقوية العمومية احدى العناصر ذات الطابع الإقتصادي المعتمدة ضمن خطّة ترشيد استعمال المياه وذلك للحدّ من الإستغلال المفرط لهذه المياه وتأكيدا على قيمتها الإقتصادية ووجوب تثمينها.

وتعتمد السياسة السعرية المنتهجة من طرف وزارة الفلاحة على التوجهات التالية :

- ضبط التسعيرة حسب القيمة الإقتصادية للمزروعات المروية وحسب تكلفة استغلال المياه .
- انتهاج تسعيرة تفاضلية لتدعيم التكثيف الزراعي داخل المناطق السقوية الحديثة العهد ، أو لتشجيع الزراعات الإستراتيجية مثل زراعة اللّفت السكري أو لتشجيع استخدام المياه المعالجة .
- الرّفع من تسعيرة مياه الريّ سنويا بنسبة 15 بالمائة حتى تتمكن المندوبيات الجهوية والجمعيات المائية من تحسين المداخيل اللاّزمة لعمليات التشغيل والصيانة ، والهدف على المدى الطويل من هذا الإجراء هو التوصل الى توازن مصاريف ومداخيل التصرف في شبكات الريّ دون الإضرار بالتنمية الفلاحية داخل المناطق السقوية . وبصفة غير مباشرة يصبح الترفيع في سعر المياه حافزا للفلاّحين على اتباع طرق الريّ المقتصدة .

هذا ، ويبلغ حاليا معدّل التكلفة المباشرة لمياه الري بالمناطق السقوية العمومية قرابة 80 مليما للمتر المكعب ، وذلك دون اعتبار عناصر كلفة تعبئة الموارد المائية من سدود وغيرها ، واستثمارات تهيئة هذه المناطق والصيانة الكبرى والدورية التي لا تزال تتحمّلها ميزانية الدولة . وتختلف هذه التكلفة حسب الجهات ومصادر المياه وهي تتراوح من 35 الى 194 مليما للمتر المكعب .

ونظرا لأهمية تسعيرة المياه في تطوير إستغلال المناطق السقوية ودعما لسياسة ترشيد المياه، شرعت وزارة الفلاحة في إعداد دراسة معمقة حول السياسة السعرية لمياه الري بالمناطق السقوية العمومية تهدف بالأساس إلى ضبط نظام التسعيرة وآفاقها وذلك برسم أسس السياسة السعرية المستقبلية وجدوى مراجعة الأسعار حسب كلفة إستغلال شبكات الري مع إعتبار الظروف الإقتصادية والإجتماعية للفلاحين في المناطق السقوية.

تطوّر التسعيرة السنويّة لمياه الرّي

الولاية	مصدر المياه	المساحة (هك)	التسعيرة السنوية (مليم/متر مكعب)							ملاحظات
			1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	
أريانة	مياه الشمال	30580	38	44	51	60	69	79	91	
	المياه المعالجة سكرة	600	41	44	51	60	69	69	69	
	المياه المعالجة برج الطويل	3200							31	
بن عروس	مياه الشمال	4000	50	58	60	62	68	78	90	
	المياه المعالجة	1000				50	55	50	53	
نابل	آبار عميقة	1365		36	42	46	51	59	63	
	مياه الشمال	7958	45	47	50	54	59	68	78	
	سدود	598	37	39	42	46	51	59	68	مناطق سقوية جديدة
	سدود	6590	34	36	38	43	48	55	63	مناطق سقوية قديمة
	المياه المعالجة					46	51	59	59	
بنزرت	سدود	2940	38	44	51	60	69	79	91	
باجة	سدود	4905	38	44	48	53	61	69	79	زراعات لفت سكري
	سدود		50	56	59	63	72	83	95	زراعات أخرى
	سدود					80	90	100	120	خارج المناطق السقوية
جندوبة	سدود	22813	33	38	42	48	55	63	73	زراعات لفت سكري
	سدود		58	58	58	64	70	81	93	زراعات أخرى
سليانة	سدود	4000								سد سليانة
	سدود	1250	39	46	49	57	66	76	87	سد لخماس
الكاف	سدود	2700	33	38	40	40				جمعيات مائية
سوسة	آبار عميقة	43		50	58	68	AIC	AIC	AIC	جمعيات مائية
	المياه المعالجة	205		37	45	45	45	45	50	
	سدود	1873	43	50	58	68	78	90	104	نبهانة
	سدود			53	61	71	81	94	120	خارج المناطق السقوية
							370	425	500	استعمال غير فلاحي
المنستير	آبار عميقة									جمعيات مائية
	المياه المعالجة	100					0	0	0	
	سدود	2260	43	50	58	68	78	89	103	نبهانة
							83	94	109	خارج المناطق السقوية
المهدية	آبار عميقة	334	43	50	58	78	78	90	104	مناطق ساحلية
	آبار عميقة	711	30	37	43	58	60	70	81	مناطق داخلية
القيروان	آبار عميقة	4529		40	46	46	53	61	61	
	سدود	1326	34	40	46	46	53	61	61	نبهانة عين بومرة
	سدود						42	48	48	سيدي سعد 2
	سدود	4556	29	34	41	41	48	55	55	سيدي سعد 1 و الهوارب
	المياه المعالجة					27	32	32	32	
القصرين	آبار عميقة و سدود	1877	25	30	38	38	46	56		
	سدود	1052	25	30	38	38	46	56		
سيدي بوزيد	آبار عميقة	2255	33	38	42	42	42	50		
قفصة	آبار عميقة	1979	18	20	20	20	20	24	28	سعر البيع من الإدارة إلى الجمعيات
قبلي	آبار عميقة	1400	19	23	27	33	33	38	38	سوق الأحد /منصورة/ جديدة
توزر	آبار عميقة		18	20	22	24	24	30	AIC	جمعيات مائية
قابس	آبار عميقة		21	24	AIC	AIC	AIC	AIC	AIC	جمعيات مائية

السؤال (69) : الفصل (30) :

تلاحظ اللجنة إرتفاعا في المنحة المخصصة للمشاريع بـ 316:000 1 د ومنحة الهندسة بـ 563.200 د واللجنة تسأل عن دواعي هذه الزيادة ؟

الجواب :

يعزى الإرتفاع المسجل في منحتي المشاريع والهندسة إلى الإنعكاس المالي الناتج عن الزيادة في المرتبات (القسط الثاني والثالث)، مع العلم أن الإنعكاس المالي للقسط الثاني والذي يبتدأ مفعوله المالي في غرة جويلية 1997 يتم إحتسابه مدة 12 شهرا، أما القسط الثالث والأخير والذي يبتدأ مفعوله المالي في غرة جويلية 1998 فيتم إحتسابه لمدة ستة أشهر فقط.

السؤال (70) :الفصل (32) :

تسأل اللجنة عن دواعي الترفيع في منحة التصرف والتنفيذ بـ 545.000 .1د.

الجواب :

يعزى الإرتفاع السجل في منحة التصرف والتنفيذ إلى الإنعكاس المالي الناتج عن الزيادة في الأجور، (القسط الثاني والثالث)، مع العلم أن الإنعكاس المالي للقسط الثاني والذي يبتدأ مفعوله المالي في غرة جويلية 1997 يتم إحتسابه لمدة 12 شهر أما القسط الثالث والأخير والذي يبتدأ مفعوله المالي في غرة جويلية 1998 فيحتسب لمدة ستة أشهر فقط.

السؤال (71) : الفصل (71) :

تلاحظ اللجنة تخصيص إعتماد قدره 74 ألف دينار للإتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المختلفة . تسأل اللجنة عن هذه المؤسسات ؟

الجواب :

في نطاق التعاون الدولي وخاصة بروتوكول التعاون المبرم في 30 جانفي 1992 بين كتابة الدولة للبحث العلمي والمعهد الفرنسي للبحث العلمي للتنمية في مجال التعاون (أورستوم) وكذلك الإتفاق الإطاري المبرم بين وزارة الفلاحة والأورستوم في 31 مارس 1994 تم إبرام إتفاقيتي عمل :

1) بين المعهد المذكور والإدارة العامة للموارد المائية باعتماد قدره :42000 د.
2) بين نفس المعهد وإدارة التربة باعتماد قدره : 32000 د.

السؤال (72) :الفصل (80) :

تلاحظ اللجنة تخصيص إعتمادات جديدة للمنظمات التالية :

* الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه
* الإتحاد العربي لمنتجي الأسماك
* الصندوق عدد 9169 لمكافحة الجراد

واللجنة تسأل عن مهام هذه المؤسسات وعن تدخلاتها بالبلاد التونسية ؟

الجواب :

أ - الشبكة الاسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه

الشبكة الاسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه هي مؤسسة علمية تكنولوجية، تعمل تحت مظلة اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) المنبثقة عن دول منظمة المؤتمر الاسلامي والتي مقرها في إسلام آباد في الباكستان .

تم إنشاء الشبكة تنفيذا لقرار القمة الاسلامية الخامسة التي عقدت في الكويت خلال شهر جانفي 1987 حيث اتخذت الشبكة مقرا لها في عمان باستضافة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية.

كان عدد الدول الاعضاء المؤسسة للشبكة ثمانية دول وهي : تركيا والاردن ومصر ومالي والباكستان والنيجر و بنقلادش وتونس. ومنذ سنة 1994 أنضم لعضوية الشبكة كل من سوريا ولبنان والسودان وماليزيا وعمان. وبذلك يكون عدد الدول الاعضاء في الشبكة ثلاث عشرة دولة عربية إسلامية .

مع العلم أن عدة دول أخرى أعربت عن رغبتها في الانضمام لعضوية الشبكة.

أهداف الشبكة :

1 - تبادل المعلومات والتجارب وإدامة حوار مستمر فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في موضوع إدارة وتنمية مصادر المياه.

2 - المباشرة بتأسيس وإقامة بنك للمعلومات المتعلقة بالتطورات الحاصلة في مصادر المياه مع الاخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية للدول المشاركة فيه.

3 - التنسيق والتعاون في مجالات الاهتمام المشترك بهدف مساعدة الدول الاعضاء بعضها بعضا على بناء قدرة وطنية في مجال الانتاج الاقتصادي الخاص بالميدان العلمي الذي تتبناه الشبكة.

4 - المبادرة ببعث مشاريع بحث وتنمية مشتركة ومساعدة الدول الاعضاء في تدريب قوى بشرية عالية الكفاءة بالاضافة الى تقديم الاستشارات والخدمات.

يتألف موظفو الشبكة الدائمين من عدد محدود : المدير التنفيذي وثلاثة موظفين.

هذا وقد عقدت الشبكة مجلس إدارتها الاول في عمان في أفريل 1995، والثاني في أفريل 1997 كما عقد إجتماع المجلس التنفيذي في عمان في شهر جويلية 1996 . و أقرت في تلك الاجتماعات برامج لعمل الشبكة وبرامج التدريب النوعي.

وقد عقدت الشبكة العديد من الدورات التدريبية والندوات العلمية المتخصصة بالمياه، كما تقوم بإصدار وتوزيع نشرات دورية وتأليف ونشر الكتب والمراجع العلمية المتعلقة بموضوع تنمية وإدارة مصادر المياه.

يترتب على الدولة العضو بالشبكة رسوم سنوية مقدارها 3000 دولار امريكي ويستعمل جل هذا المبلغ في تغطية نفقات السفر والاقامة المترتبة عن مشاركة ممثل الدولة العضو في إجتماعات الشبكة الرسمية.

تحصل الدول مقابل عضويتها بالشبكة على عدة خدمات منها :

- برامج تدريب
- إستشارات علمية وتكنولوجية متخصصة بإدارة المياه وحمايتها من التلوث
- الزيارات العلمية للباحثين بين الدول الاعضاء
- الاستفادة من قواعد بيانات عن العلماء المسلمين والخبراء الدوليين.

و خلال إجتماع السلطة المسؤولة للشبكة في عمان سنة 1995 قررت اعفاء الدول الاعضاء بالشبكة التي تخلفت عن دفع رسوم العضوية بها للاعوام السابقة عن عام 1995 . كما تقرر أن تكون رسوم العضوية السنوية مبلغ 3000 دولار أمريكي إبتداء من عام 1995 .

ومن هنا يترتب على الجمهورية التونسية دفع مبلغ 9000 دولار أمريكي للشبكة كمستحقات رسوم عضوية متأخرة عن الاعوام 1995-1996-1997.

وفيما يتعلق بالمشاركات التونسية في أنشطة الشبكة، نذكر بالخصوص :

- مشاركة إطاران من الادارة العامة للموارد المائية في ورشة حول مراقبة جودة معلومات المياه في الدول الاسلامية التي إلتأمت بالاردن من 16 الى 29 مارس 1995.

- مشاركة رئيس دائرة المناطق السقوية بقفصة في الدورة الاقليمية حول معالجة المياه العادمة الصناعية بالقاهرة (من 16 الى 24 نوفمبر 1996).

ب - الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك

التعريف بالاتحاد :

الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك هو جهاز أنشأ سنة 1976 في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية، وهو يهدف الى تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية سواء كانت على مستوى الانتاج أو البنية الاساسية أو الخدمات وذلك من خلال تمتين العلاقات الادارية والفنية بين الاعضاء وبعث مشاريع عربية مشتركة.

ويعتبر الاتحاد هيكل عربي مختص في شؤون الثروة السمكية، يتمتع بالحصانة الدبلوماسية وله جمعية عمومية ومجلس إدارة وكذلك أمانة عامة (مقرها مدينة بغداد- العراق) .

يضم الاتحاد في عضويته 10 دول عربية وهي : موريتانيا، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، اليمن، سوريا، الصومال، السودان، فلسطين.

وتتأتى موارده المالية أساسا من إشتراكات الدول الاعضاء ومقدار الاشتراك الواحد عشرة آلاف دولار سنويا، مع الإشارة إلى أنه توجد للاتحاد مكاتب إقليمية بكل من مصر والاردن وموريتانيا وتونس (مقره الادارة العامة للصيد البحري وتربية الاسماك) .

ومن خلال مختلف أنشطته فقد حقق الاتحاد الانجازات التالية :

* تأسيس الشركة العربية لمصائد الاسماك مقرها جدة ورأس مالها 11 مليون جنيه إسترليني.
* تأسيس الشركة العربية للاستثمارات السمكية ومقرها المغرب و رأس مالها مليون دولار.
* المساهمة في تأسيس مشروع تبادل المعلومات السمكية " انفوسمك" بالبحرين.
* إنجاز الدراسات الاولية ودراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع العربية والعديد من الدراسات القومية حول الثروة السمكية.

* إقامة عدة ندوات متخصصة في الدول العربية من بينها تونس التي إحتضنت ندوة حول تبريد منتوجات البحر.

و من تدخلات الاتحاد التي تهم بلادنا يمكن ذكر ما يلي :

1 - إنجاز دراسة أولية و دراسة الجدوى الفنية و الاقتصادية لاقامة مشروع عربي لصناعة شباك الصيد و معداتها في تونس و ذلك بالتعاون مع كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و منظمة الامم المتحدة للأغذية و الزراعة. و قد شارك في اعداد هاتين الدراستين اطارات تونسية .

2 - تكليف اطارات فنية تونسية بإعداد الدراسات التالية :

أ - دراسة أولية حول الجدوى الفنية و الاقتصادية لتطوير معمل قوارب الصيد باليمن .
ب - دراسة حول تطوير معهد الصيد البحري بموقاديشو (الصومال) .
ج - دراسة تقنيات الصيد البحري باليمن.
د - دراسة ما قبل الجدوى لمشروع اقامة مصنع تعليب الاسماك بالصومال.
هـ - دراسة حول الصيد البحري بجيبوتي و سبل تنميته.

3 - دعوة خبرات تونسية للمشاركة في ندوات علمية بتقديم بحوث ودراسات مع تحمل الاتحاد النفقات المترتبة عن هذه المشاركة.

4 - تمكين الساهرين على شؤون الثروة السمكية في البلاد العربية من الاطلاع على الامكانيات التونسية في مجالات التعاون في قطاع الصيد البحري و الانشطة الملحقة به.

5 - السعي حاليا من أجل اقامة تعاون تجاري لتصدير المعلبات السمكية و مسحوق السمك بين تونس و الاردن.

ج - الصندوق 9169 لمكافحة الجراد

وقع بعث هذا الصندوق تحت إشراف منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة سنة 1971 من طرف كل من : الجزائر ،ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس وذلك بهدف تنسيق التدخلات لتنمية البحوث بهدف المكافحة الفعلية للجراد الصحراوي .

وقد تقرر خلال إجتماعات الدورة الاولى للهيئة في أفريل 1972 أن يكون مقر الهيئة بالجزائر ونظرا للوضع الراهن بالجزائر تقرر في سنة 1994 نقل مقر الهيئة وقتيا الى تونس.

وتساهم الجمهورية التونسية في ميزانية الصندوق ب 4460 دولار أمريكي سنويا.

من مهام الهيئة :

- القضاء على الجراد المهاجر وتنظيم التدخلات الوقائية والتنظيم الهيكلي داخل بلدان المغرب العربي.
- تمويل ابحاث ودورات تدريبية حول الجراد وحول تأثير المبيدات المستعملة في مكافحته على البيئة.

وبالنسبة لأنشطة 1997 ، فإنه ينتظر أن تلتئم الدورة الواحدة والعشرون للهيئة بتونس من 2 الى 5 ديسمبر 1997 ، علما وأنّه تمّ عقد إجتماع الدورة الخامسة والعشرون للجنة التنفيذية بطرابلس من 15 إلى 19 جوان 1997 ، كما تمّ عقد إجتماع هيئة مكافحة الجراد الصحراوي بشمال وغرب إفريقيا بتونس من 25 إلى 28 ماي 1997 .

FIN

156

VUES